قام الطالب بإصلاح ما أراد لجنة إصلاحه

أعضاء اللجنة

د. سليمان العايد

١٤٠٩/١١/١٦هـ

د. محمد المختار المهدي

د. السيد محمد الشاهد

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٨١٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

ألفية ابن مالك
تحليل ونقد

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

٢٩-٦-١٠٠

إعداد
الطالب: عبد الله علي محمد الهتاروم

١٨١٧

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

إشراف
الدكتور: أحمد محمد عبد الدايم

١٤٠٩هـ ١٩٨٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمة

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والشكر له سبحانه على عميم فضله وإحسانه ، والصلاة والسلام على الهادى البشير والسّراج المنير ، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فقد هيّأ الله سبحانه وتعالى لهذا اللسان العربي رجالا مخلصين بذلوا في سبيل خدمته كل غال ونفيس ، فقد قصروا حياتهم على الذود عنه ، والحفاظ عليه ، فأخذوا في إرساء القواعد ، وضبط العوامل الكفيلة بصونه عمّا طرأ على الألسنة من لحن القول وفساد الإعراب .

ولا عجب من ذلك ، فهو اللسان الذى أُنزل به القرآن الكريم * بلسان عربي مبين * ، قال تعالى : * إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون * وهذه مؤلفاتهم تشهد على صدق نياتهم ، وإخلاص أعمالهم ، رحمهم الله ، وجزاهم عنا أحسن الجزاء .

وكان من بين هؤلاء المخلصين الإمام العلامة محمد بن عبد الله ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، الذى يُعَدّ إمام النحو والصرف في زمانه دون منازع ، فقد كان رحمه الله " إماما في القراءات وعللها ، وأما اللغة فكان إليه المُنتهى في الإكثار من نقل غريبها ، والاطّلاع على وحشيّها ، وأما النحو والتصريف فكان بحرا لا يُجارى ، وحبرا لا يُبارى . . . كما كان أمة في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدَل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عدَل إلى أشعار العرب "(١) . هذا إلى جانب ما يتمتع به من كريم الأخلاق ، وكمال العقل ، ونفاذ البصيرة .

---

(١) بغية الوعاة ١/١٣٠ ، ١٣٤ .

ومن بين مؤلفات هذا العالم الجليل منظومته الألفية في النحو والصرف ، التي بلغت من الشهرة والذيوع حدّا قلّ أن يبلغه كتاب في هذا الفن ، فمنذ تأليفها والعلماء يتبارون في شرحها ، والتعليق عليها ، و سبْر غورها ، وطلابُ العلم يتباهون بحفظها ، وفهم ما أشكل منها ، فهي بحق قد ضربت في الشهرة بحظ وافر ، ونزعت منزعا قصّر عنه الأول والآخر ، وقد ظل الاهتمام بها إلى يوم الناس هذا .

فكان ذلك أحد الدوافع التي من أجلها تم اختيار موضوع هذا البحث ، إذْ كنت أتساءل عن سبب هذا الاهتمام بالألفية دون غيرها من المنظومات.

وأما الدافع الآخر ، فإني قد وجدت في بعض شروح الألفية وحواشيها من يعترض على ابن مالك بقوله : ولو قال كذا لكان أفضل ، ولوعبّر بكذا لكان أجمل ، ونحو ذلك ، فرأيت في هذه الاعتراضات مادة علمية لا يستهان بقدرها ، مما شجعني على جمعها ودراستها ، لعلي أفوز بقصب السّبق ، وأحوز على ما ينفع الخلق .

فاستخرت الله سبحانه و تعالى مستمدا منه العون والتوفيق ، مسمّيا البحث :

" ألفية ابن مالك : تحليل و نقد "

أما التحليل ، فالمقصود منه مايلي :

أولا - دراسة الألفية من حيث العبارة ، بمعنى بيان مدى إحكام عبارة ابن مالك للقواعد والمصطلحات النحوية .

ثانيا - دراسة الألفية من حيث الضرورات التي ارتكبها ابن مالك بسبب النظم .

ثالثا - دراسة الألفية من حيث المادة العلمية ،بمعنى : هل ذكر ابن مالك جميع الأبواب والمسائل النحوية أو فاته شيء منها .

رابعا- دراسة الألفية من حيث بيان منهج ابن مالك فيها .

خامسا- دراسة الألفية من حيث بيان آراء ابن مالك واختياراته .

وأما النقد فقسم منه يدخل في التحليل ،والقسم الآخر يختص بموقف الباحث من القضايا التي يواجهها أثناء الدراسة .

أما خطة البحث فكانت على النحو التالي :

قُسِّم البحث إلى مقدمة تمهيدية وستة فصول وخاتمة :

أولا - التمهيد :

تناولت فيه نشأة نظم العلوم عامة ،ونظم النحو خاصة ،ذاكرا العوامل التي أدت إلى نشأته ،والهدف الذى يرمي إليه ،محاولا التوصل إلى معرفة أقدم منظومة في النحو ،مع الاشارة إلى أشهر المنظومات في فنون العلم المختلفة ، ثم ختمته بقائمة إحصائية للمنظومات النحوية ،مرتبة على حسب تاريخ وفاة كل ناظم.

ثانيا - الفصل الأول :

اختص هذا الفصل بالتعريف بالألفية ،حيث تحدثت فيه عن مصطلح الألفية ،ومتى وأين نُظمت ألفية ابن مالك ،وعرّجت بالقول على وزنها وبحرها ، وعدد أبياتها ،ومصادرها ، والأبواب والفصول التي اشتملت عليها.

ثالثا - الفصل الثاني :

وتحدثت فيه عن أهمية الألفية وبيان شروحها ، حيث اختص القسم الأول منه بأسباب الاهتمام بالألفية ، واختص القسم الثاني ببيان شروح الألفية التي وقفت عليها .

رابعا - الفصل الثالث :

قُسم هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول منهج ابن مالك في الألفية ، وتناول المبحث الثاني الشواهد والأمثلة فيها .

خامسا - الفصل الرابع :

تناولت فيه تأثير النظم في التراكيب والأبنية في الألفية ، موضحا مفهوم الضرورة عند ابن مالك .

سادسا - الفصل الخامس :

قُسم هذا الفصل إلى مبحثين أيضا ، حيث تناول الأول المآخذ والاعتراضات على الألفية ، وتناول المبحث الثاني ما فات ابن مالك ذكره في الألفية من الأبواب والمسائل النحوية .

سابعا - الفصل السادس :

اختص هذا الفصل بالمسائل الخلافية التي ذكرها ابن مالك في الألفية .

ثم كانت الخاتمة ، وقد اشتملت على نتائج البحث .

وأما منهج البحث فكان كمايلي :

أولا - اعتمدت في دراسة الألفية على نسخة مطبوعة لها بدار الكتب المصرية سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠م ، لما قيل عنها بأنها أصح الطبعات .

ثانيا - اعتمدت كذلك على شروح الألفية المطبوعة المشهورة منها ، مستعينا - من الشروح المخطوطة - بشرح الشاطبي .

ثالثا - لم ألتزم منها بشرح معين .

رابعا - اقتصرت في التحليل والنقد على أبيات الألفية التي كانت محل الاعتراض والنّظر من قبل الشارحين .

وختاما ، أرى أنه لزاما عليّ أن أشكر كل من مد إلي يد العون والمساعدة ، والشكر جهد المقل ، فأخص بالذكر إدارة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ممثلة في عميدها السابق الدكتور عليان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالي الدكتور محمد بن مريس الحارثي ، ووكيلها الدكتور صالح جمال بدوى ، ورئيس قسم الدراسات العليا العربية الأستاذ الدكتور حسن بن محمد باجودة ، وجميع العاملين بها .

كما أتقدم بالشكر والعرفان بالصنيع إلى المشرف على الرسالة الدكتور أحمد محمد عبد الدايم ، وإلى كل من الدكتور محمد إبراهيم البنّا والدكتور محمود الطناحي ، والدكتور عبد الهادى الفضلي ، والدكتور محمد يعقوب تركستاني ، وإلى كل الإخوة والزملاء الذين ما بخلوا عليّ بالرأى والمشورة والكلمة الطيبة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

تمهيد

نظم العلوم

يقصد بنظم العلوم ذلك الشعر التعليمي المجرد من الخيال والعاطفة ، فهو لا يلتقي مع الشعر الفني إلا في صفة النظم فقط ، وأغلبه يأتي من الرجز المزدوج أو المزاوج ،وهو ما يستقل فيه شطرا كلّ بيت بقافية واحدة ،والقليل منه يأتي في غير الرجز من بحور الشعر، و يلتزم قافية واحدة من مطلع القصيدة إلى ختامها ،كما يُطلق عليه أيضا الشعر العلمي ،فالأراجيز ،والقصائد التاريخية أو العلمية التي جاءت في حكم الكتب ،وكذلك الكتب التي نُظمت فجاءت في حكم الأراجيز والقصائد -وهو ما يعبر عنه المتأخرون -بالمتون المنظومة - كلها تدخل تحت هذا النوع من الشعر. (١)

نشأة نظم العلوم :

بدأت الإرهاصات الأولى لنظم العلوم أو الشعر التعليمي في أواخر القرن الأول الهجرى على يد اثنين من كبار شعراء ذلك العصر، هما : العجاج وابنه رؤبة ،فقد أكثرا في شعرهما من مفردات اللغة العربية الغريبة حتى ليكاد شعر كل منهما يكوّن معجما لغويا.

كما أنهما اختارا لشعرهما وزن الرجز الذى يقوم على الايقاعات والحركات السريعة. (٢)

---

(١) الأدب العربي في الأندلس ص ٣٢٩.

(٢) ينظر الفصل الأول من هذا البحث .ص٣٦

يقول الدكتور شوقي ضيف معللا اتجاه بعض الشعراء الى الغريب : ((ونحن نجد هذه الرغبة في العناية بالغريب عند كثير من الشعراء ... وهو اتجاه تعليمي نظن ظنا أن الذى دعا إليه عناية الأجانب بتعلم العربية، ونهوض طائفة من العلماء بجمع اللغة وشواردها ، وقد انبرى العجاج وابنه رؤبة يجمعان لهم في شعرهما هذه الشوارد حتى تحول ديواناهما الى معجمين للغرائب اللغوية ، وهما بحق يُعدان أهم من هيأ لتحول الرجز من شعبيته القديمة الى بيئة المثقفين ، وسرعان ما استغله العباسيون في شعرهم التعليمي الذى صنفوا فيه أهل المقالات ، وتحدثوا عن عجائب الخلق ، وقصوا ، وساقوا الحكم والأمثال))(١).

بيد أن النشأة الحقيقية لهذا الفن كانت في القرن الثاني الهجرى ، حيث ذكر مؤرخو الأدب أن أول من أشاع هذا النوع من الشعر هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي المتوفى سنة ٢٠٠هـ . وذكروا أن له منظومات كثيرة في التاريخ ، والفقه ، والقصص ، وغير ذلك ، ثم تبعه الشعراء من بعده (٢).

وقد عد النقاد هذا اللون من الشعر من الموضوعات المستحدثة في العصر العباسي (٣).

----

(١) تاريخ الأدب العربي (العصر الاسلامي) ص٣٩٧.

(٢) تاريخ الأدب العربي (العصر العباسي الأول د. شوقي ضيف ص١٩٠ ، تاريخ الأدب العربي د. عمر فروخ ١٦٧/٢.

(٣) إتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجرى ص٣٨٠.

أما في الأندلس فيبدو أن الفترة التي نشأ فيها نظم العلوم في المشرق كانت الفترة ذاتها تقريبا التي نشأ فيها النظم في المغرب.

فقد ذكر المؤرخون أن أول من اتجه إلى هذا اللون من الشعر هو يحيى بن حكم الغزال المتوفى سنة ٢٥٠هـ ،وأن له أرجوزة تاريخية طويلة نظمها في فتح الأندلس.(١)

ثم استمر هذا الفن ينمو شيئا فشيئا في المشرق والمغرب ، حتى بلغ الذروة في عصر المماليك.

أسباب نظم العلوم :

هناك عدة عوامل أدت الى نشأة هذا الفن ، لعل من أبرزها :

أولا - تطور الحياة الفكرية :

فقد كان للفتوحات الاسلامية ،واختلاط المسلمين العرب بغيرهم من الشعوب الأثر الكبير في تطور الحياة العقلية والفكرية ،وذلك عندما امتزجت الثقافة العربية بغيرها من الثقافات الأجنبية ،بحيث يمكن القول دون مبالغة : ((إن كل ألوان الثقافات العامة التي كانت مبثوثة في البلدان المفتوحة ... تحولت الى العربية دون حاجة إلى ترجمة منظمة ،لسبب طبيعي وهو أن شعوب هذه الثقافات تحولوا عربا ، فكان طبيعيا أن تتحول معهم ثقافاتهم وأن لا تنتظر حتى يُنظم لها النقل والترجمة)).(٢)

---

(١) الأدب العربي في الأندلس د. عبد العزيز عتيق ص ٣٣٤.

(٢) تاريخ الأدب العربي " العصر العباسي الأول " ص ٩٤.

ولا ريب في أن هذا الامتزاج أدى الى إثراء الجانب الفكرى على مختلف طبقاته.

وقد تأثرت طبقة من الشعراء - دون شك - بهذه الثقافات المتعددة، وانعكس ذلك على نشاطهم العقلي والفني، فكان الشاعر ((يحرص على التجديد، فهو يشتق من الشعر القديم موضوعات جديدة لمقطوعاته وقصائده، ولا يكتفي بها، بل ما زال يكتشف موضوعات أخرى تلهمه بها بيئته الحضارية، وحياته العقلية الراقية، ولم يلبث أن اهتدى إلى الشعر التعليمي فسجل فيه كثيرا من القصص، والتاريخ، والدين، والعلم، والحكمة (١))).

ثانيا - كثرة المعارف والعلوم :

هبّ العلماء منذ أواخر القرن الأول الهجرى لجمع العلوم وتدوينها، فعلماء الحديث أخذوا يجمعون الأحاديث مع الدراسة والتمحيص، وعلماء اللغة والنحو يرحلون إلى البادية لمشافهة فصحاء الأعراب والأخذ عنهم، وعلماء الفقه، والقراءات، والتجويد أخذوا يعكفون على التأليف والتدريس، مما أدى الى نشاط الحركة العلمية نشاطا واسعا، وتعددت مجالات العلوم، والفنون، هذا بالإضافة إلى ثقافات الشعوب الأخرى واستزاجها بالثقافة العربية، حيث ((تغلغلت المعرفة والثقافة في جميع الأوساط حتى في أوساط العامة، وأصبحتا غذاء لجميع العقول والقلوب، وبرزت صفوة من العلماء والأدباء ... قادت الحركتين العلمية والأدبية قيادة خصبة باهرة (٢))).

----

(١) تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول ص ١٩٢.

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨.

كل ذلك أدى الى كثرة المعارف والفنون كثرة عظيمة ، وأقبل الناس على التعليم إقبالا منقطع النظير ،مما نتج عنه تهيئة البيئة المناسبة لنشأة فن نظم العلوم ،حيث إن ((نشأة هذا الفن إنما تقترن باتساع أنواع المعارف والعلوم ،وازدياد الإقبال على التعليم والتعلم)) .(١)

ثالثا - قدرة كثير من العلماء على النظم :

هناك العديد من العلماء كانت لديهم القدرة على قول الشعر ، ولا شك في أنهم كانوا شعراء بالفطرة ،لكنهم ((اتجهوا الى دراسة العلوم والتخصص في بعضها حتى صاروا فيها أساتذة ،وأعلاما ،وأئمة)).(٢)

وعلى الرغم من اتجاههم هذا فهم لم ينسوا الشعر ، فوظفوا قدرتهم هذه في نظم فنون العلم ،لأنهم ((رأوا في هذا الضرب من النظم ما يجمع بين رغبتهم الفطرية ،ورغبتهم الطارئة المكسوبة في حفظ العلوم والفنون فزاوجوا فيه بينهما)).(٣)

وفي ذلك دليل على أنهم ((أوتوا نصيبا من الشاعرية ،ذلك لأنهم استطاعوا أن يُسخّروا قوالب الشعر لصب هذه الحقائق فيها وحفظها ، ولو لم يكونوا قادرين على الشعر ما استطاعوا ذلك ولاعتاص عليهم النظم)).(٤)

---

(١) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجرى ص ٣٨٠.

(٢) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٨/١٤٧.

(٣) المصدر السابق ٨/١٥٩.

(٤) المصدر السابق ٨/١٥٩.

الهدف من نظم العلوم :

أولا - حفظ مسائل العلوم وأصولها :

لا ريب في أن النص المنظوم يختلف كثيرا عن النص المنثور ، ذلك أن النص المنثور تكون المسائل فيه -غالبا - مبسوطة ،ومتشعبة ، فضلا عن الاستطراد الذى قد يضطر إليه المؤلف أحيانا فيخرج عن الموضوع الذى يتحدث فيه ،ثم يعود إليه مرة أخرى .

أما النص المنظوم فان المسائل تكون فيه محددة ،بحيث يقتصر الناظم على أصول المسائل وحقائقها ،ويترك فروعها للشارحين ، هذا مع الايجاز في العبارة ،والتركيز على الفكرة دون استطراد .

ثانيا - تسهيل الحفظ والمذاكرة على طلاب العلم :

وهذا لا جدال فيه ،حيث إن النفس -بطبيعتها - تميل الى الجرس الموسيقي ،ولما كانت أكثر المنظومات مؤلفة على وزن بحر الرجز كان حفظها أسرع وأسهل .

ولم تقتصر فائدة نظم العلوم على الجانب العلمي وحسب ، بل هناك الجانب الأخلاقي الذى نراه في منظومات الحِكم والزهد ، والوعظ والارشاد ، كمنظومة أبي العتاهية (١) ،ومنظومة ابن الوردى .(٢)

---

(١) أبو العتاهية أشعاره وأخباره ص ٤٤٤.

(٢) جواهر الأدب ٢/ ٤٣٥.

كذلك هناك جانب الدروس والعبر الذى نراه في منظومات التاريخ ، فالناظم عندما يتحدث عن الأمم السالفة ،وكيف كانت حياتهم ، ثم يذكر مصيرهم ، وما آلوا إليه ،لا شك أنه يقصد من كل ذلك التفكر والتدبر في أمر هذه الحياة التي لا تدوم على حال .

أشهر المنظومات العلمية :

١ - في العقيدة :

- الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية ،لابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هـ.(١)

- العقد الفريد في علم التوحيد ،لأحمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن عربشاه المتوفى سنة ٨٥٤هـ.(٢)

- الإرشاد المفيد لخالص التوحيد ،للشيخ عبد الوهاب بن أحمد المتوفى سنة ٩٠١ هـ.(٣)

٢ - في الحديث :

- شمس المعارف وأنس العارف ،لأبي الغنائم سعيد بن سليمان الكندى المتوفى سنة ٦١٦ هـ.(٤)

---

(١) مطبوعة ، الأعلام ٦/ ٥٦.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١١٥٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٦٧.

(٤) المصدر السابق ٢/ ١٠٦١.

- ألفية العراقي ،لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ.(١)

- نظم الدرر في علم الأثر ،للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ.(٢)

٣ - في الفقه :

- منظومة في أحكام الصوم والزكاة ،لأبان بن عبد الحميد اللاحقي المتوفى سنة ٢٠٠هـ.(٣)

- النبذة الألفية في الأصول الفقهية ،لمحمد بن البرماوى المصرى المتوفى سنة ٨٣١هـ.(٤)

- الزبد في الفقه الشافعي ،لأحمد بن حسين بن أرسلان الرملي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ.(٥)

٤ - في الفرائض :

- الرّحبية ، لمحمد بن علي الرحبي المعروف بابن المتفنّنة ، المتوفى سنة ٥٧٧هـ.(٦)

- الكافية ، لحسين بن يوسف بن محمد الدجيلي البغدادى ، المتوفى سنة ٧٣٢ هـ.(٧)

---

(١) مطبوعة ،الأعلام ٣/ ٣٤٤.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٩٦٣م.

(٣) تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول ص ١٩٢.

(٤) كشف الظنون ١/ ١٥٧.

(٥) مطبوعة ،الأعلام ١/ ١١٧.

(٦) مطبوعة ،المصدر السابق ٦/ ٢٧٩.

(٧) كشف الظنون ٤/ ٢٥٨.

- الألفية في الفرائض ، للقاضي محب الدين بن الشحنة الحلبي المتوفى سنة ٨١٥ هـ.(١)

٥ - في القراءات :

- حرز الأماني ووجه التهاني المشهورة بالشاطبية ،لأبي محمد القاسم بن فيرّه الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ .(٢)

- عقد اللآلىء في القراءات السبع العوالي ،لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.(٣)

- طيّبة النشر في القراءات العشر ،لابن الجزرى المتوفى سنة ٨٣٣هـ.(٤)

٦ - في علوم القرآن :

- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في رسم المصحف ، الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ.(٥)

- التيسير في علوم التفسير ،لعبد العزيز بن أحمد الديرى ، المتوفى سنة ٦٩٤ هـ.(٦)

- تقريب المأمول في ترتيب النزول ،للامام برهان الدين ابراهيم ابن عمر الجعبرى المتوفى سنة ٧٣٢هـ.(٧)

---

(١) كشف الظنون ٣/ ١٢١.
(٢) مطبوعة ،الأعلام ٥/١٨٠.
(٣) الأعلام ٧/١٥٢.
(٤) مطبوعة ،المصدر السابق ٧/٤٥.
(٥) تاريخ الأدب العربي د. عمر فروخ ٥/ ٤٩٣ ، ٤٩٤.
(٦) مطبوعة ،الأعلام ٤/ ١٣.
(٧) كشف الظنون ١/ ٤٦٤.

٧ - في النحو والصرف :

- ملحة الاعراب ،للحريري البصرى المتوفى سنة ٥١٦ هـ.
- الدرة الألفية ،لابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ.
- ألفية ابن مالك ،المتوفى سنة ٦٧٢هـ.

وكلها مطبوعة.

٨ - في اللغــة :

- المقصورة ،لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ٣٢١هـ.(١)
- قصيدة في غريب اللغة ، لأبي عبد الله ابراهيم بن محمد المعروف بنفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ هـ.(٢)
- اللؤلؤة المكنونة واليتيمة المصونة ، لأبي الحسن شيث بن ابراهيم القناوى المصرى المتوفى سنة ٥٩٨ هـ.(٣)

٩ - في البلاغــة :

- خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان ،لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.(٤)

---

(١) مطبوعة و الأعلام ٦/ ٨٠.
(٢) كشف الظنون ٢/ ١٣٤٣.
(٣) المصدر السابق ٢/ ١٥٧٠.
(٤) بغية الوعاة ١/ ٢٨٣.

١٨١٧

- منظومة في المعاني والبيان لمحب الدين بن الشحنة المتوفى سنة ٨١٥ هـ.(١)

- عمل الصياغة في علم البلاغة ،لمحمد معروف البرزنجي المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ.(٢)

١٠ - في العروض :

- الرامزة في علمي العروض والقافية ،لضياء الدين أبي محمد عبدالله الخزرجي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ.(٣)

- المقصد الجليل في علم الخليل(٤) لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ.

- الكافية الشافية في علمي العروض والقافية لمحمد بن علي الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ.(٥)

١١ - في التاريخ :

- منظومة في ذكر الملوك والجبابرة الهالكين والأمم الخالية ، للأصمعي المتوفى سنة ٢١٦ هـ.(٦)

- منظومة في بدء الخليقة وتاريخ الأنبياء ،لعلي بن الجهم المتوفى سنة ٢٤٩هـ.(٧)

---

(١) مطبوعة ،مجموع مهمات المتون ص ٦٠٨.
(٢) كشف الظنون ٤/ ١٢٥.
(٣) المصدر السابق ١/ ٨٣٠.
(٤) مطبوعة ،الاعلام ٤/ ٢١١.
(٥) مطبوعة ،المصدر السابق ٦/ ٢٩٧.
(٦) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجرى ص ٣٨٦.
(٧) تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني ص ٢٤٦.

- منظومة في فتوحات عبد الرحمن الناصر ، لأحمد بن عبد ربه الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٧هـ.(١)

١٢ - في المنطق والفلسفة :

- أرجوزة في المنطق لمحمد بن موسى بن محمد الدوالي الصريفي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ.(٢)

- السلّم المنورق ، لعبد الرحمن محمد الأخضري المتوفى سنة ٩٨٣هـ .(٣)

- منظومة الشيخ علي الأزهري الشهير بالطحان المتوفى سنة ١٢٠٧هـ.(٤)

١٣ - في الطب :

- منظومة في تاريخ الطب ، لإسحاق بن حنين المتوفى سنة ٢٩٨ هـ .(٥)

- العينية ، لابن سينا المتوفى سنة ٤٢٨هـ.(٦)

- ألفية في الطب لداود بن عمر البصير الأنطاكي المتوفى سنة١٠٠٨هـ.(٧)

---

(١) الأدب العربي في الأندلس ص ٣٣٥.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٥٢.

(٣) مطبوعة ، الأعلام ٣/ ٣٣١.

(٤) كشف الظنون ٤/ ٥٨٣ .

(٥) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجرى ص ٣٨٥.

(٦) الأعلام ٢/ ٢٤٢.

(٧) المصدر السابق ٢/ ٣٣٣ .

١٤ - في الفلـــك :

- منظومة لمحمد بن ابراهيم الفزارى المتوفى سنة ١٨٠هـ.(١)

- منظومة في معالم الأوقات لعبد الواحد بن محمد المشهدي المتوفى سنة ٨٣٨ هـ.(٢)

- جامعة الجواهر في مطالع الكواكب الثابتة لمحمد بن أبي السعود ابن ظفيرة المتوفى سنة ٩٤٠ هـ.(٣)

١٥ - في الحســـاب :

- الباحة في علمي الحساب والمساحة لابراهيم بن عمر البقاعـــي المتوفى سنة ٨٨٥هـ.(٤)

- كنز الطلاب في علم الحساب ،لنور الدين علي بن محمد الزمزمي المكي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ.(٥)

- الدرة البيضاء في الحسا ب والفرائض ،لعبد الرحمن المغربي فرغ من نظمها سنة ٩٤٦هـ.(٦)

----

(١) الأعلام ٥/ ٢٩٣.
(٢) كشف الظنون ٢/ ١٧٢٥.
(٣) المصدر السابق ١/ ٥٧٧.
(٤) المصدر السابق ١/ ٢١٦.
(٥) المصدر السابق ٤/ ٣٨٦.
(٦) المصدر السابق ١/ ٧٣٨ .

المنظومات النحوية :

كان لعلم النحو النصيب الأوفى منذ أن نشأ فن نظم العلوم ، فقد أشارت بعض المصادر الى أن الخليل بن أحمد الفراهيدى المتوفى سنة ١٧٥هـ قصيدة في النحو جاء فيها :[١]

فانْسُقْ وَصِلْ بِالواوِ قَولَكَ كُلَّهُ
وَبِلاَ ،وثُمّ ، وأَوْ فَلَيْسَتْ تَصْعُبُ

الفاءُ نَاسِقَةٌ كَذاكَ عِنْدنا
وَسَبيلُها رَحْبُ المذاهِبِ مَشْعَبُ

وإذا صحت نسبة هذه القصيدة إلى الخليل فتكون أقدم منظومة عُرفت في علم النحو ، أوعلى الأصح أول منظومة في هذا الفن ، حيث شك بعض الباحثين في نسبة هذه القصيدة إلى الخليل لسببين :[٢]

الأول : أن روح هذا الشعر تنفي أن يكون للخليل .

والثاني : أن الذين ترجموا للخليل لم يذكروا أن له قصيدة في النحو.

وأيّا ما كان الأمر ،فإن النحو المنظوم قد بدأ منذ بداية النظم في العلوم الأخرى ، يدل على ذلك قول أبي حيان وهو يتحدث عن أحمد بن منصور اليشكرى المتوفى سنة ٣٧٠هـ : ((أحمد بن منصور اليشكرى وقفت له على كتاب في النحو مرتجز ، هذه الأرجوزة

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق د. الطناحي ص ٢٩.

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ ، ٣٠.

ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتا ،ذكر في خطبته ما نصه : إني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة لمّا وجدت كثيرا ممن سبقني إلى مثلها قصّر عن مقصدى فيها بتطويل بعيد المعنى ،واختصار نزر المجتنى ،واخترت أواسط الأمرين بين الإيجاز والاطالة ،ولم أجرد مذهبا بعينه ،لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجة عندي ،وذكرت بعض ما اختلفوا فيه كليا للايضاح منه))(١).

فقول اليشكرى : ((وجدت كثيرا ممن سبقني)) يدل دلالة واضحة على أن نظم النحو قد بدأ مبكرا ، لكن مع شديد الأسف لم تسعفنا المصادر بذكر المنظومات النحوية التي سبقت منظومة اليشكرى ، ولعلها ضاعت فيما ضاع من تراثنا العظيم .

بَيْدَ أنه وردت إشارة عابرة في كشف الظنون مفادها أن الكسائي له منظومة رائية في العوامل النحوية عددها أربعة وثلاثون بيتا ، قال صاحب الكتاب : ((العوامل في النحو : لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ... ولعلي بن فضال المجاشعي القيرواني المتوفى سنة ٤٧٩ هـ ،وللكسائي رائية وهي أربعة وثلاثون بيتا أولها :

أَيَا طَالِبَ الإِعرابِ دُونَكَ جُمْلَةً
مِنَ أحرفٍ أَلَّفْتُهَا لَكَ في شِعْرِي))(٢)

---

(١) تذكرة النحاة ،تحقيق عفيف عبد الرحمن ص ٦٧٠.

(٢) كشف الظنون ٢/١١٧٩.

هكذا ذكر صاحبُ كشف الظنون الكسائيَّ دون ذكر اسمه كاملا ، أوتاريخ وفاته ،فأي الكسائيين أراد ؟ هل هو علي بن حمزة الكسائي العالم اللغوى النحوى ،وأحد القراء السبعة المتوفى سنة ١٨٩هـ ؟ (١)

أوهو محمد بن يحيى البغدادى الملقب بالكسائي الصغير المتوفى سنة ٢٨٨ هـ ؟(٢)

أما الكسائي الصغير فلم تذكر المصادر أنه كان نحويا أو شاعرا ، وانما كان مقرئا ،قال عنه ابن الجزرى : ((مقرئ محقق جليل ، شيخ متصدر ثقة)) .(٣)

وإذا انتفى هذا ،فيكون المراد بالكسائي في نص مؤلف كشف الظنون هو الكسائي الكبير على بن حمزة ، فعلى الرغم من كونه لغويا نحويا ومن القراء السبعة ،فقد كان شاعرا مُقلا.(٤)

والعجيب في الأمر أن كتب التراجم لم تشر الى منظومته الرائية هذه ،لكنها تذكر أن له قصيدة في الحث على طلب تعلّم النحو أولها :(٥)

إنّما النّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ في كلّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

---

(١) وقيل ١٨٢ أو ١٨٣ هـ أو ١٩٢ هـ ،بغية الوعاة ٢/ ١٦٤.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٧٩.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٧٩.

(٤) تاريخ الأدب العربي د. عمر فروخ ٢/ ١٢٧.

(٥) معجم الأدباء ١٣/ ١٩١ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧ ،بغية الوعاة ٢/ ١٦٤.

وفي موضع آخر يفاجئنا صاحب كشف الظنون بأن محمد بن ابراهيم بن حبيب له قصيدة في النحو ، حيث يقول : ((قصيدة في النحو لابن حبيب محمد بن إبراهيم النحويّ المذكور آنفا)) (١).

ومحمد بن ابراهيم هذا هو محمد بن ابراهيم بن حبيب ابن سمرة بن جندب الصحابي أبو عبد الله الفزارى المتوفى نحو سنة ١٨٠ هـ (٢).

كان نحويا ضابطا جيد الخط ، كما كان عالما بالفلك ، وله فيه قصيدة (٣).

وكما لم تشر المصادر الى أن للكسائي منظومة نحوية ، كذلك لم تشر المصادر أيضا الى أن للفزارى منظومة في النحو ، بل تذكر أن له قصيدة في الفلك.

على أنني لا أجزم هنا بصحة نسبة هذه المنظومات الى كل من الخليل ، والكسائي ، والفزارى ، لكن أرى أنه لما كان هؤلاء الثلاثة نحاة ، وشعراء في الوقت نفسه ، فإنه ليس ببعيد أن تكون نسبة هذه المنظومات إليهم صحيحة ، مما يؤكد القول بأن نظم النحو قد بدأ مبكرا جدا.

---

(١) كشف الظنون ٢/١٣٤٥.
(٢) الأعلام ٥/٢٩٣.
(٣) بغية الوعاة ١/٩.

أشهر المنظومات في النحو والصرف :

جمع الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد عددا من المنظومات في النحو والصرف يقرب من خمسين منظومة،[١] مرتبة على حسب تاريخ الوفاة لكل ناظم ، سأقوم بسردها ، ثم أذيلها بالمنظومات التي لم يشر إليها الباحث .

- منظومة لأحمد بن منصور اليشكرى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ.
- ملحة الاعراب للحريرى البصرى المتوفى سنة ٥١٦ هـ.
- أرجوزة لأحمد بن عبد العزيز بن هشام الشنتمرى ،كان حيا سنة ٥٥٣ هـ.
- أرجوزة الحسين بن أحمد بن خيران البغدادى المتوفى سنة ٦٠٠ هـ.
- منظومة لسالم بن أحمد سالم المعروف بالمنتجب ،المتوفى سنة ٦١١ هـ.
- الدرة الألفية لابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ.
- الوافية ،لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.
- منظومة لنجم الدين الخضراوى المتوفى سنة ٦٦٣هـ.
- أرجوزة لشهاب الدين أبي شامة المتوفى سنة ٦٦٥ هـ.
- الألفية لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ.
- أرجوزة ميمية لأبي الحسن حازم بن محمد القرطاجني المتوفى سنة ٦٨٤ هـ.
- منظومة لشهاب الدين الخولى المتوفى سنة ٦٩٣هـ.

---

(١) المجلة العربية العدد الثامن ،السنة الخامسة محرم ١٤٠٢هـ نوفمبر ١٩٨١م. الرياض، ص ٥٨.

- نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ لم يكملها.
- الطّرفة، لعلاء الدين طيبرس المتوفى سنة ٧٤٩هـ.
- التحفة الوردية، لابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ.
- أرجوزة في المقصور والممدود لشمس الدين الهوارى المتوفى سنة ٧٨٠هـ.
- منظومة لتقي الدين البغدادى المتوفى سنة ٧٨١هـ.
- الحلاوة السكرية، لشعبان بن محمد بن داود المصرى المتوفى سنة ٨٢٨ هـ.
- كفاية الغلام في إعراب الكلام المؤلف السابق.
- أرجوزة لشهاب الدين بن عربشاه الدمشقي المتوفى سنة ٨٥٤هـ.
- ملخص تضمين الملحة لشمس الدين الباعوني المتوفى سنة ٨٧١هـ.
- ألفية، لعبد العزيز المطي المكناسي الميموني المتوفى سنة ٨٨٠هـ.
- الفريدة، لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.
- الألغاز النحوية، لعصام الدين بن عربشاه الاسفراييني المتوفى سنة ٩٥١ هـ.
- الدرة البهية في نظم الآجرومية، لشرف الدين العمريطي، فرغ منها سنة ٩٧٦ هـ.
- الفرائد الجميلة، لابراهيم الكرمياني المتوفى سنة ١٠١٦هـ.
- جوامع الاعراب وهوامع الآداب، لعمر الفارسكورى المتوفى سنة ١٠١٨ هـ.
- شعر كثير في مسائل نحوية مختلفة الدنوشرى المتوفى سنة ١٠٢٥هـ.

- ألفية ، لعلي الأجهوري المالكي المتوفى سنة ١٠٦٦هـ.
- منظومة ،لحسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.
- الإخبار بالظرف لمحمد الخضري الدمياطي المتوفى سنة ١٢٨٧هـ.
- منظومة الخزانة في علم الصرف ،ومنظومة جوف الفرا في علم النحو لناصيف اليازجي المتوفى سنة ١٢٨٨هـ.
- التحفة الحسبنية في القواعد النحوية ،لزين الدين المرصفي الصياد المتوفى سنة ١٣٠٠هـ.
- نظم المقصود لأحمد عبد الرحيم الطهطاوى المتوفى سنة ١٣٠٢هـ.
- البلبل المليح ،لمحمود محفوظ الدمشقي الأزهرى الذى كان حيا قبل سنة ١٣٠٥هـ .
- خلاصة التصريف ،لمصطفى محمود القناوى المتوفى في حدود سنة ١٣١٠هـ.
- الدرة اليتيمة في علم النحو لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي فرغ منها سنة ١٣٢٢هـ.
- خزائن القواعد النحوية وصائدة الشوارد العربية ، لمحمد الأمير الصعيدى النعماني الأزهرى من علماء القرن الرابع عشر الهجرى.
- أرجوزة في أحكام الجمل في الاعراب لعبد الله السالمي المتوفى سنة ١٣٣٢هـ.
- السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب لمولاي عبد الحفيظ ابن مولاى حسن سلطان المغرب المتوفى سنة ١٣٥٦هـ.
- الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة ، المعروف بألفية ابن بون ،المتوفى بعد سنة ١٣٠٠هـ.

- حديقة التصريف في علم التصريف ،لعبد الرحمن بن أحمد الكسلان من علماء القرن الرابع عشر الهجرى .
- خلاصة النحو ، ليوسف بن العارف الشهيد .(١)

أما المنظومات التي جمعتها ولم يشر إليها الباحث فهي :(٢)

- المُعْلَم في النحو ،لمبارك بن فاخر بن الدباس النحوى المتوفى سنة ٥٠٠ هـ .
- المفيد ،لعبد الرحيم بن علي الأسنوى المتوفى سنة ٧٠٩هـ.
- قصيدة في العربية ، لفخر الدين محمد بن مصطفى الدوركي الحنفي المتوفى سنة ٧١٣ هـ.
- العنقود في نظم العقود في النحو ،لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين الموصلي الخليلي المتوفى سنة ٧٣٥ هـ.
- اللباب في علم الاعراب ،الشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي ،المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.
- منظومة تذكرة الغريب ،المؤلف السابق .
- أرجوزة في التصريف لمحمد بن عيسى بن عبد الله السكسي المصرى المتوفى سنة ٧٦٠ هـ .
- القصيدة النونية في الأحاجي والألغاز النحوية ،الشيخ أبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لُبّ الثعلبي الأندلسي المتوفى سنة ٧٨٣ هـ .

---

(١) لم تذكر المصادر تاريخ وفاته.

(٢) اعتمدت على المصادر الآتية: بغية الوعاة ،وكشف الظنون مع ذيله ، والأعلام.

- مساعد الطلاب في الكشف عن قواعد الاعراب ، لمحمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف المعروف بالمرجاني المتوفى سنة ٨٢٧هـ.
- الجوهرة في النحو ،للشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الحريري المتوفى سنة ٨٣٣هـ.
- منظومة الشهد في النحو ،لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ.
- التائية في النحو ،للشيخ ابراهيم الشبستري المتوفى سنة٩١٧هـ، سماها نهاية البهجة.
- تحفة الأحباب في التصريف ،للشيخ عبد العزيز بن عبد الواحد المكناسي ،المتوفى سنة ٩٦٤ هـ.
- غنية الاعراب في النحو للمؤلف السابق .
- الاغراب في نظم قواعد الاعراب ،لمحمد بن معروف البرزنجي ، المتوفى سنة ١٢٥٤هـ.
- كفاية الطالب في نظم كافية ابن الحاجب ،المؤلف السابق .
- جمال الآجرومية ،للسيد رفاعة بك بن بدوى الطهطاوى ،المتوفى سنة ١٢٩٠هـ.
-
- الزهرة المقتطفة ، منظومة في الجمل النحوية ، لأبي عبدالله ابن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الطيب المتوفى بعد سنة ١٢٧٠هـ .

- الحلة البهية في نظم الآجرومية ، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي.(١)
- عمدة المعرب وعدة المغرب ،لطاهر بن محمد صالح الجزائري.(٢)
- منح الوهاب في قواعد الاعراب ،ليوسف الشهيد البرناوي .(٣)
- منظومة في النحو لزين الدين بن علي العاملي.(٤)
- منظومة في النحو والصرف ،للسيد خلف بن عبد المطلب الحويزي.(٥)
- منظومة جمع الجوامع ،لعبد الله بن محمد الملقب بابن فودى(٦)، عدد أبياتها أربعة آلاف ومائتان وخمسة وأربعون بيتا .
- منظومة أخرى له سماها لمح البرق .
- وله منظومة في الصرف سماها الحصن الرصين .

ولا ريب في أن هناك كثيرا من المنظومات لا تزال مجهولة .

(١ - ٥) وردت هذه المنظومات في كشف الظنون ،ولم يذكر المؤلف تاريخ وفيات أصحابها .

(٦) مجلة اللسان العربي ،المجلد السابع عشر ،الجزء الأول عام ١٣٩٩هـ ص ٧١ وفيها أنه ولد عام ١٧٦٠م.

الفصل الأول

التعريف بالألفية

مصطلح الألفيـة :

شاع في القرون المتأخرة [١] لفظ ألفية المنسوب الى ألف ، وأُطلق على القصائد المطولات ،التي تبلغ عادة ألف بيت ، بغض النظر عن الزيادة أوالنقصان .

وأول من استخدم هذا اللفظ - فيما أعلم - العلامة يحيى بن معط ،المتوفى سنة ٦٢٨ هـ [٢] ،حيث نظم أرجوزة في النحو تبلغ ألف بيت ،سماها الدرة الألفية ،حيث نص على ذلك في قوله [٣] :

وَالفَصْلُ وَالقَلْبُ وَقَصْرُ ما يُمَـدّ
وَشَدُّ ما خُفِّفَ وَفَكُّ ما يُشَـدّْ
تَحْوِيـهِ أَشْعَارُهُـمُ المَرْوِيَّـةْ
هَـذَا تَمَامُ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّـةْ

ثم توالت المنظومات بعد ذلك حاملة هذا المصطلح ،ومنها : ألفية الإمام العلامة محمد بن عبدالله بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ [٤] في النحو والصرف التي هي موضوع هذا البحث .

متى وأين نظم ابن مالك ألفيته ؟

نظم ابن مالك ألفيته في النحو والصرف في بلدة حماة [٥] ،

---

(١) من القرن السابع الهجري وما يليه.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٣٨٨، ١٣٩٨ .

(٤) بغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٥) شرح الكافية الشافية تحقيق د. عبد المنعم هريدى ١/ ٤٦.

وذلك قبل أن يستقر بدمشق ،وألفيته هذه هي اختصار لمنظومته الكبرى المسماة الكافية الشافية التي يبلغ عدد أبياتها ما يقرب من ثلاثة آلاف بيت ،وهي على التحديد: نيف وخمسون وسبعمائة وألفا بيت كما نص على ذلك في آخرها ، حيث قال :(١)

وقد جعلت نُظْمَ هذا البَابِ ... مُكَمِّلاً أبوابَ ذا الكِتَابِ
فالحمدُ للهِ على تكْمِيلِهِ ... مُيَسِّرا ما رِيمَ في تَحْصِيلِهِ
أبْياتُهُ ألفانِ مَعْ سَبْعُمائةْ ... وزِيدَ خَمْسونَ ونيفٌ أكْمَلَهْ

أما السّنة التي نظم فيها ابن مالك ألفيته فلم تشر المصادر التي عدت اليها الى شيء من ذلك.

إلا أن محقق كتاب شرح الكافية الشافية رجّح أن يكون ابن مالك ألف منظومته الكبرى الكافية ما بين عامي ٦٢٥ و ٦٥٠ هـ(٢) ، وبما أن الألفية هي تلخيص للكافية الشافية فيكون قد نظم الألفية بعد الكافية بلا ريب .

والناظر في الألفية وما اشتملت عليه من تنظيم وترتيب لأبواب النحو ومسائله يلحظ أن ابن مالك ما نظم ألفيته إلا بعد أن رسخت قدمه في علم النحو ،وهذا لا يكون إلا بعد تقدّمه في السن . واذا كان ابن مالك قد توفى سنة ٦٧٢ هـ ،فإني أرجح أن يكون قد نظم الألفية بعد عام ٦٥٠ هـ ،والله أعلم.

---

(١) شرح الكافية الشافية بتحقيق د. عبد المنعم هريدى ٢٢٥٢/٤.
(٢) المصدر السابق ٥١/١.

سبب نظم الألفية :

هناك عدة عوامل دفعت ابن مالك إلى نظم ألفيته ، من أهمها :

أولا - تأثره بألفية ابن معطي .

وهذا يتضح من قوله في مقدمة الألفية :

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَةَ ابْنِ مُعْطِي

مما يؤكد أن ابن مالك نظر في ألفية ابن معط وأعجب بها ، فأراد أن ينسج على منوالها ، بل قد ذكرت المصادر أن ابن مالك كان يُقرئ ألفية ابن معط لتلاميذه .(١)

ثانيا - إختصار منظومته الكبرى الكافية .

لا ريب في أن ابن مالك نظر في منظومته الكافية الشافية ، فوجدها مفرطة في الطول ، فضلا عما اشتملت عليه أبياتها من شواهد وأمثلة كثيرة ، هذا مع بسط الأحكام والقواعد النحوية كما نص هو على ذلك في مقدمتها حين قال :(٢)

فَمُعْظَمُ الفَنِّ بِها مَضْبُوطُ والقولُ في أَبْوابِها مَبْسُوطُ

فأراد أن يختصرها ، مع مراعاة استيفاء الأحكام والقواعد النحوية ، فنظم ألفيته هذه حيث قال في مقدمتها :(٣)

---

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق د. الطناحي ص ٤٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ١٥٦.

(٣) ألفية ابن مالك طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٠م ص ٩ .

وأَسْتعينُ اللّهَ في ألفيّـــة مَقَاصِدُ النّحْوِ بِها مَحْوِيــة
تُقَرِّبُ الأقصى بِلَفْظٍ مُوجَــزِ وتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَــزِ

وقال في ختامها :(١)

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قد كَمَــلْ نَظْماً على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيةِ الخُلاصَــة كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلاخَصَاصَــة

ثالثا - عصر ابن مالك :

فعلى الرغم من أن الشرق كان ((يضطرب بحروب الصليبيين ، وفتن التتار ،كانت قافلة العلم والأدب تسير في غير توقف ،ولا تعثر ، بل كانت مصر والشام مسرحا لنهضة فكرية واسعة المدى ، وبخاصـــة في علوم النحو واللغة والقراءات إلى جانب علوم الدين من فقه وحديــث وتفسير))(٢).

فهذه البيئة العلمية التي عاش فيها ابن مالك كانت دافعا لــه إلى البحث والتصنيف في شتى العلوم نثرا ونظما.

رابعا - قدرته على النظم :

كان ابن مالك يملك شاعرية فذة ، ((فقد كان نظم الشعـــر سهلا عليه : رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك))(٣).

---

(١) ألفية ابن مالك طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٠م ص ٨٠.
(٢) كتاب التسهيل لابن مالك ،تحقيق محمد كامل بركات ص ٧.
(٣) بغية الوعاة ١/١٣٠.

وقد بلغ عدد أبياته أكثر من عشرة آلاف بيت في النحو، واللغة والقراءات .(١)

وزنُ الألفية وبحرها :

نظم ابن مالك ألفيته على وزن بحر الرجز ، وهو مأخوذ من قولهم: ناقة رجزاء : اذا ارتعشت عند قيامها لضعف يلحقها ،فلما كان هذا الوزن فيه اضطراب سُمي رجزا تشبيها بذلك.(٢)

والأصل في وزنه " مستفعلن " ست مرات ،واذا نُظِم على ثلاث تفعيلات أي " مستفعلن " ثلاث مرات يسمى مشطور الرجز .

وألفية ابن مالك يمكن أن تكون من بحر الرجز التام أو من مشطوره . فاذا عُدّت من الرجز التام فيكون وزنها :

مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن

نحو قوله :

قَالَ مُحَمَّدٌ هو ابنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

فيكون صدر البيت وعجزه بيتا كاملا مستقلا .

واذا عُدّت من مشطور الرجز ،فيكون وزنها :

مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن

نحو: قَالَ محمدٌ هو ابنُ مَالِكِ

---

(١) التسهيل لابن مالك ص ٤٤.

(٢) كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٧٧.

ويكون صدر البيت بيتا مستقلا ،وعجزه بيتا مستقلا ، وبهذا يبلغ عدد أبيات الألفية ألفي بيت .

وهذا الذى جعل بعض الشراح يذهبون الى أن لفظ ألفية منسوب الى ألفين ،وليس الى ألف ،ولا يخفى بُعده.(١)

ولعل السبب الذى حمل كثيرا من العلماء على أن يختاروا هذا البحر لينظموا علومهم على وزنه هو سهولة نظمه ،((وذاك لأنه غير معقّد ، وقلما يقع فيه الانكسار بل ينعدم ،بسبب أنه يجد من الانفعالات النفسية ،وحركات الجسم المصاحبة له ما يشبه الضوابط الايقاعية التي تَحُولُ دون النَّشاز النغمي ،كما أنه.. لا يُتقيد فيه بالمزاوجة الحرفية بين عروضه وضربه ،أى لا يلتزم فيه بنظام التقفية والتجاوب الصوتي بين أطرافه وخواتيمه)).(٢)

حتى إن بعض العلماء لم يجعل المنظومات التي من هذا البحر من القصائد .(٣)

إلا أنه يمكن اطلاق لفظ قصيدة عليها تجوزا ،وذلك من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض ،وفي كونها من بحر واحد.(٤)

---

(١) ينظر شرح المكودى (حاشية أحمد عبد الفتاح الملوى) في الهامش ص ٤ ،وحاشية الصبان ١/ ١٦.

(٢) العروض تهذيبه واعادة تدوينه للشيخ جلال الحنفي ص ٤٨٧.

(٣) المصدر السابق ص ٥٥٦.

(٤) حاشية الصبان ١/ ١٦.

اسم آخر للألفية :

شاع بين الناس اسم آخر لألفية ابن مالك ،وهو اسم الخلاصة ، حتى إن بعض شراح الألفية اختاروا هذا الاسم في تسمية شروحهم ،ومن هذه الشروح على سبيل المثال :

- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ،للشاطبي ت ٧٩٠هـ.(١)
- وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزرى ت ٨٣٣هـ.(٢)
- وبلغة ذى الخصاصة في حل الخلاصة لمحمد بن محمد الأسدى القدسي ت ٨٠٨ هـ.(٣)
- ورفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة ،لابن هشام الأنصارى ت٧٦١هـ.(٤)

وسبب شيوع هذا الاسم هو ما قاله ابن مالك في ختام الألفية :

أَحْصَى مِنَ الكَافِيةِ الخُلاَصَةْ   كما اقْتَضَى غِنىً بِلاَ خَصَاصَةْ

فقد صرح في هذا البيت بأن الألفية اختصار لمنظومته الكبرى الكافية وخلاصة لها ، قال المكودى : ((ولم يسمها الناظم خلاصة ،وإنما سُميت خلاصة بعد نظمها ،لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية)).(٥)

وفي هذا رد على من قال إن ابن مالك سمّى ألفيته الخلاصة.(٦)

---

(١) هو ابراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي ، وكتابه هذا تحت التحقيق بجامعة أم القرى .

(٢) هو أبو الخير محمد بن الخطيب ،وكتابه هذا مطبوع بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس .

(٣) كشف الظنون ١/ ١٥٤.

(٤) يقع في أربعة مجلدات وهو غير أوضح المسالك " الأعلام ٤/ ١٤٧".

(٥) شرح المكودى ص ٢٤٨.

(٦) ينظر : كشف الظنون ١/ ١٥١ ،ودائرة المعارف الاسلامية ٤/ ١٦.

عدد أبيات الألفية :

اختلف شراح الألفية في عدد أبياتها ، حيث ذكر بعضهم أنها تنقص عن الألف ستة أبيات ،وأخبر بعضهم أنها ألف بيت على التمام،(١) ومن هذا الاختلاف ما ذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية في باب النكرة والمعرفة أن قول ابن مالك في الكافية :

مَعْ اخْتِلَافٍ ما ،ونَحْوُ : ضَمِنتُ إيّاهُمْ الأرضُ الضَّرورةُ اقتَضَتْ

ربما أُثبت هذا البيت في بعض نُسخ الألفية ،وليس منها.(٢)

وما ذكره الدكتور علي عبود السّاهي في كتابه : (المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية) أن ابن هشام في أوضح المسالك في باب الاشتغال قال : وجدت في نسخة بعد قوله :

وبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ علـى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِـرٍّ أوّلاَ

البيت الآتي :

وانصبْ إذا ما خِيفَ من أَنْ يلتَبِس

مُفسَّر بالوصْفِ مُختاراً وقِس(٣)

---

(١) حاشية الصبان ١/ ١٦.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٠٨.

(٣) المرادى وكتابه توضيح مقاصد الالفية ص ١٣٧ ،وقد عدت الى شرح ابن هشام أوضح المسالك ،في كلتا الطبعتين ،الأولى بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر، والثانية الطبعة التي عليها تعليقات عبد المتعال الصعيدى ، طبعة دار العلوم ،ولم أعثر على نص ابن هشام الذى أورده الدكتور علي عبود .

ومنه أيضا ما ذكره ابن حمدون في حاشيته[1] أن المكودى ذكر في الشرح الكبير أن طالبا قدم عليهم من العراق ،يذكر أن أهل العراق يزيدون في آخر خطبة الألفية بعد قول ابن مالك :

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

البيت التالي :

فَمَا لِعَبْدٍ وَجِلٍ مِنْ ذَنْبِهِ غيرُ دعاءٍ ورجاءِ ربِّهِ

ويبدو لي أن سبب هذا الاختلاف هو كون الألفية اختصارا للمنظومة الكبرى الكافية ،إذ إنه من الممكن أن يقع التشابه بين بعض أبيات الكافية وأبيات الألفية ،حيث إن هناك أبيات كاملة في الألفية مأخوذة نصا من الكافية دون تغيير .

ومن ذلك على سبيل المثال :

قوله في الألفية في باب الابتداء :

وبَعْدَ لولا غَالِباً حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ وفي نصِّ يَمينٍ ذا استَقَرْ

وبَعْدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعْ

وقوله في الكافية في الباب نفسه[2] :

وبَعْدَ لولا التزَمُوا حَذْفَ الخَبَرْ وفي صريحِ قَسَمٍ ذَاكَ اشْتَهَرْ

وبَعْدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعْ

---

(١) حاشية ابن حمدون على شرح المكودى ١/ ١٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٣.

فكما هو واضح أن البيت الثاني من بيتي الألفية موجود أصلا في الكافية ، ومثل ذلك كثير.(١)

وقد قمت بعد أبيات الألفية معتمدا على نسخة مطبوعة لها بدار الكتب المصرية بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٨هـ الموافق ١٧ ابريل ١٩٣٠م ، فوجدت أن عدد أبياتها اثنان و ألف بيت مع المقدمة والخاتمة وبيت الشاهد الوحيد الذى أورده ابن مالك في باب المفعول له وهو :

لَا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ ولو تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ (٢)

مصادر الألفية :

هناك ثلاثة مصادر أساسية للألفية :

الأول - منظومة الكافية الشافية .

الثاني - ألفية ابن معطي .

الثالث - ملحة الاعراب للحريرى البصرى .

أما الكافية الشافية فهي - كما تقدم - المنظومة الكبرى لابن مالك ، والتي تبلغ ما يقرب من ثلاثة الاف بيت ، ثم اختصرها في ألف بيت. ولما كانت الألفية هي خلاصة الكافية فلا ريب في أن الفرع يعتمد اعتمادا كبيرا على الأصل مع تغيير يسير في العرض والترتيب.

---

(١) ينظر مثلا : باب ان واخواتها ، وباب الاشتغال.

(٢) تحدثت عن هذا الشاهد بالتفصيل في مبحث شواهد الألفية.

وأما ألفية ابن معط فتعد مصدرا من مصادر ألفية ابن مالـــك من حيث اطلاعه عليها ،وتأثره بها ،وتدريسه لها ،كما سبق بيانـــه.

وأما ملحة الاعراب - وهي أرجوزة نحوية تبلغ ما يقرب من أربعمائة بيت للحريري البصري المتوفى سنة ٥١٦ هـ [(١)] ((فمن الظاهر بالاستقراء تأثر خلاصة ابن مالك الألفية بملحة الحريري كأوضح ما يكون التأثر في تقسيم بعض أبوابها وترتيبها ،وإن تكن أبواب الخلاصة ... أوفى وأغزر ، والصرف فيها أوسع وأكثر ، ولكنّ الملحة تبقى مع ذلك رائـــدة متقدمة في ميدان النظم النحوي المطوّل ، وفي وضع حجر الأساس لأبواب النحو وتقسيماته ،وترتيب كل ذلك ترتيبا علميا سليما لم يلبث أن اقتدى بـه كل من جاء بعد ذلك من الناظمين في منظوماتهم ،وفي مقدمتهم ابـــن معط في ألفيته ،ثم ابن مالك في ألفيتـه ،وكذلك غيرهما فيما نظموا ، فنحن نجد في كل ما جاء بعد الملحـة من المنظومات ما وجدناه في الملحة من مقدمة ، ثم من بداية تقليدية بباب الكلام ، ثم من توالي أبواب النحـــو والصرف على نحو متشابه أومتقارب ، ثم من خاتمة مناسبة قصيرة في النهاية [(٢)])).

وهناك - بلا ريب - مصادر أخرى للألفية ،وهي كتب النحـــاة المتقدمين التي أفاد منها ابن مالك ،كسيبويه ،والكسائي ،والفــــراء ، وأبي علي الفارسي ،وغيرهم من نحاة المدرستين ،وهذا يبدو جليـــا

---

(١) بغية الوعاة ٢/٢٥٧.

(٢) من بحث كتبه الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد بعنوان : بين ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك ،مجلة الدارة ،العدد الثاني محرم ١٤٠٤هـ ص ٦٩.

من بعض المسائل الخلافية التي يذكرها ابن مالك في ألفيته. (١)

الأبواب والفصول النحوية في الألفية :

اشتملت الألفية على واحد وستين بابا ،وسبعة عشر فصلا ، محتوية في مجموعها مسائل النحو والصرف .

فقد بدأ ابن مالك ألفيته بمقدمة عددها سبعة أبيات ، ثم تلاها باب الكلام وما يتألف منه ،فباب المعرب والمبني ، فباب النكرة والمعرفة. . وهكذا الى أن ختمها بباب الادغام ، فخاتمة عددها أربعة أبيات .

---

(١) قد عقدت فصلا خاصا لهذه المسائل ،ينظر الفصل السادس من هذا البحث .

الفصل الثالث

أهمية الألفية وشروحها

أهمية الألفية

نالت ألفية ابن مالك شهرة كبيرة فاقت معظم كتب النحو ، فقد بلغت من الشهرة والذيوع والانتشار ما بلغه كتاب سيبويه ، فكما أنه إذا أُطلق لفظ " الكتاب " دون إضافة فإنه لا يُراد به إلا كتاب سيبويه ، فكذلك الألفية إذا أُطلقت دون إضافة فإنه لا يُراد بها إلا ألفية ابن مالك .

وقد اهتمت الأوساط العلمية بالألفية اهتماما بالغا ، فمنذ تأليفها والعلماء يتبارون في شرحها ، والتعليق عليها ، وسبر غورها ، وطلاب العلم يتباهون بحفظها ، وفهم ما أشكل منها ، وهكذا استمر الاهتمام بالألفية ، حتى أصبحت اليوم تدرّس في كثير من المعاهد والكليات في مختلف أنحاء العالم.

وعليه ، فإنه يبرز سؤال محيّر ، وهو :

ما سبب شهرة ألفية ابن مالك والاهتمام بها ؟

أهو الحظ ؟ فقد قيل : إن حظوظ الكتب كحظوظ الناس يصيبها ما يصيبهم من ذيوع وخمول .(١)

أم هو أبو حيان الأندلسي الذى قيل عنه : إنه هو الذى جسّر الناس على مصنفات ابن مالك ، ورغّبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقفلها ؟.(٢)

---

(١) الفصول الخمسون ص ٤٧.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٨٢.

أقول : ليس هذا ولا ذاك .

أما كون الحظ سببا في شهرة الألفية وأهميتها فهذا مردود من وجهين :

أحدهما : إن شهرة أي كتاب وأهميته تعتمد على التوفيق من الله سبحانه وتعالى ، ثم على الجهد الذى يبذله مؤلف الكتاب .

والثاني : هناك عشرات المنظومات والقصائد في النحو نُظمت قبل وبعد الألفية ، ولم يُكتب لها هذا الذيوع والانتشار ، فهل ضرب الحظ بجِرانه عند ألفية ابن مالك ولم يتعدها إلى غيرها ؟

وأما ما قيل عن أبي حيان بأنه هو الذى جسّر الناس على مصنفات ابن مالك . . . مما نتج عنه انتشار كتبه ومؤلفاته وخاصة الألفية ، فهذا مردود أيضا من عدة وجوه أهمها :

أولا : إن أبا حيان قد ذمّ الألفية ، وحطّ من شأنها ، ورماها بالنقص وفساد الأحكام ، ولا أعلم أنّ أحدا قبله أو بعده حمل على الألفية هذه الحملة الجائرة . قال أبو حيان :

((وما حداني - يعلم الله - على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين ، وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الانسان منها حكما فاسدا يظن أنه صحيح ، ومرجوحا يعتقد أنه ذو ترجيح ، فيبني عليه فهما في كتاب الله والسنة النبوية ، فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية ، لا سيّما مبتدئ أُلقي في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها بمقاصد النحو وفيّة ، قد أخذ تعظيمها عمّن يُزْهى بحلّ شيء من مُشكلها ، ويَتَبَجّحُ بالتّصدى إلى تبيين مُعضلها ، ويُوهم الأغمار أنه

مُعاني مَعانيها ،وباني مَبانيها ، وما هذه الأرجوزة إن هي إلا كنفبة من دأماء ،وتربة في يهماء،(١) ومعذور من يقول بتفضيلها ،ويصول بتحصيلها ، فإنّا في زمان بُغاثه يستنسر ،وحمأه يستحجر ،اللهم غفرا ».(٢)

هذا هو موقف أبي حيان من الألفية ،وهو موقف يجانبه الصواب ولا ريب ،فكيف يكون سببا في اشتهارها ؟

وعلى الرغم من تحامل أبي حيان هذا التحامل الشديد على الألفية، إلا أنه قد يُلتمس له العذر من حيث إنه رأى في الألفية بعض العيوب ، - وهذه طبيعة البشر - فرآها كبيرة في حق رجل كابن مالك له مكانته العلمية ، كما وصفه أبوحيان نفسه بأنه « إمام تضوّع بريّاه المَجالس ، ويُنْبأى بروءياه المُجالس ».(٣) فقال ما قال .

ثانيا : إن قول أبي حيان في نصه السابق : « لا سيّما مبتدئ أُلقي في روعه تعظيم هذه الألفية ،وأنها بمقاصد النحو وفيّة ،قد أخذ تعظيمها عن مَنْ يُزها بحلّ شيء من مشكلها ، ويبجح بالتصدى إلى تبيين معظلها) أكبر دليل على أن الناس قد اهتموا بمصنفات ابن مالك وخاصة الألفية قبل أن يتصدى أبو حيان لشرحها .

فما هو إذن السبب في شهرة الألفية والاهتمام بها ؟

---

(١) النغبة : الجرعة ، الدأماء : البحر ،اليهماء : الفلاة التي لا يُهتدى فيها ، يشير إلى عدم أهميتها .

(٢) شرح أبي حيان على الألفية ص ٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢ .

هناك عدة عوامل ساعدت على ذلك ،من أبرزها :

أولا : طريقة العرض والترتيب :

تُعد طريقة ترتيب الأبواب في الألفية هي الطريقة المُثلى التي ارتضاها الكثيرون ممن جاءوا بعد ابن مالك ، لأنها أكثر ملاءمة ، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم ،إذ أن هناك طرقا أخرى مثل : طريقة ترتيب الأسماء أولا ،فالأفعال ،فالحروف ،لكن هذه الطريقة تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولا فأولا .(١)

وخلاصة القول : إن الطريقة التي اتبعها ابن مالك في ترتيب أبواب النحو في الألفية طريقة تعليمية تهدف إلى الفائدة التي توخّاها ابن مالك من نظم ألفيته .

ثانيا : قلة المسائل الخلافية :

لم يُكثر ابن مالك في ألفيته من ذكر مسائل الخلاف ، بمعنى أنه لم يُثقل كاهل الدارس لها بالخلاف الذى لا طائل من ورائه غالبا ، فالمسائل الخلافية - كما سيأتي - (٢) ليست كثيرة ،فهو لم يتعمد ذكرها ، وانما تأتي غالبا حسب ما يقتضيه السياق ،كذلك اقتصر على المسائل الخلافية المشهورة بين النحاة ،والتي لا يحسن اغفالها .

---

(١) النحو الوافي ١/ ١١.

(٢) ينظر الفصل السادس من هذا البحث .

ثالثا : خلوها من الشواهد واستبدال الأمثلة بها :

سبق القول بأن ابن مالك لم يهتم بالشواهد في الألفية ، ففي الألفية كلها لم نجد إلا شاهدا واحدا في باب المفعول له ،لكنه يشير أحيانا إشارة عابرة إلى بعض الشواهد ،وقد تتبعتها فوجدتها تنحصر في عشرين بيتا من أبيات الألفية مع الشاهد المنصوص عليه.(١)

إلا أنه أكثر من الأمثلة المُعِينة على فهم القواعد والمصطلحات النحوية ،وقد يأتي للقاعدة الواحدة بمثال أو مثالين أو ثلاثة ،وهذا بلا ريب يقصد به الإيضاح والإفهام.

رابعا : كون الألفية اختصارا للكافية الشافية :

وذلك أن ابن مالك عندما ألّف منظومته الكافية الشافية التي تبلغ ثلاثة آلاف بيت تقريبا ،كابَد في تأليفها مشقّة النظم ، إذْ أن نظم العلوم وحقائقها ليس سهلا كما قد يتصوره الكثير ،حتى وإنْ كان الناظم على درجة كبيرة من الشاعرية .

ثم بعد ذلك اختصرها ،ولا ريب أن التلخيص أو الاختصار يأتي بعد مرحلة المكابدة والعناء ،فجاءت الألفية رائقة صافية ،فتلقاها الناس بالقبول ،وكأنه انزاح عنهم عبء ثقيل ألاَ وهو الكافية .

خامسا : مكانة ابن مالك العلمية :

كان ابن مالك ذا علم غزير ،وخلق كريم ، قال عنه واصفوه :

----

(١) ينظر الفصل الثالث المبحث الثاني .

« كان إماما في القراءات وعِللها ، وأمّا اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نَقْل غريبها ، والاطلاع على وَحْشيّها ، وأمّا النحو والتصريف فكان بَحْرا لا يُجارى ، وحَبْرا لا يُبارى ، وأمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتي بها . . . وكان أُمّة في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَل إلى الحديث ، فان لم يكن فيه شاهد عَدَل إلى أشعار العرب ، وكان كثير العبادة ، كثير النوافل ، حسن السمت ، كامل العقل ».(١)

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١٢٠، ١٢٤.

شـــروح الألفيـــة

حظيت ألفية ابن مالك بشروح كثيرة ،منها الطويل المتشعب، ومنها القصير الذى يهتم بالمعنى العام ، ومنها المتوسط بين الطول والقصر،، وقد اعتمدت في بيان هذه الشروح على المصادر الآتية :

كشف الظنون ،وبغية الوعاة ،وفهرس المخطوطات بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى / قسم النحو . وهي على النحو التالي :

- شرح ابن الناظم جمال الدين محمد بن مالك ،المتوفى سنة٦٨٦هـ.(١)
- شرح محمد بن أبي الفتح الحنبلي ،المتوفى سنة ٧٠٩هـ.
-
- شرح محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود الجزرى ،المتوفى سنة ٧١١هـ.
- شرح ابراهيم بن هبة الله بن علي الأسنوى ،المتوفى سنة ٧٢١هـ.
- شرح ابراهيم الفزارى ،المتوفى سنة ٧٢٩هـ.
- شرح محمد بن علي بن هاني المتوفى سنة ٧٣٣هـ.(٢)
- شرح محمد قدامة المقدسي ،المتوفى سنة ٧٤٤ هـ.
- شرح تاج الدين بن التركماني ،المتوفى سنة ٧٤٤ هـ.
- شرح أبي حيان الأندلسي ،المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.(٣)

---

(١) مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل بيروت.

(٢) مخطوط ،نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٤٥٩ نحو.

(٣) لم يكمله ،وقد نشره المستشرق سدني غليزر في أمريكا سنة ١٩٤٧م وهو مطبوع بالآلة الكاتبة واسم الشرح : منهج السالك.

- شرح حسن بن القاسم المرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.(١)
- شرح زين الدين عمر بن مظفر الوردى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.
- شرح أبي عبدالله محمد بن أحمد بن اللبان المصرى ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.
- شرح جمال الدين عبدالله بن هشام المتوفى سنة ٧٦٢هـ ، سماه دفع الخصاصة عن الخلاصة في أربعة مجلدات . وهو غير أوضح المسالك.
- شرح محمد بن علي النقاش المتوفى سنة ٧٦٣ هـ.
- شرح محمد بن أحمد الاسنوى المتوفى سنة ٧٦٣ هـ.
- شرح ابراهيم بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥هـ.
- شرح بهاء الدين عبدالله بن عقيل المتوفى سنة٧٦٩ هـ .(٢)
- شرح جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الاسنوى ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ. لم يكمله.
- شرح محب الدين القرشي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ.
- شرح محمد بن الحسين الاسنوى ، المتوفى سنة ٧٧٧ هـ.
- شرح محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردى ، المتوفى سنة ٧٧٦ أو ٧٧٧ هـ.

---

(١) سماه : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان / الطبعة الثانية.

(٢) مطبوع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .

- شرح محب الدين الحلبي الملقب بناظر الجيش ، المتوفى سنة ٧٧٨هـ.
- شرح محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي الهوارى ، المتوفى سنة ٧٨٠هـ.(١)
- شرح برهان الدين ابراهيم بن عبد الله الحكرى المصرى المتوفى سنة ٧٨٠هـ.
- شرح أحمد بن محمد القاسم بن جُزي المتوفى سنة ٧٨٥هـ.
- شرح ابراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ.(٢)
- شرح عبد الرحمن بن علي الكوفى ، المتوفى سنة ٨٠٠ هـ تقريبا.
- شرح ابراهيم بن موسى الأنباسي ، المتوفى سنة ٨٠٢هـ.(٣)
- شرح عمر بن علي الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ.
- شرح عبد الرحمن بن علي المكودى المتوفى سنة ٨٠٧هـ.(٤)
- شرح محمد بن محمد الأسدى ، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ.
- شرح محمد بن محمد بن شمرى بن أبي العدل المتوفى سنة ٨٠٨ هـ ، سماه : بلغة ذوى الخصاصة في حل الخلاصة.
- شرح يوسف بن الحسن بن محمد الحموى المتوفى سنة ٨٠٩هـ.
- شرح بهرام بن عبد الله المالكي المتوفى سنة ٨٠٩ هـ.
- شرح محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة ٨١٠ هـ ، سماه : طرح الخصاصة في شرح الخلاصة.

----

(١) مخطوط ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٦٠/نحو.

(٢) سماه المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي في خمسة أجزاء وهي على الترتيب برقم: ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣/نحو ، وهو الآن تحت التحقيق بجامعة أم القرى .

(٣) مخطوط ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٧٧٨ نحو ، سماه : الدرة المضية.

(٤) مطبوع مع حاشية أحمد بن عبد الفتاح الملوى الأزهرى ، دار الفكر.

- شرح شعبان بن داود المصرى ،المتوفى سنة ٨٢٨ هـ.
- شرح محمد بن الخطيب بن الجزرى ، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ.(١)
- شرح محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المتوفى سنة ٨٤٢ هـ، سماه : ايضاح السالك على ألفية ابن مالك.
- شرح منظوم لمحمد بن زين الدين ،المتوفى سنة ٨٤٥هـ.
- شرح أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ،المتوفى سنة ٨٥٢هـ.(٢)
- شرح محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي المتوفى سنة ٨٥٣هـ.
- شرح ابراهيم الكركي المتوفى سنة ٨٥٢هـ.
- شرح ابراهيم النواوى المتوفى سنة ٨٥٤ هـ.
- شرح عز الدين الحسيني القيلوى المتوفى سنة ٨٥٩ هـ.
- شرح عبد الرحمن بن أبي بكر الشهير بالعيني ،المتوفى سنة ٨٩٣هـ.
- شرح علي بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٠٠ هـ تقريبا.(٣)
- شرح جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.(٤)
- شرح ابن غازى المكناسي المتوفى سنة ٩١٩هـ.(٥)
- شرح أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة ٩٢٦هـ.(٦)

---

(١) مطبوع ،بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م واسمه : كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة.

(٢) مخطوط ،نسخة مصورة بالمركز برقم ١٤٨ نحو.

(٣) مطبوع ،بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

(٤) مطبوع ،بدار احياء الكتب العربية ،واسمه : البهجة المرضية.

(٥) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ٨٤٢/نحو.

(٦) مخطوط ،نسخة مصورة بالمركز برقم ٨٥٢/ نحو.

- شرح محمد بن أحمد المصرى المعروف بالخطيب الشربيني ،المتوفى سنة ٩٧٧ هـ. سماه : فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك.
- شرح محمد الفارضي الحنبلي ،المتوفى سنة ٩٨١هـ.(١)
- شرح بدر الدين محمد بن الرضي الغزى ،المتوفى في حدود سنة ١٠٠٠ هـ.
- شرح الألفية للمقرى ،المتوفى سنة ١٠٤١هـ .(٢)
- شرح الألفية للاسقاطي المتوفى سنة ١١٥٩هـ .(٣)
- شرح محمد أمين بن خير الله الخطيب العمرى المتوفى سنة ١٢٠٣هـ.
- شرح محمد بن مسعود العثماني المتوفى سنة ١٢٠٦هـ.
- شرح عبد الله بن الدمليجي المتوفى سنة ١٢٣٤هـ.
- شرح المختار بن بون الشنقيطي المغربي المتوفى بعد سنة ١٣٠٠هـ.
- شرح أحمد بن زيني دحلان المتوفى سنة ١٣٠٤هـ.(٤)
- شرح عبد المجيد الشرنوبي ،المتوفى سنة ١٣٤٨هـ.(٥)

اعراب الألفية

- اعراب الألفية للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ.

---

(١) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركزبرقم ١٢١/ نحو.

(٢) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ٤٤٢/نحو.

(٣) مخطوط ،نسخة مصورة بالمركز برقم ١٢٩/ نحو .

(٤) مطبوع ،وبهامشه البهجة الرضية للسيوطي ،الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م. وسماه : الأزهار الزينية في شرح متن الألفية.

(٥) مطبوع ،وسماه ارشاد السالك ،المكتبة الشعبية بيروت - لبنان بدون تاريخ.

- اعراب الألفية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ ، سماه : تمرين الطلاب في صناعة الاعراب .(١)
- اللوامع الشمسية في اعراب الخلاصة الألفية لمحمد بن علي الحلبي الصالحي المتوفى سنة ؟
- حل اعراب الألفية لمحمد النيسابوري الصادق ،أكمله سنة ١٠٨٢هـ.
- اعراب الألفية للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ،المتوفى سنة ١٣٩٢هـ ،وهو بهامش تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل .

بقي أن أشير الى أن كتاب أوضح المسالك لابن هشام هو من الكتب التي نثرت الألفية ،وهو مطبوع.(٢)

هذا ما وقفت عليه من شروح الألفية ،ولا ريب في أن هناك العديد من الشروح المجهولة .

---

(١) مطبوع ،المكتبة الشعبية بيروت - لبنان ،بدون تاريخ .

(٢) مطبوع مع كتاب بغية السالك الى أوضح المسالك تأليف عبد المتعال الصعيدي ،ومطبوع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .

الفصل الثالث

المبحث الأول : منهج ابن مالك فى الألفية .

مدخـــل :

بات من الواضح أنّ المنهج هو الطريقة التي يسلكها المؤلف في تأليف كتابه ، وقد يكون الأمر سهلا إذا كان الكتاب الذى يُراد تبيين منهج مؤلفه مكتوبا بالنثر .

أما إذا كان الكتاب منظوما - كألفية ابن مالك - فإنّ الأمر يختلف تماما .

وذلك أنّ الكتاب المنثور بإمكان الدارس أن يتعرّف على منهج مؤلفه - غالبا - من المقدمة التي يضعها في أول الكتاب .

أمّا الكتاب المنظوم فإنّ مؤلفه يبدأ - عادة - بحمد الله ، ثم الصلاة والسلام على نبيه ، ثم يتحدث عن موضوع العِلم مباشرة دون ذكر مقدمة توضّح منهجه .

وهذا ما تجده في ألفية ابن مالك ، فقد بدأها بحمد الله ، والثناء عليه ، والصلاة والسلام على نبيه ، ثم أثنى على من سبقه في النظم ، وبعد ذلك بدأ الحديث عن الباب الأول من أبواب النحو ، وهو باب الكلام وما يتألف منه .

ولذلك كان لزاما على دارس الألفية أن يقرأها كاملة ، ويقف عند أبياتها محققا ومدققا حتى يتمكن من بيان منهج مؤلفها ، وهذا ما قمت به .

فقد تتبعت مُتْن الألفية بيتا بيتا ، وتوصلت إلى أنّ منهج ابن مالك فيها - حسب اجتهادى - ينحصر في اثنتي عشرة فقرة . وعند عرض كل فقرة اكتفيت بضرب بعض الأمثلة عليها من أبيات الألفية ، وذلك خشية الاطالة .

أولا : الاعتماد على التمثيل في تعريف المصطلحات والمفاهيم النحوية :

كثيرا ما يعتمد ابن مالك في ألفيته على المثال ،إما لتعريف قاعدة ، أوبيان حكم ،ولعل هذا - مضافا الى عامل النظم - يرجع الى عامل آخر هو الأخذ بالتعليمات المنطقية في التعريف ،حيث يعد التعريف بالمثال - منطقيا - نوعا من أنواع التعريف(١)، والنحاة - كما هو معلوم - من تأثر بالمنطق في البحث والتدوين .

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ ،وَفِعْلٌ ،ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

الكلام عند النحاة ((هو القول المفيد بالقصد ،والمراد بالمفيد ما دَلَّ على معنى يحسن السكوت عليه))(٢).

لكنّ ابن مالك اختصر هذا التعريف بقوله : " كاستقم " ،حيث استغنى بالمثال عن أن يقول : فائدة يحسن السكوت عليها ، فكأنه قال : الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم.(٣)

إلا أن هناك خلافا بين بعض شراح الألفية من حيث كون قوله : " كاستقم " تمثيلا لإتمام تعريف الكلام ، أو تمثيلا بعد تمام التعريف ، فقد ذهب ابن الناظم إلى أن قول ابن مالك : " كاستقم " تمثيل لإتمام التعريف ،قال : ((فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل))(٤).

---

(١) المنطق ومناهج البحث العلمي ص ٢٠١.
(٢) مغني اللبيب ص ٤٩٠.
(٣) شرح ابن عقيل ١/ ١٤.
(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٠.

وقال المرادى : ((وقوله : "كاستقم" تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حدّه ،لا تتميم للحد ،خلافا للشارح [(١)]))[(٢)].

وذهب الأشموني إلى أنه يجوز في قوله : "كاستقم" أن يكون تمثيلا - وهو الظاهر - فإنه اقتصر في شرح الكافية الشافية [(٣)] على ذلك في حد الكلام ،ولم يذكر التركيب والقصد ،نظرا إلى أنّ الافادة تستلزمهما ، لكنه في التسهيل [(٤)] صرح بهما.[(٥)]

ومنهم من ذهب إلى أنّ الخلاف لفظي ،فمن حمل "المفيد" على المفيد مطلقا قال تتميم ،ومن حمله على الفائدة التامة جعله تمثيلا بعد تمام التعريف.[(٦)]

أقول : وهذا الرأى هو الجامع بين اختلاف الشراح ،وإن كان الأرجح أن يكون قوله : "كاستقم" تتميما للتعريف ،لأنّ النحاة اعتادوا على تعريف الكلام بالصيغة المذكورة آنفا أو ما يماثلها.

٢ - وقوله في باب الموصول :

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا   كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يتحدث في هذا البيت عن حذف الضمير العائد المخفوض ، فأشار

---

(١) الشارح هو ابن الناظم.
(٢) شرح المرادى ١/ ١٥.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ١٥٧.
(٤) التسهيل ص ٣.
(٥) شرح الأشموني ١/ ١٦.
(٦) شرح المكودى (الحاشية) ص ٦.

إلى أنه لا يُحذف إلا إذا كان مجرورا باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ،وهو ما لم ينص عليه ،لكنه اعتمد على التمثيل بقوله : "كأنت قاض " ، إشارة الى قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (١) ، التقدير : ما أنت قاضيه .

قال المرادى : ((فإن قلت : أطلق الناظم الوصف ،ولم يقيّده بالعامل ، قلت : كأنه اكتفى بالمثال عن التقييد ،لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد يتم الحكم بالتمثيل)).(٢)

٣ - وقوله في باب الابتداء :

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ،وَعَاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

لم يذكر ابن مالك تعريف المبتدأ ،وانما اكتفى بالتمثيل ، قال أبو حيان : ((لم يذكر حد الابتداء ،وإنما أتى به مُثُلا ،والمُثُل لا يُتوصل منها إلى تعرّف حقائق الأشياء ،وجرى في ذلك على أكثر عاداته في الأبواب)).(٣)

وقد يُرَدّ على أبي حيان بأن المُثُل - وإن كانت لا تُوصِل إلى تعرف حقائق الأشياء - إلاأن التعريف بها نوع من أنواع التعريف المستخدمة في العلوم وبخاصة إذا كان هناك ما يبرّر الأخذ بها كالنظم وتيسيره لسهولة حفظه وفهمه.

----

(١) سورة طه آية ٧٢.

(٢) شرح المرادى ١/ ٢٥٤.

(٣) شرح أبي حيان ص ٣٦.

٤ - وقوله في باب الفاعل :

اَلْفَاعِـلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَـى   زَيْدٌ ، مُنِيراً وَجْهُهُ ، نِعْمَ الْفَتَـى

لم يُعرِّف الفاعل استغناء بالأمثلة .

٥ - وقوله في باب المفعول معه :

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ   فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

لم يعرّف المفعول معه ، وانما اكتفى بالمثال اتكالا عليه .

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ   كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

أى اذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز إقامة " إذا " الفجائية مقام الفاء ، ولم يقيد ابن مالك الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل ، وهو قوله :

ان تجد اذا لنا مكافأة. (١)

٧ - وقوله في باب جمع التكسير :

فِي نَحْوِ : رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ   وَشَاعَ نَحْوُ : كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

يشير إلى بعض أمثلة جمع الكثرة ، فمن ذلك :

فُعَلَة : بشرط أن يطرد في كل وصف على وزن فاعل ، معتل اللام ، لمذكر عاقل ، نحو : رام ورماة .

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ٣٨ .

وفَعَلَه : بشرط أن يطرد في كل وصف على وزن فاعل صحيح اللام ، لمذكر عاقل ، نحو : كامل وكَمَلَه .

ولم يذكر ابن مالك هذه الشروط اعتمادا على تمثيله بـ " رام " ، و " كامل " . (١)

*

ثانيا - التسامح والتجوّز في العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المشبهات بليس :

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَـلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

معنى ذلك أن المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بـ " ما " يلزم رفعه ، لأنّ المعطوف بهما موجب ، و " ما " لا تعمل في الموجب ، نحو : ما زيد قائما لكن قاعد ، وما عمرو منطلقا بل مقيم ، فقاعد خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : لكن هو قاعد ، ومقيم مثله. (٢)

فابن مالك تجوّز في تسمية ما بعد " بل ولكن " معطوفا ، وليس هو بمعطوف ، بل هو خبر لمبتدأ محذوف ، و " بل ولكن " حرفا ابتداء. (٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١٢١.

(٢) شرح المكودى ص ٤١ .

(٣) شرح المرادى ١/ ٣١٥ ، والمكودى ص ٤١.

٢ - وقوله في باب إنّ :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أنّ المعطوف على اسم إن - بعد استكمال خبرها - يجوز رفعه ،نحو : إنّ زيدا قائم وعمرو،وفي قوله : على "منصوب إن" مسامحة ،وصوابه على موضع اسم ان .(١)

٣ - وقوله في الباب نفسه :

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنّْ

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن أن المفتوحة الهمزة من حيث إنها إذا خُففت لم تُهمل وإنما يبقى لها العمل ، إلا أنّ اسمها يكون ضمير الشأن محذوفا ،وخبرها جملة . فقوله : " فاسمها استكن " فيه تجوّز ، بل هو محذوف ، لأن الضمير لا يستكن إلا في الفعل أو ما أُجري مجراه .(٢)

وقد أصلح بعضهم هذا البيت رافعا التجوز بقوله :(٣)

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا حُذِفْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً كَمَا وُصِفْ

لكن رُدّ ذلك بأن عبارة الناظم تفيد أمرين : كون اسم أنّ ضميرا ، وكونه غير مذكور ،وعبارة المصلح تفيد بأنه يكون محذوفا فقط .(٤)

---

(١) شرح أبي حيان ص ٨١.

(٢) شرح المكودى ص ٤٨.

(٣) حاشية ابن حمدون ١/ ١٠٩.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٠٩.

٤ - وقوله في باب الفاعل :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا　　كَمِثْلِ زَيْدٌ ،فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَا

يشير إلى أنه إذا دَلّ دليل على الفعل جاز حذفه ،وإبقاء فاعلـه ، فقوله : " فعل أُضمرا " أي فعل محذوف .

قال الخضرى : ((ولو قال :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ حُذِفَا　　كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ وَفَى

لسَلِم من التجوز بالاضمار عن الحذف ،لأنَّ الفعل لا يُسمّى مُضمرا بل محذوفا))[(١)].

٥ - وقوله في باب الاشتغال :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى　　مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

يشير في هذا البيت إلى أنه يُختار النصب إذا وقع الاسم المُشتغَل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ،ولم يفصل بين العاطف والاسم ،نحو : قام زيد وعمرا أكرمته ،فاختير النصب لأنه من باب عطف الجمل "[(٢)].

ففي قول ابن مالك " على معمول فعل " تجوّز ،وإنما العطف على الجملة الفعلية[(٣)] ، قال الشاطبي : ((فلو قال عِوض ذلك :

---

(١) حاشية الخضرى ١٦٢/١.

(٢) شرح ابن عقيل ١٣٨/٢.

(٣) شرح المرادى ٤٢/٢ ،حاشية السجاعي ص ١٤٣.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَــى　　　جُمْلَةِ فِعْلٍ اسْتَقَلَّــتْ أَوَّلاَ

لاستقام الكلام)).(١)

٦ - وقوله في باب الاستثناء :

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ　　　وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِــبْ

يشير في هذا البيت إلى أن الذى استثنته " إلا " ينتصب مــع تمام الكلام إذا كان موجبا.(٢) ،فقوله : " ما استثنت الا " فيه تجوّز ، لانّ "إلاّ " ليست التي يُستثنى بها ،والمستثني هو المتكلم ،لكنه لما كان الاستثناء يقع بها نُسب إليها مجازا.(٣)

٧ - وقوله في باب الوقف :

أَوْأَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْقِفْ مُضْعِفَاً　　　مَا لَيْسَ هَمْزَاً أَوْعَلِيلاً إِنْ قَفَــا

قوله : " أوقف مضعفا . ." يشير به إلى أن شرط الوقــف بالتضعيف أن لا يكون الحرف الأخير همزة ،ولا معتلا ، وأن يلي حركة ، كالجَمَل ،فيقال في الوقف عليه : الجملّ بتشديد اللام.(٤)

لكنه بنى من التضعيف مُضعِفا ،وهو اسم فاعل من أضعفَ ،والاصطلاح على ضعّف تضعيفا فهو مُضعّف ،لا على أضعف إضعافا فهو مُضعِــف ، لكن لما كان المعنى واحدا تساهل في العبارة عنه .(٥)

---

(١) شرح الشاطبي ٢/٤٨.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢١١.

(٣) شرح أبي حيان ص ١٦٠.

(٤) شرح ابن عقيل ٤/ ١٧٤.

(٥) شرح الشاطبي ٥/ ٢٢.

٨ - وقوله في باب التصريف :

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

يشير إلى أن الحرف وما أشبهه من الأسماء المتوغلة في البناء لا يدخلها التصريف ،وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه .(١)

لكن اللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريف لا الصرف ،فاستعماله لفظ الصرف تسامح اعتبارا بأصل المعنى .(٢)

---

(١) شرح المكودى ص ٢٢٥.

(٢) شرح الشاطبي ٥/ ٩١.

ثالثا - استخدام أسلوب التقديم لبيان أصل أو أولوية أو حصر :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب اعمال اسم الفاعل :

وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ
وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يشير إلى أنه يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول، ونصبه له، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً.

وفُهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل، والخفض جائز، وإن كان على خلاف الأصل.(١)

٢ - وقوله في باب التعجب :

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا أَوْجِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

يشير في هذا البيت إلى أسلوب التعجب، وقد حصره في صيغتين : ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به، إذْ قدّم المجرور في قوله : " بأفعل انطق "، والتقديم في مثل هذا يُشعر بالحصر.(٢)

٣ - وقوله في باب النداء :

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا
مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

---

(١) شرح المكودى ص ١١٣.

(٢) شرح الشاطبي ٣/١٧.

يذكر أنه يجوز ضم ونصب المنادى المستحق للبناء وهو العَلَم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر إلى تنوينه ، وفي تقديمه الضم إشعار باختياره.(١)

٤ - وقوله في الباب نفسه :

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ

ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

يشير إلى المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأُضيف لما بعده وَجَبَ نَصْب الثاني لأنه مضاف ، وجاز في الأول الضم على الأصل ، والفتح على الإتباع (٢) ، وقدّم الضم على الفتح لأنه القياس والأصل بخلاف الثاني.(٣)

٥ - وقوله في باب نوني التوكيد :

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

قوله : " اذهبن واقصدنهما " اشارة الى نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ، يريد أن الفعل مختص بهما في التوكيد ، وأشعر بذلك تقديمه المجرور " للفعل " ، لأنّ التقديم مؤذن بالاختصاص.(٤)

---

(١) شرح المكودى ص ١٥٠.
(٢) المصدر السابق ص ١٥٢.
(٣) شرح الشاطبي ٣/ ٢٥٦.
(٤) المصدر السابق ٣/ ٢٣٠.

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَجَزْمٌ اوْنَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا   أَوْوَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

يشير إلى أنه إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز نصبه وجزمه ،نحو : إن يقم زيد ويخرجْ خالد أكرمك ، بجزم " يخرج " ونصبه (١) ،وفي تقديم ابن مالك الجزم على النصب إشارة إلى أنّ الجزم أولى .(٢)

*

رابعا - ذكرلغات القبائل :

يشير ابن مالك في بعض الأبواب إلى لغة من لغات قبائل العرب ،وذلك إمّا للتفريق بين حكم وآخر ،أوبيان قاعدة نحوية ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الموصول :

وَمَنْ ،وَمَا ،وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ   وَهَكَذَا ذُوعِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

يشير في هذا البيت إلى أن " من وما وأل " تساوى ما ذُكر من الذى والتي وتثنيتهما وجمعهما ،وقوله : " وهكذا ذو .. الخ " يعني أن " ذو " في لغة طيّء تُستعمل موصولة ، وأنّها غير " ذو " التي من الأسماء الستة .

----

(١) شرح ابن عقيل ٤٠/٤ .

(٢) حاشية ابن حمدون ٩٨/٢ .

٢ - وقوله في باب ظن :

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ : قُلْ ذَا مُشْفِقَا

للعرب مذهبان في إجراء القول مجرى الظن ،الأول - مذهب عامة العرب ، وهو أنه لا بُدّ من توفر شروط لذلك وهي : أن يكون الفعل مضارعا ،وأن يكون للمخاطب ، وأن يكون مسبوقا باستفهام ،وأن لا يُفصل بين الاستفهام والفعل .

والمذهب الثاني ،مذهب سُليم ،وهو إجراء القول مجرى الظن مطلقا ،سواء توفرت الشروط أم لم تتوفر .(١)

٣ - وقوله في باب الاستثناء :

مَا اسْتَثْنَتِ الاّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْكَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

المستثنى المتصل هو ما كان بعضا مما قبله ،والمنقطع هو ما لم يكن بعضا مما قبله ،فإنْ كان مُتصلا جاز نصبه على الاستثناء ،وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب ،وهو المُختار ، والمشهور أنه بدل من متبوعه ، وإنْ كان مُنقطعا تعيّن النصب عند جمهور العرب ،ولا يجوز الإتباع ، وأجازه بنو تميم .(٢)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٥٨ ، ٦١ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢١٢-٢١٥ .

٤ - وقوله في فصل المضاف الى ياء المتكلم:

وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

يشير في هذا البيت إلى ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور ،لاتقلب ألفه ياء بل تسْلَم ،نحو : غلامايَ ،وعصايَ ،لكن هذيلا تقلب ألف المقصور خاصة ،فتقول : عصيّ (١) ،وذكره للغة هذيل ليبين أنّ هذا ليس بقبيح ،ولا مختص بالشعر ،بل هو مما تستحسن استعماله في نظمها ونثرها. (٢)

٥ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا

عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

يشير إلى أنه إذا كان علم المؤنث على وزن " فَعَال " كحَذَام ورَقَاش ،فللعرب فيه مذهبان (٣) :

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر.

والثاني - وهو مذهب بني تميم إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدْل .

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٩٢.

(٢) شرح الشاطبي ٢/ ٤٢٣.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ٣٣٦.

٦ - وقوله في باب العدد :

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَه.

يجوز في شين عشرة مع المؤنث التسكين والكسر وهو لغة بني تميم .

*

خامسا - التنبيه على القليل في بعض الأحكام والقواعد :

ينبه ابن مالك على حكم القلة كثيرا في بعض المسائل النحوية ، فالناظر في الألفية يجد أن ابن مالك قد ذكر القلة في أربعة وستين موضعا من الألفية ،إلا أنه لم يعتمد هذا اللفظ دائما ، فهو يعبّر إما بقد مع الفعل المضارع ،أو بربما ،أو بلفظ النزر ، لكن الغالب تعبيره بلفظ قل أو قليل ،و نحوه.

و يتنوع مفهوم القلة عند ابن مالك فيما يبدو ،فمرة يعنى بالقلة الجواز ، ومرة يقصد بها لغة قوم من العرب ،وحينا يعنى بها الشذوذ أوالندرة ،و هكذا ،والدليل على ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ
فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

يشير في هذا البيت إلى قلة كسر نون جمع المذكر السالم ، لكنه وصف ذلك في الكافية الشافية بأنه لغة حيث قال : " ونون الجمع الذى على حدّ المثنى والمحمول عليه مفتوحة ،وكسرها لغة ".(١) فيفهم من ذلك أنها لغة قليلة.

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي
قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

يشير في هذا البيت إلى أن نون الوقاية تحذف من لدن ، وقد ، وقط ، قليلا ،ونص في التسهيل على أن حذفها مع لدن جائز(٢) ، فيفهم من ذلك أن القلة هنا بمعنى الجواز.

٣ - وقوله في باب الموصول :

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ
وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

يذكر في هذا البيت أن دخول الألف واللام على الفعل المضارع قليل ،والقلة هنا بمعنى الشذوذ ، قال في الكافية : "وشذ نحو : الحكم التّرضى ".(٣)

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٠/١.

(٢) التسهيل ص ٢٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٩٧/١.

٤ - وقوله في باب الابتداء :

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ
يَجُوزُ، نَحْوُ : فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

قوله : " قد يجوز " يشير الى أن استعمال الوصف مبتدأ دون أن يعتمد على نفي أواستفهام قليل ،الا أنه أشار في الكافية إلى ضعفه وعدم امتناعه (١) ، وقد يفهم من ذلك أنه جائز على ضعف.

٥ - وقوله في فصل المشبهات بليس :

وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ
وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّ

يشير الى أن الكثير في لسان العرب حذف اسم "لات" وبقاء خبرها ، ومنه : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) (٢) ،بنصب الحين ، التقدير : " ولات الحينُ حينَ مناص " ،وقوله : و "العكس قل " يشير به الى أن رفع الحين على أنه اسم "لات" ،والخبر محذوف قليل ،والقلة هنا بمعنى الشذوذ ،قال في الكافية : " وقد نبهت على شذوذ رفع الحين - الثابت - اسما وجعل المحذوف خبرا بقولي :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣٣٢/١.
(٢) سورة ص الآية ٣ .

وَقَدْ يُرَى ٱلْمَحْذُوفُ بَعْدَ خَبَـرا
وَالثَّابِتُ اسْماً حَيْثُ مَرْفُوعاً جَـرَى

لأنْ قد تدل مع المضارع على التقليل ". (١)

٦ - وقوله في باب الفاعل :

وَجَرِّدِ ٱلْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْـنِدَا
لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَـدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَـعِدُوا
وَالْفِعْـلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

يشير إلى أنه إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة التثنية والجمع ، فلا يقال : قاما الزيدان ،ولا قاموا الزيدون ،وقوله : " وقد يقال . ." إشارة إلى أنه إذا ورد من ذلك شيء فهو قليل ،ومفهوم القلة هنا : لغة قليلة ،قال في الكافية : " ومن العرب من يُوليه قبل الاثنين ألفا ، وقبل الذكور واوا ،وقبل الاناث نونا محكوما بحرفيتها ". (٢)

٧ - وقوله في باب المفعول له :

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا ٱلْمُجَـرَّدُ
وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

----

(١) شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١.
(٢) المصدر السابق ٥٨١/٢.

يشير الى أن المفعول له المجرد من أل والاضافة يقل جره باللام لكنه مع قلته جائز ، قال في الكافية :" كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائز جره باللام ". (١)

٨ - وقوله في باب حروف الجر :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْــوِ رُبَّهُ فَتــى
نَزْرٌ ،كَذَاكَهَا ،وَنَحْــوُهُ أَتــى

يشير إلى أن جر الضمير برُب والكاف قليل ،نحو : ربه ،وكها ، والقلة هنا بمعنى الندرة مع جواز القياس ،قال في الكافية : " وربه عطبا استندر ،وقس عليه ان شئت " (٢) ،ثمّ قال : " وأشرت بقولي : " وقس عليه إن شئت " إلى أن هذا الضمير لا بد من إفراده وتذكيره ، وتفسيره بمميز بعده على حسب قصد المتكلم ، فيقال : ربه رجلا .. " (٣)

٩ - وقوله في باب أفعل التفضيل :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتــى
عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتــا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٣.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٧٩٢ .
(٣) المصدر نفسه ٢/ ٧٩٤.

يشير الى أن أفعل التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر مطلقا الا بشروط، لكن قد يرفعه حيث أشار بقوله : " نزر " الى القلة، وهي لغة، قال في الكافية : " وحكى سيبويه أن بعض العرب يقول : مررت برجل أكرم منه أبوه، فيرفع بأفعل التفضيل الظاهر مطلقا ".(١)

١٠- وقوله في باب الترخيم :

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلّْ
تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

يشير إلى أن ترخيم الجملة قليل، وقد نقله سيبويه، ومع قلته فهو جائز، قال في الكافية : " وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبط شرا، وهو جائز ".(٢)

١١- وقوله في فصل لو :

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلّْ
إِيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ

لو الشرطية لا يليها إلا ماض معنى، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، ومع قلته فهو مقبول كما نص عليه .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤١.
(٢) المصدر السابق ٣/ ١٣٥٨.

١٢- وقوله في باب التصريف :

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِــلّْ
لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

يشير الى أن " فِعُل " مهمل نحو حِبُك ،وعكسه وهو " فُعِل " قليل ،نحو : دُئِل ،والقلة هنا بمعنى الشذوذ ، قال في الكافية :
" وشذ ضم الأول مع كسر الثاني في دُئِل .. "(١)

*

سادسا - التنبيه على المسائل الشاذة :

على الرغم من أن الألفية تعد اختصارا للكافية الشافية ،حيث تحرى فيها ابن مالك الاقتصار على المشهور والشائع ،إلا أنه يذكر أحيانا بعض المسائل الشاذة ،وذلك لينبه على أن النص المسموع من الشاذ يقبل عن العرب كما هو ،ويشار الى أن القاعدة على خلافه ، فيستفاد من تنبيهه هذا في دراسة أمثال هذه النصوص المسموعة .

١ - قال في باب المعرب والمبني :

أُولُو ،وَعَالَمُونَ ،عِلِّيُّونَـا وَأَرَضُونَ شَذَّ ،وَالسِّنُونَا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٢١ .

" أرضون " جمع أرض ، و" سنون " جمع سنة ، وهما شاذان في القياس لأنهما لم يستوفيا شروط جمع المذكر السالم ، قال في الكافية : " فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه ".(١)

٢ - وقال في باب الفاعل :

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ
وَشَذَّ نَحْوُ : زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ

يشير الى أنه شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : زان نورُه الشجرَ ، فالهاء المتصلة بنور الذى هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول ، وانما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة(٢) ، ووصفه في الكافية بالقلة ، حيث قال : " وقل زان نوره الشجر "(٣) ، ثم قال : " ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضمير عائد الى الفاعل نحو : زان نوره الشجر ، ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعا ".(٤)

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٩٣.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٠٥.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٣.
(٤) المصدر السابق ٢/٥٨٥.

٣ - وقال في باب الاضافة :

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ

وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

يشير إلى أن هذه الكلمات تضاف إلى المضمر ،نحو : وحدك ، ولبيك ،وورد شذوذا إضافة " لبي " إلى الظاهر ،ووصفه في الكافية بالغرابة .(١)

٤ - وقال في باب " أبنية المصادر :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّةْ

وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَةْ

يشير إلى أن بناء اسم الهيئة من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف شاذ ، نحو : هي حسنة الخمرة ، حيث بنوا فِعْلَه من اختمر .(٢)

٥ - وقال في باب النداء :

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ

وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يذكر أنه ورد شذوذا في الشعر الجمع بين حرف النداء والميم في " اللهم " ، لأن الميم عوض عن حرف النداء .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ١٣٣ .

٦ - وقوله في باب التحذير والاغراء :

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّْ
وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

يشير إلى أن التحذير يشذ عندما يكون للمتكلم ،وأشذ منه عندما يكون للغائب ،وظاهر كلامه هنا أن ذلك غير مقيس ،إلا أنه في الكافية وصف مجيء التحذير للمتكلم بالقلة (١) ،وقال في التسهيل : " ينصب تحذرا إياي وإيانا معطوف عليه المحذور ... وشذ إيّاه وإيّا الشواب " (٢) فيفهم منه أن التحذير للمتكلم جائز.

٧ - وقوله في باب اعراب الفعل :

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى
مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

يذكر أن أداة النصب أن تحذف شذوذا ويبقى عملها في غير ما مر من مواضع حذفها ،وقوله " فاقبل منه ".. معناه : " لا يقبل منه الا ما نقله عدل ،ولا يقاس عليه ". (٣)

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨.
(٢) التسهيل ص ١٩٢.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٩.

٨ - وقوله في باب جمع التكسير :

وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ

وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

يشير إلى أن الوصف اذا كان على "فاعل" لمذكر عاقل شذ جمعه على "فواعل"، نحو : فارس وفوارس .

٩ - وقوله في باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شُذُوذًا الَّذِي الَّتِي

وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

يذكر أن تصغير المبنيات شاذ، نحو : الذى والتي . فقالوا : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، وذا وتا فقالوا : ذَيَّا، وتَيَّا (١)، إلا أنه أباح ذلك في الكافية بقوله : " ولما كان في "ذا" و "الذى"، وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن ". (٢)

١٠- وقوله في باب النسب :

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ

وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفْ

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١٥١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٤.

يشير الى أن قياس المنسوب الى طيء أن يقال فيه : " طَيئِيّ "، لكنهم تركوا فيه القياس، فقالوا : طائيّ، فأبدلوا الياء ألفا .(١)

*

سابعا - التنبيه على المسائل النادرة :

لم يُغفل ابن مالك هذا الجانب من المسائل النادرة في ألفيته ، فقد أشار اليها في بعض الأبواب ، والملاحظ أن الندرة عنده بمعنى الشذوذ من حيث عدم القياس عليها .

١ - قال في باب المعرب والمبني :

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْـــدُرُ
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَــرُ

يشير إلى أن نقص أب ، وأخ ، وحم ، نادر ، والنقص هو حذف الألف والواو والياء منها .

٢ - وقال في باب النكرة والمعرفة :

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَــدَرَا
وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٨ .

قوله : " وليتي ندرا " يشير الى أن ليت اذا أسندت الى ياء المتكلم فحذف نون الوقاية منها نادر ،ووصف ذلك في الكافية بالقلة.(١)

٣ - وقال في باب أفعال المقاربة :

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَـــدَرْ
غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَــرْ

يشير إلى أن خبر كاد وعسى لا يأتي إلا مضارعا ،لكنه نـــدر مجيئه اسما ،والندرة هنا بمعنى الشذوذ ،قال في الكافية : " الا أن الخبر هنا شذّ وروده اسما منصوبا ".(٢)

٤ - وقال في باب الحال :

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْــلِ لَا
حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَـنْ يَعْمَـلا
كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ ،وَنَـــدَرْ
نَحْوُ : سَعِيدٌ مُسْتَقِـراًّ فِي هَجَرْ

قوله : "وندر" ... يشير به إلى أن تقديم الحال على الجار والمجرور نادر ،نحو : سعيد مستقرا في هجر ،وعلى الظرف نحو : زيد قائما عندك.(٣)

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٦.
(٢) المصدر السابق ١/ ٤٥١.
(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧١.

٥ - وقوله في باب الاضافة :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَـــرّْ
وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَـــدَرْ

يذكر في هذا البيت أن " لدن " من الأسماء الملازمة للاضافة، أي أن ما بعدها يكون مجرورا، ونـدر نصب " غدوة " إذا جاءت بعد لدن ، ووصف ذلك في الكافية بالشذوذ . (١)

٦ - وقوله في باب التعجب :

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِـــرْ
وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِيْ مِنْهُ أُثِـــرْ

يشير الى أنه اذا ورد في كلام العرب بناء فعلي التعجب من الأفعال التي لا يتعجب منها مباشرة فحكمه نادر، ولا يقاس عليه ، كما نص في الكافية على شذوذه وقصره على السماع. (٢)

٧ - وقوله في باب الحكاية :

وَإِنْ تَصِـلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِــفْ
وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْـمٍ عُــرِفْ

يشير إلى أنه ندر وصل مَنْ في الحكاية . نحو : منون أنتم ، والأصل من أنتم ؟ ، ووصفه في الكافية بالشذوذ . (٣)

----

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٥٣ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٠٨٦ .

(٣) المصدر نفسه ٤/ ١٧١٨ .

٨ - وقوله في باب الابدال :

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَـــدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ ،وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

يشير إلى أنه اذا جاء اسم المفعول من باع ،وصان ،فتقول : مبيع و مصون ،والاصْل : مبيوع ومصْوون ،وجاء نادرا تصحيح ماعينــه واو نحو : مصوون.

*

ثامنا - التنبيه على الحسن :

١ - قال في باب المعرب والمبني :

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَـــذَاكَ وَهَـــــنُ
وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَـــنُ

يشير إلى أن إعراب " هَن " بالحركات على النون أحسن مــن اعرابه بالحروف .

٢ - وقوله في باب إنّ :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَــــا
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَـــــا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْـيٍ أَوْ
تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ ،وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَــوْ

يشيرإلى أنه اذا وقع خبر أن المخففة فعلا متصرفا ،ولم يكن دعاء، فانه يجوز الفصل بينها وبين هذا الفعل ،ويجوز ترك الفصل ،لكن الفصل أحسن.

٣ - وقوله في باب الفاعل :

وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

يشير الى أنه يجوز في نعم وبئس اثبات التاء وحذفها مع الفاعل المؤنث ، نحو: نعم الفتاة هند ،وقوله : " استحسنوا " يشير به الى أن الحذف في هذا ونحوه حسن ،ولكن الاثبات أحسن منه.(١)

٤ - وقوله في باب المصدر :

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ
رَاعَى فِي الإتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

يذكر أن المصدر إذا أضيف إلى الفاعل ،ففاعله يكون مجرورا ، لفظا مرفوعا محلا ،فيجوز في تابعه مراعاة اللفظ فيجر ،ومراعاة المحل فيرفع.(٢)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٩٦.
(٢) المصدر السابق ٣/ ١٠٤.

٥ - وقوله في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ
مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

يشير إلى أن علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها ، وفهم من قوله : " استحسن " أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن .(١)

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ
وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يشير إلى أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا ، والجواب مضارعا ، جاز رفع الجواب ، وفُهم من قوله : " حسن " أنه جائز كثير ، كما نص عليه في شرح الكافية .(٢)

٧ - وقوله في باب النسب :

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ
فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ

----

(١) شرح المكودى ص ١٢٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٩ .

يشير إلى أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة ساكنا ثاني ما هي فيه نحو حُبلى ،فيجوز فيها وجهان : الحذف نحو: حبليّ ، وهو المختار ،والثاني قلبها واوا -نحو : حبلويّ (١) ،وهو وجه حسن ، كما نص عليه .

٨ - وقوله في باب الوقف :

وَوَصْلُهَـا بِغَيْرِ تَحْرِيـكِ بِنَـا
أُدِيمَ شَذَّ ،فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يشير إلى أن وصل هاء السكت بما حركته دائمة لازمة حسن ، نحو : هُوَهْ ،وَهِيَهْ . (٢)

*

<u>تاسعا - التنبيه على المسائل الجائزة :</u>

١ - قوله في باب الابتداء :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَـرَرَا

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ،ويجوز تقديم الخبر إذا لم يحصل بذلك لبس .

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١٥٤ .
(٢) شرح المكودى ص ٢٢١ .

٢ - وقوله في باب كان :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ
أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

يشير إلى أنه يجوز توسط خبر كان وأخواتها بين الفعل والاسم قال في الكافية : " وهو جائز في جميع هذه الأفعال حتى في ليس ودام ".(١)

٣ - وقوله في باب " أفعال المقاربة :

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ
نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

قال في الكافية : " واتفقت العرب على فتح سين عسى إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه ، فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين وكسرها ، والفتح أشهر ".(٢)

٤ - وقوله في باب تعدي الفعل ولزومه :

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّْ
كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٥٨.

الفضلة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به [1] ،وأشـار الى أنه يجوز حذف المفعول به إن لم يعرض له مانع.

٥ - وقوله في باب الحال :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا
أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا
ذَا رَاحِلٌ ،وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

يشير إلى أنه إذا كان العامل في الحال فعلا متصرفا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف فانه يجوز تقديم الحال عليه.

٦ - وقوله في باب الاضافة :

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ
أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَانِبُذْ

يشير إلى أنه ما كان مثل إذ في المعنى من الظروف غير المحدودة كوقت ،و حين ،فإنه يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية والفعلية .

٧ - وقوله في باب النعت :

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ
يَجُوزُ حَذْفُهُ ،وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

يذكر أنه يجوز حذف المنعوت والنعت إذا دل عليهما دليل ، لكن حذف النعت قليل .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٥٥.

٨ - وقوله في باب الترخيم :

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا
أُنِّثَ بِالْهَا ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

يشير إلى جواز ترخيم كل مؤنث بالهاء ،على الاطلاق .

٩ - وقوله في باب التصغير :

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ " يَا " قَبْلَ الطَّرَفْ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الإِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

يذكر في هذا البيت أنه اذا كان التصغير أوالتكسير - وهو المراد بقوله : فيهما - يؤديان إلى حذف آخر الاسم ،فيجوز أن تأتي بياء قبل آخر الكلمة ،وتكون هذه الياء تعويضا عن الحرف المحذوف ، نحو : سفرجل ،فتقول في تصغيره : سفيريج ،وفي تكسيره : سفاريج .

١٠- وقوله في باب النسب :

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ
جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْفِي التَّثْنِيَهْ
وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

يشير إلى أنه إذا نسبت إلى ما حذف منه لامه ،نحو : يد ، ودم ،وأب وأخ ،فإذا كانت هذه اللام تُردّ في التثنية أو الجمع نحو : أبوان وأخوان ،فتقول في النسب إليهما أبويّ وأخويّ .

أما إذا كانت هذه اللام لا تُرد في التثنية أوالجمع نحو : يدان ،ودمان ،فإنه يجوز أن تأتي باللام عند النسب أو لا تأتي بها ، فتقول : يديّ ،ويدويّ ،ودميّ ،ودمويّ .

*

عاشرا - التنبيه على المسائل المشهورة :

ينبه ابن مالك على المسائل المشهورة . ولا يقتصر على هذا اللفظ فقط وإنما يعبر عنها إما بقوله : فاشيا ،أو شاع ،أو كثر ،ونحو ذلك.

١ - قال في باب العلم:

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ
كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

يشير إلى أن الأعلام المضافة قد كثرت في كلام العرب ،وأنها على نوعين : الأول ما ليست بكنية نحو : عبد شمس ،وعبدالله ، والثاني : الكنية نحو : أبي قحافة ،وأبي طالب .

٢ - وقال في باب كان :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَر
وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

قوله :" ويحذفونها " الضمير يعود على " كان " ،أى تحذف كان واسمها ويبقى الخبر ،وهذا الحذف يكثر بعد إنْ ولَوْ .

٣ - وقولـه في باب لا النافية للجنس :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ
إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يشير إلى أنه يكثر حذف خبر لا النافية للجنس إذا دل عليه دليل ، قال في الكافية : " وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يُجهل يكثر عند الحجازيين ، ويلتزم عند التميميين ، فإن كان يُجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب ". (١)

٤ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ
وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يشير في الشطر الثاني إلى أن المصدر ينوب عن ظرف الزمان كثيرا ، نحو : آتيك طلوع الشمس ، والأصل : وقت طلوع الشمس . (٢)

٥ - وقوله في باب الحال :

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ
بِكَثْرَةٍ ، كَبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعْ

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٠ .

يشير إلى أنه يكثر مجيء الحال مصدرا نكرة ، قال في الكافية :

" ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع ، وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضا ، فيقيس عليه : جئت سرعة ، ورحلة ، وليس ذلك ببعيد ".(١)

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَـــلْ
وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

يشير في هذا البيت إلى أن رُبّ تحذف بعد الواو كثيرا ويبقى عملهـــا .

٧ - وقوله في باب النعت :

وَنَعَتُوا بِمَصْـدَرٍ كَثِيــــرَا
فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيــرَا

يشير إلى أنه يكثر النعت بالمصدر ، نحو : مررت برجل عدل ، لكنه على خلاف الأصل ، قال في الكافية : " ومن النعت بما حقه فـــي الأصل ألا ينعت به : النعــت بالمصدر ".(٢)

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٦ .

(٢) المصدر السابق ٣/١١٦٠ .

٨ - وقوله في باب عطف النسق :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ
عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَّا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ
فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

يشير إلى أن العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل فاش في الشعر، وهو ضعيف، إلا أنه قال في الكافية : " ولا يمتنع العطف عليه دون فصل "(١) ، فقد يُفهم من ذلك أنه يجوز على ضعف .

٩ - وقوله في باب العدد :

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ ،وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ
جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

يشير إلى أن المعدود إذا كان له جمع قلة وكثرة فإنّ العدد يُضاف إلى جمع القلة في الغالب.(٢)

١٠- وقوله في باب الوقف :

وَرُبَّمَا أُعطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا
لِلْوَقْفِ نَثْراً ،وَفَشَا مُنْتَظِمَا

يشير إلى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه ، وذلك كثير في الشعر .

----

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ٤/ ٦٨ .

الحادى عشر - التنبيه على المسائل الخلافية :

يشير ابن مالك في بعض الأبواب إلى بعض المسائل الخلافية ، فحينا يذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وحينا يشير إلى الخلاف فقط دون ذكر مذهب معيّن ، وقد عقدت لهذه المسائل الخلافية فصلا خاصا بها . فمن ذلك :

١ - قوله في باب النكرة والمعرفة :

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالاَ

فهو يشير هنا الى الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله في كل من باب : أعطى ، وظن ، وكان ، ولم يذكر مذهبا معينا ، وإنما اكتفى بذكر الخلاف في البيت الأول ، واختيار غيره في البيت الثاني .

٢ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ
فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى، الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

يشير الى الخلاف في نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب " ظن " ، ونيابة المفعول الثاني والثالث في باب " أرى " ، ولم يذكر مذهبا معينا ، وانما اكتفى بقوله : " وأرى، المنع اشتهر " ، أى اشتهر بين النحاة .

٣ - وقوله في باب التنازع في العمل :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

يشير إلى الخلاف في أى الفعلين أولى بالعمل إذا كانا يطلبان معمولا واحدا ، نحو : قام وقعد زيد ، فقد ذكر مذهب البصريين الذين يرون أن الفعل الثاني هو الأولى بالعمل ، وأشار الى المذهب الآخر - وهو مذهب الكوفيين - بقوله : " واختار عكسا غيرهم " ، وهو بلا شك - يقصد الكوفيين الذين يرون أن الفعل الأول هو الأولى بالعمل.

٤ - وقوله في باب الحال :

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

يشير إلى الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، واكتفى بقوله : " قد أبوا " ، أى قد منع بعض النحاة تقديمه ، وهو لا يرى منعه.

٥ - وقوله في باب نعم وبئس :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

يذكر أن النحاة قد اختلفوا في الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس.

٦ - وقوله في باب التوكيد :

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

يشير ابن مالك الى الخلاف في توكيد النكرة ،وأن البصريين يمنعون ذلك ،ولا شك أنه يفهم من قوله : وعن "نحاة البصرة" أن الكوفيين في مقابلهم أجازوا ذلك.

٧ - وقوله في باب الوقف :

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا

يشير إلى الخلاف في نقل الفتحة في غير المهموز عند الوقف ،وذكر هنا المذهبين البصرى والكوفي .

*

الثاني عشر - التنبيه على الضرورات :

١ - قال في باب النكرة والمعرفة :

فِي الْبَاقِيَاتِ ،وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا

مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يذكر أن نون الوقاية تحذف تخفيفا في مني وعني ، للضرورة .

٢ - وقال في باب المعرف بأداة التعريف :

وَلِا اضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ

كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

يشير إلى أن " أل " تدخل على العلم ضرورة نحو : بنات الأوبر - علم لنوع من النبات - وتدخل على التمييز ضرورة أيضا ، نحو : طبت النفس ،والأصل : طبت نفسا .

٣ - وقوله في باب الاضافة :

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ
مَفْعُولاً اوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَم يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِّرَاراً وُجِدَا
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

يشير في البيت الثاني إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأجنبي من المضاف ،وبنعت المضاف ، وبالنداء ،وذلك ضرورة .

٤ - وقوله في باب النداء :

وَاضْمُمْ أَوِانْصِبْ مَا اضْطِّرَارا نُوِّنَا
مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا
وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ " يَا " وَ " أَلْ "
إِلاَّ مَعَ " اللَّهِ " وَمَحْكِيِّ الْجُمَلِ

يشير في البيت الأول إلى أنه إذا اضطر شاعرالى تنوين المنادى المفرد المعرفة كان له تنوينه وهو مضموم ،وكان له نصبه ،ويشير في الثاني الى أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل في غير لفظ الجلالة والجُمل المحكية إلا في الضرورة.(١)

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٢٦٢.

٥ - وقوله في باب الترخيم :

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِـــدَا

مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَـدَا

يشير إلى أنه يجوز ترخيم الاسم في غيرالنداء ضرورة ،بشرط أن يكون الاسم صالحا للنداء.

٦ - وقوله في باب الممنوع من الصرف :

وَلا ضْطِرَارٍ أَوْتَنَاسُبٍ صُــــرِفْ

ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

يشير إلى أنه يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف.

٧ - وقوله في باب المقصور والممدود :

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَـــعُ

عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَـــعُ

يشير الى أنه يجوز في الضرورة قصر الممدود .

المبحث الثاني : الشواهد والأمثلة في الألفية .

أولا - الشواهـــــــد

يُعرّف الشاهد بأنه ((قول عربي لقائل موثوق بعربيته ، يُورَد للاحتجاج والاستدلال به على قول أورأي))(١).

والاستشهاد لا يكون إلا بالقرآن الكريم ،وبما صح من الأحاديث الشريفة ،وبكلام العرب شعرهم ونثرهم شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة .(٢)

والمتأمل في الألفية يجد أن ابن مالك قد أغفل ذكر الشواهد ، ولم ينص إلا على شاهد واحد في باب المفعول له ،والسبب في ذلك هو أن الألفية - كما تقدم - خلاصة الكافية الشافية ،فاذا كان قد ذكر العديد من الشواهد في الكافية فلا حاجة إلى ذكرها في الألفية ،وهذا من قبيل الاختصار.

إلا أنه وردت بعض الإشارات إلى عدد من الشواهد في بعض أبواب الألفية لكنها ليست صريحة وقد لا يُتنبه لها ،حيث إن ابن مالك اكتفى بالإشارة إليها إما بذكر لفظة من شاهد معين ، أو بقوله : " قد رُوي " ، أو " قد ورد " ،ونحو ذلك.

وقد تتبعت هذه الشواهد - خلا الشاهد المنصوص عليه - فوجدتها تنحصر في تسعة عشر بيتا من أبيات الألفية ،مرتبة على حسب أبواب النحو فيها .

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١١٩.

(٢) المصدر السابق ص ١١٩.

وهي على النحو التالي :

١ - قوله في باب النكرة والمعرفة :

وَقَبْلَ " يَا" النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ ، وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

يذكر في هذا البيت أن الفعل إذا أسند إلى ياء المتكلم ، فإنه يجب أن يُؤتى بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ، نحو : أخبَرني ، ويُخبرني ، وأَخبِرْني .

وقوله : " وليسي قد نظم " يشير به إلى أنه قد ورد في الشعر حذف نون الوقاية من الفعل المسند إلى ياء المتكلم ، ويعني به قول الشاعر :(١)

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

فالشاهد في قوله : " ليسي " حيث حُذفت نون الوقاية من الفعل ، مع اتصاله بياء المتكلم ، " والوجه ليسني أوليس إياى ".(٢)

وقوله : " قد نُظم " تنبيه على أنه إنما جاء في النظم دون النثر ، وذلك دليل على أنه اضطراري .(٣)

---

(١) قائله : روٴبة بن العجاج ، ديوانه ص ١٧٥ ، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٥ ، ١٠٨ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٩ ، وشرح المرادى ١/ ١٥٢ ، والطيس : الرمل الكثير .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٦٤ .

(٣) شرح الشاطبي ١/ ١٤٣ .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَلَيْتَنِي فَشَا ، وَلَيْتِي نَــدَرَا   وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا   مِنِّي ، وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يشير إلى أن " ليت " إذا اتصلت بياء المتكلم ، فالشائع هــو الإتيان بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ، ويندر حذف نون الوقاية معها ، وإذا اتصلت " لعل " بياء المتكلم ، فإن الشائع حذف نون الوقاية . فتقول : لعلّي ، وندر لعلني . أما بقية الحروف الناسخة إذا أُسندت إلى ياء المتكلم ، فأنت مخيّر في إثبات نون الوقاية أوحذفها .

ثم ذكر أن الحرفين (من ، وعن) ، قد ورد اضطرارا حـذف نون الوقاية منهما إذا أُسندا الى ياء المتكلم ، وذلك في قول الشاعر :(١)

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِــي   لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِــي

فالشاهد في قوله : " عَنِي ، وَمِنِي " بالتخفيف ، حيث حذف نون الوقاية ضرورة .

٣ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَلِاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَــرِ   كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي

يشير في هذا البيت إلى " الألف واللام " الزائدة ، التي تدخـل على العَلَم ضرورة ، كقولهم في " بنات أوبر " - وهو علم لنوع من النبات -:

---

(١) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد المرادى ١٥٩/١ ، وابن عقيل ١١٤/١ ، وابن الناظم ص ٧٠ .

بنات الأوبر ،في قول الشاعر:(١)

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

ومن الزائدة أيضا ،الألف واللام الداخلة على التمييز ضرورة ،نحو قول الشاعر:(٢)

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا   صَدَدْتَ ،وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فالشاهد في قوله : " وطبت النفس"، أى : طبت نفسا.

ثم إنه قد اعتُرض على الناظم في قوله :" ولاضطرار كبنات الأوبر ... الخ " من حيث إنه جعل "بنات الأوبر" مما زيدت فيه الألف واللام اضطرارا ،ومن مذهبه الذى تقرر أنّ ما جاء في الشعر مما يتأتّى تحويله إلى ما ليس بضرورة فليس حكمه حكم الضرورات ،فإذا نظرنا فيما عدّه ضرورة هنا ،وجدناه يتأتّى مساقُه على غير جهة الضرورة ،فقد كان يمكنه في الأول أن يقول : " ولقد نهيتك عن بنات أوبر" ،بغير ألف ولام ، ولا ينكسر الوزن ،وإنما فيه " زحف " ،وهو " الوقص" ،وذلك حذف التاء من " متفاعلن " ،وذلك جائز ،فلم يضطر على مذهب ابن مالك الى زيادة الألف واللام ، فجعله ذلك من الاضطرار على مذهبه غير صحيح ...(٣)

---

(١) لم يعرف قائله ،وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٧١ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٥ ،وشرح ابن عقيل ١/ ١٨١ ،والأكمؤ ، والعساقل : ضرب من النبات .

(٢) قائله : راشد بن شهاب اليشكرى ،وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤ ،وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٢ ،وشرح المرادى ١/ ٢٦٤.

(٣) شرح الشاطبي ١/ ٢٣٨.

وكان يمكنه في الثاني أن يقول : " ونفسا طِبْت يا قيس عن عمرو " ،فإن تقديم التمييز عنده جائز في الكلام ،وإنْ كان قليلا ؛ فليس بضرورة عنده ، وإذا كان كذلك ،فعدم التقديم مع إمكانه دليل على أن الألف واللام لم يدخلها للضرورة ، فقد ناقض هذا الناظم أصله الذى أصّل .(١)

٤ - وقوله في باب إنّ وأخواتها :

وَخُفِّفَتْ " كَأَنَّ " أَيْضًا فَنُوِي مَنْصُوبُهَا ،وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

يذكر في هذا البيت أنّ " كأن " إذا خُففت فإنها لا تُلغى ،وإنما يبقى عملها ،لكن يُحذف اسمها ،ويُقدّر بضمير الشأن ،نحو : كأنْ زيد قائم ،التقدير : كأنه زيد قائم .(٢)

وقوله : " وثابتا أيضا روى " ،يشير به إلى أنّ اسمها قد ورد ، وذلك في قول الشاعر :(٣)

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

فالشاهد في قوله : " كأنْ ثدييه " ،برواية النصب ،حيث ذكر اسمَ كأنْ ،وهي مخففة.

---

(١) شرح الشاطبي ١/ ٢٣٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٩٠ .

(٣) لا يعرف قائله ،وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٣٥،١٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٢ ،وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩١.

وقول الآخر:(١)

وَيَوْماً تَوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

فالشاهد في قوله : " كأنْ ظبيةً " برواية النصب ، حيث ذكر اسم كأن ، وهي مخففة .

٥ - وقوله في باب المفعول المطلق :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلَا

يشير في الشطر الأول إلى أنه ((يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلا من فعله ، كقولك : ضربا زيدا)).(٢)

ويشير في الشطر الثاني إلى قول الشاعر :(٣)

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فالشاهد في قوله : " فندلا زريق المال " ، حيث جيء بالمصدر وهو " ندلا " ، وحُذف فعله وجوبا ، وهو " أُنْدُلْ " ، والتقدير : أُنْدُلْ نَدْلا يا زريقُ المالَ .

---

(١) قيل هو لأرقم بن علباء اليشكرى ، وقيل لباغث اليشكرى ، وهو من شواهد شرح المفصل ٨/ ٨٣ وشرح المرادى ١/ ٣٥٨ ، وابن الناظم ص ١٨٣ ، والسَّلم : ضرب من الشجر .

(٢) شرح المكودى ص ٧٤.

(٣) قيل هو أعشى همدان ، وقيل الأحوص ، وقيل جرير ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١١٦ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٩ ، وابن عقيل ٢/ ١٧٨ ، والندل : هو الخطف ، وزريق : اسم رجل.

٦ - وقوله في باب المفعول له :

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدْ   وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ ، وَأَنْشَدُوا

" لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ   وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ "

يشير ابن مالك الى أن المفعول له اذا كان مجردا من الألف واللام والاضافة يقل أَنْ تصحبه لام الجر ، وإن كان مقرونا بأل يقلّ أَنْ لا تصحبه اللام ، فنحو : " قمت لإكرامٍ لك " قليل ، " واكراماً لك " كثير ، ونحو : " قمت لإكرامٍ " قليل ، وللاكرام كثير . . . ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال (١) :

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ   وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ . (٢)

فالشاهد في قوله : " الجبن " ، حيث وقع مفعولا لأجله وهو مُحلّى بأل .

وهذا هو الشاهد الوحيد الذى أورده ابن مالك في الألفية بألفاظه كاملة .

٧ - وقوله في باب الاستثناء :

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ   وَبَعْدَ " مَا " انْصِبْ ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

قوله " واجرر بسابقي يكون " ، يشير به إلى " خلا وعدا " ، حيث يكون حكمهما جر ما بعدهما إذا لم يسبقا بـ (ما) .

---

(١) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٧ ، وشرح المرادى ٢/ ٨٨ .

(٢) شرح المكودى ص ٧٧ .

أمّا إذا سُبقا بـ (ما) فإنّ حكمهما نصب مابعدهما .

وقوله : " وانجرار قد يرد " يشير به إلى أنه قد يرد الجر بـ (خلا وعدا) مع اقترانهما بـ (ما). ولم أعثر على شاهد شعري أو نثري - فيما رجعت إليه من مصادر - يؤيّد هذا القول ، وإنما حكى الجرميّ الجَرّ مع " ما " عن بعض العرب.(١)

٨ - وقوله في باب الحال :

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

يذكر ابن مالك في هذا البيت مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، نحو : مررت جالسا بخالد ، أي مررت بخالد جالسا ، ويذكر أن بعض النحاة قد منعوا ذلك ، وأن بعضهم - وهو معهم - يرون جوازه ، وقوله : " فقد ورد " ، يشير به إلى أنه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور في السماع ، فمنه قول الشاعر:(٢)

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً
إِلَيَّ حَبِيباً ، إِنَّهَا لَحَبِيبُ

فالشاهد في قوله : " هيمان صاديا إليّ " ، حيث تقدم الحال وهو " هيمان صاديا " على صاحبه المجرور وهو الضمير في " إليّ ".

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٢.

(٢) ينسب للمجنون ، ديوانه ص ٤٩ ،
وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٤ .

٩ - وقوله في باب الاضافة :

فَصْلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِـــــدَا

يذكر في هذا البيت الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي أو نعت أو نداء للضرورة .

فمن الفصل بأجنبي قول الشاعر: (١)

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ ، يُقَارِبُ أَوْ يُزِيـــلُ

فالشاهد في قوله : " بكف يوما يهودي " ، حيث فصل بين المضاف وهو " كف " والمضاف إليه وهو " يهودي " بالظرف " يوما " ، وهو أجنبي من " كف " ، لأنه معمول لـ (خُط).(٢)

ومن الفصل بالنعت قوله : (٣)

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

فالشاهد في قوله : " ابن أبي شيخ الأباطح طالب " حيث فصل بين المضاف " أبي " ، والمضاف اليه " طالب " ، بالنعت ، وهو " شيخ الأباطح ".

---

(١) قائله : أبو حية النميرى ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٩ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ٨٣ .

(٣) قائله : معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٦ .

ومن الفصل بالنداء قوله :

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ ،وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ (١)

فالشاهد في قوله : " وفاق كعب بجير " ، حيث فصل بين المضاف (وفاق) ،والمضاف اليه (بجير) بالنداء ،وهو " كعب " ، والتقدير : وفاق بجير يا كعب منقذ لك.

١٠- وقوله في باب أفعل التفضيل :

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَـا

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَـزْرًا وَرَدَا

يذكر ابن مالك في هذين البيتين أن المجرور بـ (من) المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من و مجرورها على أفعل ،لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ،وشمل صورتين : الأولى أن يكون المجرور اسم استفهام ،والأخرى أن يكون مضافا الى اسم الاستفهام ، وقد مثّل للأولى بقوله : " مِمَّنْ أنت خير " ، ومثال الثانية : مِنْ غلامِ مَنْ أنت أفضل .(٢)

وقوله : " ولدى إخبار التقديم نزرا وردا يشير به إلى أنّ المجرور بمن إذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أَفْعَل ،لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير.(٣)

---

(١) قائله : بجير بن أبي سلمى المزني ،وهو من شواهد ابن عقيل ٣/ ٨٦ ،وشرح المرادى ٢/ ٢٩٤.

(٢) شرح المكودى ص ١٣٣.

(٣) المصدر السابق ص ١٣٣.

لكنه قد ورد تقديمه على قلة ،نحو قول الشاعر : (١)

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ ،وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

فالشاهد في قوله : " لا شيء منهن أكسل " ،حيث قدّم الجار والمجرور " منهن " على أفعل التفضيل " أكسل " ،مع أن المجرور ليس استفهاما أو مضافا إلى استفهام .

١١ - وقوله في باب النعت :

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يذكر في هذا البيت أن الجملة الطلبية لا تقع نعتا ،وقوله : " وإن أتت فالقول اضمر " يشير إلى أنه إن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرّج على إضمار القول ،ويكون القول المضمر صفة ، والجملة الطلبية معمول القول المضمر (٢) ، ومنه قول الشاعر: (٣)

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّْ

فالشاهد في قوله : " بمذق هل رأيت الذئب " ،فظاهره أنه صفة لـ" مذق " ، والتقدير : مذق مقول فيه : هل رأيت الذئب .

---

(١) قائله : ذو الرمة ،ديوانه ص ٥٤٩ ،وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٤ ،وشرح ابن عقيل ٣/ ١٨٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٩ .

(٣) ينسب للعجاج ،وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٥٩ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٩٩ .

١٢- وقوله في باب عطف البيان :

وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ : يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

يشير في هذين البيتين إلى أنّ كل ما كان عطفَ بيان يجوز أن يكون بدلا إلا في موضعين (١) :

الأول - أن يكون التابع مفردا ،معرفة ،معربا ،والمتبوع منادى ،نحو: يا أخا زيدا ، ويا غلام يعمرَ ،فـ" زيد ،ويعمر" عطف بيان ، لأنهما لو جُعلا بدلا لتعيّن بناؤهما على الضم ،لأنّ البدل على نية تكرار العامل ،فيلزم تقدير حرف النداء معه.

والثاني - ما كان تابعا لمجرور بإضافة صفة مقرونة بأل وهو غير صالح لإضافتها اليه ،نحو: أنا الضارب الرجل زيد ، فزيد عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا من الرجل.

وقوله : " ونحو بشر تابع البكرى " يشير به الى قول الشاعر (٢) :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فالشاهد فيه قوله : " التارك البكري بشر" ،فـ" بشر" عطف بيان ،ولا يجوز أن يكون بدلا ، إذ لا يصح التقدير :

---

(١) شرح المرادى ٣/ ١٨٦.

(٢) قائله المرار الأسدى ،وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٨٢ ،وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٦ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٢ ، وابن عقيل ٣/ ٢٢٢.

أنا ابن التارك بشر ،بإضافة التارك إلى بِشْر ، لأنه يلزم منه إضافة ما فيه أل إلى المجرد وهو غير جائز .

١٣ - وقوله في باب عطف النسق :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ   عَطَفْتَ ،فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَّا ،وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ   فِي النَّظْمِ فَاشِياً ،وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

يشير إلى أنه في حالة العطف على ضمير الرفع المتصل ، فإنه يلزم الفصل بينه وبين ما عطفت عليه إما بالضمير المنفصل أو بفاصل آخر. وقوله : " وبلا فصل يرد في النظم " ،يشير به إلى أنه قد يُعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ، وذلك نحو قول الشاعر:(١)

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

فالشاهد في قوله :" أقبلتْ وزهر" ،حيث عطف " زهر" على الضمير المستتر في "أقبلت " من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ،أو بغيره.(٢)

١٤ - وقوله في الباب نفسه :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى   ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً إِنْ قَدْ أَتَى   فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَاَ

يشير في هذين البيتين إلى مسألة العطف على الضمير المجرور

---

(١) قائله : عمر بن أبي ربيعة ،ديوانه ص ٣٤٠ ،وهو من شواهد سيبويه ٣٧٩/٢ ،وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣ ،وابن عقيل ٢٣٨/٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٣٨/٣.

من غير إعادة الجارّ ، حيث وقع الخلاف بين النحاة في ذلك ، فذهب فريق إلى أنه لا بد من إعادة الجارّ إذا عُطف على الضمير المجرور، نحو : مررت بك وبزيد .

وذهب الفريق الآخر إلى أن ذلك ليس بلازم ، ومنهم ابن مالك ، حيث قال : " وليس عندي لازما "، محتجا بما جاء في النظم والنثر. فمن النثر قراءة حمزة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ (١) ، بجر " الأرحام " على أنها معطوفة على الضمير المجرور في " به " .

ومن النظم قول الشاعر : (٢)

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فالشاهد في قوله : " فما بك والأيام " ، حيث عطف " الأيام " على الضمير المجرور في " بك " بدون اعادة الجار.

١٥ - وقوله في باب النداء :

وَالْأَكْثَرُ " اللَّهُمَّ " بِالتَّعْوِيضِ ... وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يشير في هذا البيت إلى أن الأكثر في نداء اسم الله " اللهم "، بميم مشددة في آخره عوضا عن حرف النداء " يا " . لكنه ورد في الشعر

---

(١) سورة النساء آية (١) ، وينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٢٦.

(٢) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٣٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٤.

شذوذا الجمع بين حرف النداء ، والميم المشددة . وذلك في قول الشاعر : (١)

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

فالشاهد في قوله : " يااللهم يا اللهم " ، حيث جمع بين حرف النداء ، والميم المشددة التي تكون عوضا عن حرف النداء .

١٦ - وقوله في فصل تابع المنادى :

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلاً تُصِبْ

يشير إلى " أن المنادى المبنيّ على الضم إذا تكرر وأُضيف لما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف ، وجاز في الأول الضم على الأصل ، والفتح على الإتباع ". (٢)

وقوله : " سعد سعد الأوس " يشير به إلى قول الشاعر : (٣)

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعاً
وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِينَ الْغَطَارِفِ

---

(١) قيل هو لأبي خراش الهذلي ، وقيل : لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦ ، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٥ .

(٢) شرح المكودي ص ١٥٢ .

(٣) لا يعرف قائله ، ذكره الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في حاشيته على ابن عقيل ٣/٢٧٠ ، وذكره الشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي في حاشيته على شرح التصريح على التوضيح ٢/١٧١ ، وذكره الشيخ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ١/٢٣٩ .

فالشاهد في قوله : "أيا سعد سعد الأوس" ،حيث كسرر لفظ المنادى ، وقد أُضيف ثاني اللفظين ،فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم والنصب.

١٧ - وقوله في فصل أسماء لازمت النداء :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلَا تَقِسْ ،وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

يشير في هذا البيت إلى أن " فُعَل " نحو : يا خُبَث ،ويا غُدَر - يجيء في سب الذكور ،لكنه غير مقيس ،وإليه أشار بقوله : " ولا تقس ".

وقوله : " وجُرّ في الشعر فُل " يشير به إلى أنّ " فل " - وهي من الأسماء المخصوصة بالنداء - قد تستعمل مجرورة في غير النداء ، نحو قول الشاعر :(١)

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ ... فِي لَجَّةٍ ،أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

فالشاهد في قوله : " فلانا عن فل " حيث استعمل " فل " في غير النداء وجره بالحرف ،وذلك ضرورة ، لأن من حق هذا اللفظ ألّا يقع إلا منادى ،إلا إذا ادّعينا أنّ " فل " هنا مقتطع من " فلان " بحذف النون والألف بقرينة قوله قبل ذلك : " أمسك فلانا " ، فكأنه قال : " أمسك فلانا عن فلان ".

---

(١) قائله : أبو النجم العجلي ،وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣١ ،وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٨.

وبيان هذا أن لفظ " فلان " لا يختص بالنداء ، بل يقع في جميع مواقع الاعراب ،وأنّ الذى يختص بالنداء هو" فُل " الذى أصله " فلو" ،فحذفت لامه اعتباطا ،أى لغير علة صرفية كما حذفت لام يد ودم .(١)

١٨ - وقوله في باب إعراب الفعل :

وَشَذَّ حَذْفُ "أَنْ" وَنَصْبٌ في سِوَى
مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

يذكر أنّ أداة النصب" أنْ" قد تُحذف شذوذا ويبقى عملها في غير ما مر من مواضع حذفها . وذلك نحو قول الشاعر :(٢)

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضُرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ ،هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فالشاهد في قوله : "أحضر الوغى " برواية النصب ، حيث نصب الفعل "أحضر " بأن المحذوفة دون مسوّغ لحذفها .

أقول : وفي قول ابن مالك : " وشذ حذف أنْ " ،ثم قوله : " فاقبل منه " ما ظاهره التناقض ،حيث ذكر في أول البيت أن حذف "أن" وبقاء عملها دون مسوغ شاذ ،ثم قال في آخره : " فاقبل منه " ،فكيف يكون مقبولا مع كونه شاذا ؟

----

(١) شرح ابن عقيل (حاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ٣/٢٧٩) .

(٢) قائله : طرفة بن العبد ،ديوانه ص ٣١ ،وهو من شواهد سيبويه ٣/٩٩ ، ١٠٠ وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٤ .

وقد دفع الشاطبي هذا التناقض قائلا : ((وقوله : " فاقبل منه ما عدل روى " ، تنكيت على مذهب الكوفيين القائلين بجواز الحذف مع بقاء النصب قياسا على ما شذ من ذلك ، على عادتهم في القياس على الشذوذات ، فكأنه يقول : إن ما جاء من ذلك برواية العدل فإنّ حكمه أن يُقبل قبولا ، ويُحفظ فقط ، لأنه شاذ ، لا أن يُقاس عليه))(١).

١٩ - وقوله في باب الحكاية :

وَقُلْ : مَنُونَ ، وَمَنِينَ مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ : جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

يشير في البيت الأول إلى حكم (مَنْ) إذا حُكي بها في الوقف ، فنقول : في جاء قوم : منون ، وفي رأيت قوما ، ومررت بقوم : منين.
أما اذا وُصلت " من " لم تتغير ، وهو ما أشار اليه في البيت الثاني .
وقوله : " ونادر منون في نظم عُرف " يشير به إلى أن " من " قد حُكيت وصلا في الشعر ، وذلك نادر ، نحو قول الشاعر :(٢)

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا

فالشاهد في قوله : " منون أنتم " ، حيث ألحق الواو والنون بـ(من) في الوصل ، والقياس : من أنتم.

----

(١) شرح الشاطبي ٤/ ١٠.
(٢) ينسب لشمير بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٤١١ ، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٦.

٢٠ - وقوله في باب الوقف :

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نثراً ، وَفَشَا مُنْتَظِمَـــا

يشير إلى أنه قد يعطى الوصل حكم الوقف ، حيث تُعامل ((الكلمة في الوصل بما تعاملها به لو وقفت عليها من إسكان آخر الكلمة أو تضعيفها، أو غير ذلك من الأحكام المختصة بالوقف)) (١).

وذلك يكون قليلا في النثر ، كثيرا في النظم.

فمن النثر (٢) قراءة البزّي : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأْ بِنَبَإٍ يَقِين ﴾ (٣)، بإسكان همزة " سبأ " إجراءً للوصل مجرى الوقف .

ومن النظم قول الشاعر (٤) :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّـــا   فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّـــا

يريد : " جَدْباً ، وأَخْصَبَ ".

وقد انتقد الشاطبي قول ابن مالك : " ورُبما أُعطي لفظ الوصل" من حيث إنه ذكر أن إجراء الوصل مجرى الوقف قليل في النثر بقوله : " وربما " وهي تفيد التقليل ، مع أنه قد وردت شواهد كثيرة من النثر (٥) لا ينبغي تجاهلها أو إطلاق لفظ القلة عليها (٦).

---

(١) شرح الشاطبي ٥/ ٤٦.

(٢) المصدر السابق ٥/ ٤٦.

(٣) ورد في كتاب السبعة أن الذي قرأ بالاسكان هو قنبل ، وأما البزي فقرأ بالفتح (ص ٤٨٠). سورة النمل آية ٢٢.

(٤) قائله رؤبة بن العجاج ، ديوانه ص ١٦٩ ، وهو من شواهد سيبويه ٤/ ١٧٠ ، وشرح الشاطبي ٥/ ٤٩.

(٥) أورد الشاطبي العديد من الشواهد ٥/ ٤٦ - ٤٨.

(٦) شرح الشاطبي ٥/ ٤٧.

لكنه عاد فالتمس العذر له بقوله : ((والذى يرجع اليه في هذه المسألة أنّ جميع ما تقدم من المنثور لا يتعيّن فيه ما تقدم من إجراء الوصل مجرى الوقف ،... ولئن سلّمنا جميع ما تقدم (١) فإنه يبعد القياس على مثله ،لانتشار قياسه وعدم ضبطه ،ولم يزل النحويون يذكرون ذلك ،ويعدّونه نادرا ،فليس ببدع ما قاله الناظم هنا (٢))).

---

(١) أى من النصوص .

(٢) شرح الشاطبي ٥/٩٤٠ .

ثانيا - الأمثلة.

يُعرّف المثال بأنه ((قول يورد للتمثيل به على حقيقة قاعدة ، لا للتدليل على صحتها والاحتجاج على سلامتها))(١).

ولا يشترط في المثال أن يؤتى به من عصور الاحتجاج(٢).

والألفية تزخر بالعديد من الأمثلة التي يأتي بها ابن مالك لتوضيح حكم أو قاعدة أو شرط ، ونحو ذلك ، ولا ريب في أن للأمثلة فائدة كبيرة من حيث إنها تعين على فهم القواعد والاصطلاحات النحوية .

وقد توخّى ابن مالك في الأمثلة التي أوردها الأمور التالية :

أولا - شمولية المثال ، وذلك يعني أن المثال يكون شاملا للحكم أو القاعدة .

ثانيا - عدم الاقتصار على مثال واحد للقاعدة الواحدة ، فهو يُكثر من الأمثلة طلبا للايضاح .

ثالثا - الاقتباس أحيانا من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو المثل العربي .

وسأقوم في هذا المبحث بذكر نماذج من أبيات الألفية توضح ما تقدم ، ثم أعقبها بذكر الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة.

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٢٠١.

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٨.

أولا - شمولية المثال :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ،وَانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرّْ   كَسْراً ،كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ

يذكر ابن مالك في هذا البيت علامات الاعراب الأصلية ،وهي :

الضمة : وهي علامة الرفع .

والفتحة : وهي علامة النصب .

والكسرة : وهي علامة الجر .

وأتى بمثال يجمع هذه العلامات ،وهو قوله : " ذكر الله عبده يسر"، فـ (ذكر) مرفوع ،ولفظ الجلالة مجرور ،و"عبده" منصوب .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَشَرْطُ ذَا الْأَعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا   لِلْيَا ،كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

يشير في هذا البيت إلى أن الأسماء الستة لا تُعرب بالحروف - أي ترفع بالواو ،وتنصب بالألف ،وتجر بالياء - إلا إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم . وأتى بمثال يشمل الإضافة إلى الاسم الظاهر ،والضمير ، ويشمل أيضا النكرة والمعرفة .

فقوله : "أخو أبيك" أضاف "أخو" الى "أبيك" وهو اسم ظاهر ، وقوله : "أبيك" أضاف "أب" الى كاف المخاطب وهو ضمير، وقوله : "ذا اعتلا" أضاف "ذا" بمعنى صاحب الى "اعتلاء" وهو نكرة . أما المعرفة فهي الضمير في قوله "أبيك".

قال السيوطي : ((وقد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهرا ، ومضمرا ، و معرفة ، ونكرة))(١).

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ " نَا " صَلَحْ   كَاعْرِفْ بِنَا ، فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

يشير إلى أن ضمير المتكلمين المتصل يأتي مبنيا في محل رفع ، وفي محل نصب ، وفي محل جر . وأتى بمثال يشمل هذه الأنواع الثلاثة. فقوله : " بنا " جاء ضمير المتكلمين في محل جر ، وقوله : " فإننا " جاء في محل نصب بإنّ ، وقوله : " نلنا " جاء في محل رفع فاعل .

٤ - وقوله في باب الفاعل :

اَلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى   زَيْدٌ ، مُنِيرًا وَجْهُهُ ، نِعْمَ الْفَتَى

يذكر في هذا البيت أن الرافع للفاعل على ثلاثة أنواع :

الأول - أن يكون الفعل متصرفا ، نحو : أتى زيد .

والثاني - أن يكون الفعل جامدا ، نحو : نعم الفتى.

والثالث - أن يرفع بما يشبه الفعل ، كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والمصدر . . . الخ ، ومثل بقوله : منيرا وجهه.

٥ - وقوله في باب المفعول المطلق :

تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْعَدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

---

(١) البهجة المرضية ص ١٠

يشير إلى أنّ المفعول المطلق له ثلاث حالات :

الأولى - أن يفيد التوكيد .

والثانية - أن يكون مبيّنا للعدد .

والثالثة - أن يكون مبيّناللنوع .

وأتى بمثال يشمل هذه الحالات .

فقوله : " سِرْتُ سيرتين " مثال للمفعول المطلق الذى يبين العدد . وقوله : " سَيْرَ ذي رشد " مثال للمفعول المطلق الذى يبين النوع . وقوله : " سرت ... سير " يفهم منه أنه مثال للذى يفيد التوكيد ، وذلك بحذف " سيرتين " ، و" ذى رشد " .

٦ - وقوله في باب المفعول له :

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ ،وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ ،كَلِزُهْـدٍ ذَا قَنِعْ

قوله : " وليس يمتنع مع الشروط " ،يشير إلى أنه يجوز أن يُجر المفعول لأجله بالحرف مع وجود الشروط ،وهي : المصدرية ،وإبانة التعليل ،واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل.(١)

وقوله : " كلزهد ذا قنع " ، مثال لما تقدم ،والتقدير : هذا قَنِعَ زُهْدًا . وتمثيله هذا يشمل ثلاثة أحكام :

الأول - أنه جمع فيه الشروط المذكورة.

والثاني - بين فيه أنه يجوز الاتيان بالمفعول لأجله نكرة .(٢)

والثالث - جواز تقديم المفعول لأجله على العامل فيه.(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٨٦.

(٢) شرح الشاطبي ٢/١٣٨.

(٣) المصدر السابق ٢/١٣٨.

٧ - وقوله في باب أبنية المصادر :

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ ،وَكَجَوًى ،وَكَشَلَلْ

يشير في هذا البيت إلى أن الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِل) . بفتح الفاء وكسر العين ،يأتي مصدره على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين ، ومثل بثلاثة أمثلة : فَرَح ،وجَوَى ، وشَلَل .

فأما فرح : فمثال للفعل الصحيح ،تقول : فَرِح فَرَحًا .

وأما جوى : فمثال للفعل المعتل ،تقول : جَوِيَ جَوًى .

وأما شلل : فمثل للفعل المضعف ،تقول : شَلّ شَلَلاً .

٨ - وقوله في باب البدل :

كَزُرْهُ خَالِدًا ،وَقَبِّلْهُ الْيَدَا وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ ،وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

ذكر في هذا البيت أنواع البدل ،

فقوله : زُرْه خالدا ،مثال للبدل المطابق .

وقوله : قَبِّلْه اليدا ،مثال لبدل البعض من الكل .

وقوله : إعْرِفْه حقّه ،مثال لبدل الاشتمال.

وقوله : خذ نبلا مدى ، مثال للبدل المباين .

ثانيا - عدم الاقتصار على المثال الواحد .

فمن ذلك مثلا :

١ - قوله في باب العَلَم :

إِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَـا عَلَمُهُ ،كَجَعْفَرٍ ،وَخِرْنِقَـا
وَقَرَنٍ ،وَعَدَنٍ ، وَلَاحِـقِ وَشَذْقَمٍ ،وَهَيْلَةٍ ،وَوَاشِـقِ

عرّف ابن مالك العَلَم بأنه الاسم الذى يعين مسماه مطلقا ،((ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأُولي العلم ، بل يكون لأُولي العلم وغيرهم مما يؤْلَف ،نوّع المُثُل فقال : كجعفر وهو اسم رجل ،وخرنق وهو اسم امرأة ،وقرن وهو اسم قبيلة ،وعدن وهو اسم بلدة ، ولاحق وهو اسم فرس ،وشذقم وهو اسم جمل ،وهيلة وهو اسم شاة ،وواشق وهو اسم كلب))(١).

٢ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَـلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِـلَا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَـانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّـانِ

يشير إلى أن " أل " تدخل على بعض الأعلام لبيان أصلها التي كانت عليه ،وأتى بثلاثة أمثلة :

الأول - الفضل ، وهو منقول من المصدر .

والثاني - الحارث ،وهو منقول من الصفة .

والثالث - النعمان ،وهو منقول من اسم عين وهو الدم .

---

(١) شرح المكودى ص ٢٠ .

٣ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِ اجْعَلَا

يشير إلى أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا فإنه يُبنى على الفتح ، وذلك لتركّبه مع " لا " ، فصارا كالشيء الواحد . ومثل بقوله : لا حول ، ولا قوة ، فأتى بمثالين ((وكان يكفيه أن يأتي بمثال واحد ، ولكنه أتى بالمثالين ليبيّن بهما أحكاما ، ويفرّع على اجتماعهما مسائل))(١).

٤ - وقوله في باب التمييز :

اِسْمٌ بِمَعْنَى " مِنْ " مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٍ ارْضًا ، وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا

ذكر ابن مالك أن التمييز هو اسم نكرة متضمن معنى " من " ، مبين ما قبله من إجمال(٢) ، وأتى بثلاثة أمثلة :

---

(١) شرح الشاطبي ١/ ٤٥٤ ، والفائدة من ذكر المثال الثاني هي بيان الأوجه الاعرابية المختلفة لجملة : لا حول ولا قوة الا بالله ، ففي اعرابها خمسة أوجه : الأول : فتحهما معا ، والثاني : فتح الأول ورفع الثاني ، والثالث : فتح الأول ونصب الثاني ، والرابع : رفع الأول والثاني ، والخامس : رفع الأول وبناء الثاني . (ينظر شرح المكودي ص ٥٠).

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٦ .

الأول - " شبر أرضا " وهو من الممسوحات .

والثاني - " قفيز برا " وهو من المكيلات .

والثالث - " منوين عسلا وتمرا " وهو من الأوزان .

قال الشاطبي : ((فتكثير الناظم المُثُلَ إشعار بأنواع المقادير ، وأيضا فإن فيها إشارة إلى ما به تمام الاسم ، وذلك أنّ الاسم الذى ينتصب بعده التمييز لا يكون إلا تاما ، ومعنى تمامه أن يكون فيه تنوين أو نون تشبهه ، وهي نون التثنية والجمع وما جرى مجراهما))(١).

٥ - وقوله في باب الاضافة :

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ " يَفْعَلُ " وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيَلِ

يشير في البيت الأول إلى أن المضاف إذا كان يشبه صيغة " يَفْعَل " أى " الفعل المضارع " ، وكان هذا المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول - بمعنى الحال أو الاستقبال - أو صفة مشبهة ، فانه لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ، وتسمى هذه الاضافة لفظية وغير محضة . ثم أتى في البيت الثاني بأربعة أمثلة :

الأول - " راجينا " وهومن اضافة اسم الفاعل الى منصوبه .

والثاني - " عظيم الأمل " وهو من اضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها .

والثالث - " مروع القلب " ، وهومن اضافة اسم المفعول الى مرفوعه .

والرابع - " قليل الحيل " ، وهو مثل : " عظيم الأمل " .

---

(١) شرح الشاطبي ٢/٢٥٩ .

٦ - وقوله في باب الصفة المشبهة :

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِـــرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ ،جَمِيلِ الظَّاهِـــرِ

يشير في هذا البيت إلى أن الصفة المشبهة تُصاغ من الفعل اللازم الذى يدل على الحال ،ولا يدل على الماضي أو المستقبل ،و مثّل بقوله : " طاهر القلب " ،" جميل الظاهر" ،وإنما مثل بمثالين وقد كــــان يجزئه مثال واحد لوجهين :(١)

أحدهما - أن يدل على أن الصفة المشبهة تكون منقولة من باب" اســـم الفاعل " ، وذلك قوله : " طاهر القلب " ،وتكون غير منقولـة بـل مبنية في الأصل للمعنى اللازم الحاضر ،وهو قوله : " جميـــل الظاهر".

والثاني - أن يدل على أن الصفة المشبهة لا يلزم فيها الجريان علـــى فعلها حتى تكون موازنة له كاسم الفاعل ،بل قد تكون كذلك ، كطاهر القلب ،وقد لا تكون كذلك كجميل الظاهر.

٧ - وقوله في باب التصغير :

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَاصَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَسِـــنٍّ

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ ،وَبَقَرٍ ،وَخَمْـــسٍ

يشير في هذين البيتين إلى أنه إذا صُغّر الثلاثي المؤنـث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس . . . فتقول في سن :

----

(١) شرح الشاطبي ٣/ ٥٠.

سنينة ، وفي دار دُويرة . . . فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء (١) ، ومثّل لذلك بثلاثة أمثلة :

الأوّل - شجر ، فيصغر على شُجير .

والثاني - بقر ، يصغر على بُقير .

والثالث - خمس ، يصغر على خُميس .

إن لو صُغرت هذه الأسماء على شجيرة ، وبقيرة ، وخميسة ، بإثبات التّاء لالتبست بتصغير شجرة ، وبقرة ، وخمسة .

*

ثالثا - الاقتباس من القرآن الكريم والحديث الشريف والمثل العربي :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

يشير إلى أن الأفعال الخمسة إذا سُبقت بناصب أو جازم فإن علامة النصب أو الجزم حذف النون ، وأتى بمثالين : " لم تكوني " وهو مثال للجزم ، و" لترومي " وهو مثال للنصب ، وهذان المثالان مقتبسان من الحديث الشريف " المؤمن لا يهين نفسه " ، أي لا يفعل ما يوجب له الهون ، وله تأويل آخر ، وهو أنه لا يسلم لمن يهينه بل يمتنع (٢) .

----

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١٥٠ .

(٢) شرح المكودى (ينظر الحاشية) ص ١٥ ، وورد بلفظ : " ليس للمؤمن بذل نفسه " ، حلية الأولياء ٨/ ١٠٦ .

٢ - وقوله في باب الموصول :

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا   كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يذكر في هذا البيت أنّ حذفَ الضمير العائد من الصلة إلى الموصول-إذا كان مخفوضا بالوصف-مثلُ الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة ،... ثم مثل بقوله : " كأنت قاض " ،وأشار به إلى قوله عز وجل :

* فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ * (١) ،أي ما أنت قاضيه. (٢)

٣ - وقوله في باب المفعول المطلق :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا   عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يشير في هذا البيت إلى أن عامل المصدر إذا كان مسوقا للتفصيل فإنه يحذف وجوبا ،وقوله : " كإمّا منّاً ،يشير به إلى قوله تعالى :

* حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ،فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً * (٣).

" فَمَنًّا وَفِدَاءً " : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا ،والتقدير - والله أعلم - : فإمّا تمنّون منًّا ،وَإِمَّا تَفْدُون فِدَاءً . (٤)

٤ - وقوله في باب الحال :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا   فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

يذكر أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا

---

(١) سورة طه ،آية ٧٢.

(٢) شرح المكودى ،ص ٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٣.

(٣) سورة محمد صلى الله عليه وسلم آية ٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٠.

مؤكدة لعاملها ، وذلك على قسمين :

الأول - أن تكون من لفظ عاملها ، كقوله عز وجل : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (١) ،

الثاني - أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (٢) ، لأنّ : العُثُوّ هو الفساد ، ولهذه الآية أشار بقوله : لا تعث في الأرض مفسدا . (٣)

٥ - وقوله في باب التمييز :

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ : مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا

يذكر في هذا البيت أن جواز جر التمييز بالاضافة مشروط بخلوّ المميّز من إضافته إلى غير التمييز ، فإن أُضيف إلى غيره وجب النصب . (٤) ومثّل بقوله : ملء الأرض ذهبا . « إذ لو قيل فيه : " مِلْءُ ذَهَبٍ " لم يستقم المعنى » . (٥) ويشير بهذا المثال إلى قوله تعالى : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ . (٦)

٦ - وقوله في باب الاضافة :

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

يشير في هذا البيت إلى أن " إذا " تضاف إلى الجملة الفعلية ،

---

(١) سورة النساء آية ٧٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ .

(٣) شرح المكودى ص ٩٠ .

(٤) شرح المرادى ٢/١٧٨ .

(٥) المصدر السابق ٢/١٧٩ .

(٦) سورة آل عمران آية ٩١ .

ولا تضاف إلى الجملة الاسمية ،ومثل بقوله : " هُنْ إذا اعتلى " ،وهـذا المثال مقتبس من المثل المشهور (١) : "إذا عز أخوك فهُنْ ". (٢)

---

(١) مجمع الأمثال ١/ ٢٢.

(٢) حاشية ابن حمدون ١/ ١٩٨.

بعض الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة

وعلى الرغم مما تقدم ، إلا أنه وردت بعض الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة ، ذكرها بعض شراح الألفية ، وأرباب الحواشي ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ ... فِيهِ ، هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ ، وَحَيَّهَلْ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن الكلمة التي تدل على أمر ، ولا تقبل نون التوكيد ليست فعلا ، وإنما هي اسم فعل أمر ، ومثل بقوله : " صه وحيهل " ، فهاتان الكلمتان ليستا فعل أمر ، لأنهما لا تقبلان نون التوكيد ، فلا تقول : صهنّ ، ولا : حيهلنّ ، إلا أنه قد اعتُرض على التمثيل بهما من وجهين :

الأول - أن إسمية (صهْ وحيهل) معلومة من قوله في أول هذا الباب :

بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنِّدَا ، وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

حيث ذكر أن من علامات الاسم التنوين ، و " صه وحيهل " يقبلان التنوين ، فكان الأولى أن يُمثل بما لا يقبل التنوين .(١)

وقد أجيب عن ذلك بأن ((الذي عُلم مما تقدم هو مطلق اسميتهما ، والمراد هنا اسميتهما للفعل ، لأن قوله : " هو اسم " المراد

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٢٨ ، ٢٩ ، وحاشية السجاعي ص ١٥ ، وحاشية الخضرى ١/ ٢٤ ، وحاشية ابن حمدون ١/ ٢٤ .

هو اسم الفعل ،وهذا لم يُعلم مما سبق)).(١)

والثاني - أنه اقتصر بهذين المثالين على الأمر فقط ،ولم يمثّل لاسم الفعل من الماضي والمضارع.(٢)

قال الأشموني : ((فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يُرَى كَالْفِعْلِ مَعْنىً وَانْخَزَلْ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ ، نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة)).(٣)

وقال الصبان : ((قال ابن غازى : ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال :

وَمَا يَكُنْ مِنْهَا لِغَيْرِ ذِي مَحَلّ فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ ،وَوَيْ ،وَحَيَّهَلْ)).(٤)

وقد أُجيب عن هذا الاعتراض بأنه ((لما كان الغالب في اسم الفعل أن يكون بمعنى الأمر ويقلّ كونه بمعنى الماضي وبمعنى المضارع اقتصر على الأمر لكثرته ،وترك ما عداه لقلته)).(٥)

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

يذكر في هذا البيت أن جمع المذكر السالم يُرفع بالواو ،وينصب

---

(١) شرح التصريح (الحاشية ١/ ٤٦) ،وحاشية ابن حمدون ١/ ٢٤.
(٢) شرح الشاطبي ١/ ٢٨ ،وحاشية ابن حمدون ١/ ٢٤ ،وشرح الأشموني ١/ ٣٧.
(٣) شرح الأشموني ١/ ٣٧.
(٤) حاشية الصبان ١/ ٥١.
(٥) شرح الشاطبي ١/ ٣٠.

ويُجر بالياء ، والذى يُجمع هذا الجمع نوعان : جامد وصفة ،فمثّل للجامد بقوله : "عامر" ،وهو ما يشترط فيه أن يكون ((علمًا لمذكر عاقل، خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب))(١).

ومثّل للصفة بقوله : " مذنب" ،ويشترط فيها ((أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَل فَعْلاَء ، ولا من باب فَعْلاَن فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والموءنث))(٢).

إلا أنه قد اعتُرض على التمثيل بـ" عامر ومذنب" من حيث إنه لا يُفهم منهما شروط الجمع ،قال أبوحيان : ((وأشار بعامر إلى الاسم ،وبمذنب الى الصفة ،ولا يُفهم من هذين المثالين شروط جمع كل واحد منهما))(٣).

وقد رَدّ الشاطبي هذا الاعتراض بقوله : ((... فإذاً شروط الجامد مُشار اليها بمثال "عامر" ،وشروط الصفة مشار اليها بمثال "مذنب" ،وحصل بذلك ضابط ما يُجمع ... بأوفى كمال في أشد اختصار ،وهذه عوايده في هذا النظم))(٤).

أقول : وقد عُلم أن منهج ابن مالك في ألفيته الاعتماد على المثال في التعريف بالأحكام والقواعد وذكر الشروط ،فالاعتراض غير وارد .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٦٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ٦١.

(٣) شرح أبي حيان ص ١٠.

(٤) شرح الشاطبي ١/ ٨١.

٣ - وقوله في باب المفعول المطلق :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةْ كَلِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةْ

يشير في هذا البيت إلى أنه يجب حذف عامل المصدر إذا قُصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ،نحو : لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ ... ف (صوت حمار) مصدر تشبيهي ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا ،والتقدير : يصوّت صوت حمار ، وقبله جملة وهي " لزيد صوت " ،وهي مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو زيد .(١)

كذلك المثال الذى أورده الناظم وهو : "لي بكاء بكاء ذات عضلة" ، له الحكم نفسه .

إلا أنه اعتُرض عليه من حيث إنّ البُكى والبكاء لغتان ليست إحداهما من الأخرى ،لأنّ بينهما اختلافا مّا إذْ زعم الخليل أن البكاء بالمد ما كان معه صوت ،والبكى بالقصر ما لم يكن معه صوت ،وإنما هو بمنزلة الحزن ... فكان من حق الناظم أن يأتي بأحدهما مكررا ،كأن يقول : "لي بكاء بكاء ذات عضلة" ،أو يقول : "لي بكى بكى ذات عضلة" ، لاختلاف اللفظين ،فإنّ ما أتى به يُماثل قولك : لي بكى صراخ ذات عضلة ، وليس هذا مما يوضع في هذه الأمثلة .(٢)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٣ .

(٢) شرح الشاطبي ٢/ ١٣١ ،وينظر حاشية السجاعي ص ١٥٨ .

وقد أُجيب عن هذا الاعتراض بجوابين :

الأوّل - يمكن أن يكون أتى بهذين المثالين ((على أنهما بمعنى واحد ، لنقل وجده عن أحد من أهل اللغة (١))).

والثاني - ((أن يكون البكى قصر البكاء ضرورة ، لا أنّه أتى بالمقصور في الأصل ، فإنّ الناظم يضطر في نظمه إلى مثل هذا كثيرا (٢))).

أقول : والجواب الثاني هو الأرجح ، لأنّ ابن مالك كثيرا ما يضطر في نظمه إلى قصر الممدود .

٤ - وقوله في باب أبنية المصادر :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالَا أَوْ فَعَلَانًا ، فَادْرِ أَوْ فُعَالَا

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

قوله : " فأول لذي امتناع " يشير به إلى ما جاء على وزن " فِعَال " ، وهو مصدر " فَعَل " اللازم الذى يدل على امتناع نحو : أَبَى إِبَاء ، ونَفَر نِفَارا (٣) .

وقوله : " والثاني للذى اقتضى تقلبا " . يشير به إلى ما جاء على وزن " فَعَلَان " ، وهو مصدر فَعَل اللازم الذى يدل على اضطراب ، نحو لَمَع لَمَعَانا ، وغَلَى غَلَيَانا " (٤) .

---

(١) شرح الشاطبي ٢/ ١٣١ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٣١ .

(٣) شرح المكودى ص ١١٥ .

(٤) المصدر السابق ص ١١٥ .

لكن اعتُرض عليه تمثيله بـ "أبى"، قال الشاطبي: ((وأما تمثيله بـ "أبى" فمشكل، فإنه وإن جاء مصدره على فِعَال، نحو: أبى إِبَاءً، وإِبَاية، فانه من المتعدى، فتقول: أبيت الشيء إذا كرهته، وامتنعت منه، فليس من الأفعال اللازمة، فكيف يمثل به))(١).

وقد رُدّ هذا الاعتراض بأن "أبى" ((يمكن أن يكون عنده مستعملا على وجهين: متعديا وغير متعدٍ، فمثّل بما هو لازم دون ما هو متعد))(٢).

أقول: والأرجح أنه لما كان "أبى" يستعمل في الغالب بمعنى امتنع، وحينئذ يكون لازما، مثّل به على هذا المفهوم.

٥ - وقوله في باب نعم وبئس:

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى   كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

يشير إلى أنه ((إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرا، كقوله تعالى في أيوب: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾(٣) أى: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح وهو "أيوب" لدلالة ما قبله عليه))(٤).

---

(١) شرح الشاطبي ٢/٤٦٩، وينظر حاشية ابن حمدون ١/٢١٧.
(٢) شرح الشاطبي ٢/٤٦٩.
(٣) سورة ص آية ٤٤.
(٤) شرح ابن عقيل ٣/١٦٧.

ونحو ، ما مثل به الناظم : " العلم نعم المقتنى والمقتفى " ، فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه ، إلا أن هذا المثال اعترضه أبو حيان بقوله : ((وهذا التمثيل لا يُطابق الحكم ، لأنّ هذا التمثيل فيه ذكر المخصوص بعينه لا ذكر ما يشعر به ، غاية ما في هذا أنه قدّمه على الجملة ، وأما الحكم فلا ينبغي أن يُمثّل الا بنحو قوله : * إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ * ... وأمّا " العلم نعم المقتنى " ، فالمخصوص قد تقدم ، وليس بعد الجملة مخصوص محذوف))(١).

وقال ابن غازى : ((لو عُوِّض هذا البيت بأن قال مثلا :

وَقِيلَ مبتدأٌ ، وَمَا دَلَّ كَفَى　　　كَجِدَّ فِي الْعِلْمِ فَنِعْمَ الْمُقْتَفَى

كان أولى))(٢).

وُرّد هذا الاعتراض بأنّ العلم في مثال ابن مالك ((خبر محذوف تقديره : هذا العلم ، أو مفعول لمحذوف تقديره : إلزم العلم ، ونحوه ، أو مبتدأ حذف خبره لدلالة ما بعده عليه ، والتقدير : العلم يقتنى ويقتفى ، نعم المقتنى والمقتفى ، أى العلم ، كما تقول : زيد حسن الأفعال ، نعم الرجل زيد))(٣).

٦ - وقوله في باب جمع التكسير :

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ　　　ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

---

(١) شرح أبي حيان ص ٣٩٨.

(٢) شرح المكودى (ينظر الحاشية ص ١٢٩).

(٣) حاشية السجاعي ص ٢٢٥.

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي　　　كَأَرْجُلٍ ،وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

يذكر في البيت الأول أن صيغ جموع القلة هي : أَفْعِلَة ،وأَفْعُل، وفِعْلَة ،وأَفْعَال ،وما عداها جموع الكثرة.

ويشير في البيت الثاني إلى أنه ((قد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة ،كرجل ،وأرجل ... وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال))[(١)] ونحو ما مثّل به وهو " صُفِيّ " جمع صَفَاة.

وقد اعتُرض على هذا المثال . قال الخضرى : ((فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالصُّفي فيه نظر ،إذ لم يُهمل جمع قلتها ، بل قالوا : أصفاء على أفعال أيضا ... فكان الأولى حذفه))[(٢)].

ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن يُحمل قوله : " والعكس جاء "[(٣)] على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع ، فتشمل النيابة في الاستعمال .

٧ - وقوله في الباب نفسه :

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَا　　　كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

يشير في هذا البيت إلى صيغة " فُعَلَاء " ، وهي جمع كثرة لما جاء على صيغة " فعيل " بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ،ولا معتل ،نحو : كريم وكرماء ،وبخيل وبخلاء[(٤)] ، لكن

----

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١١٥.

(٢) حاشية الخضرى ٢/ ١٥٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٥٤.

(٤) شرح ابن عقيل ٤/ ١٣٠.

اعتُرض على تمثيله بكريم وبخيل من وجهين :(١)

أحدهما - أنه أتى بمثالين متماثلين يفيدان مقصودا واحدا ،وهو متحر للاختصار فكان الأولى به أن يقتصر على أحدهما لإفادة المقصود وحده..

والثاني - أنه ترك من "فعيل" المجموع قياسا على "فعلاء" ما كان بمعنى "مُفعِل" ،وبمعنى "مُفَاعِل" ... لأنه كان قادرا على أن يأتي بمثال مكان المثال الثاني ، يشير به إلى معنى مُفعل أو مُفاعل ،فيقول : " ولكريم ونبيء " ،أو" ولكريم وجليس ، فيعطي زيادة معنى وتمام فائدة .

أقول : قد يجاب عن الاعتراضين : بأن تمثيله " بكريم وبخيل" يفهم منه أنّ صفة المدح والذم سيّان في الجمع على "فُعَلاء " ،كما يفهم أيضا أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل .(٢)

٨ - وقوله في باب التصريف :

وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ ،وَقَافِ فُسْتُقِ

يشير الى أنه إذا أُريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالميزان الصرفي " فَعَلَ " ، فإن بقي بعد هذه الأحرف الثلاثة حرف أصلي في

---

(١) شرح الشاطبي ٤/٢٩٨.

(٢) شرح المكودى ص ٢٠٤ ،وشرح المرادى ٥/٦٢.

الكلمة يعبر عنه بلام زائدة ،ومثّل لذلك بـ " جعفر وفستق " ، فالأول على وزن : فَعْلَل ،والثاني على وزن فُعْلل بتضعيف اللام مرة واحدة ، فلو أبدل أحد المثالين بمثال من الخماسي لكان أشمل (١) ، نحو : سفرجل فيقال في وزنه : فَعَلّل ،بتضعيف اللام مرتين .

---

(١) حاشية ابن حمدون ٢/ ١٧٤.

الفصل الرابع

تأثير النظم في التراكيب والأبنية في الألفية

يُقصد بهذا الفصل بيان الضرورات الشعرية التي ارتكبها ابن مالك في نظم الألفية . ومفهوم الضرورة عند الجمهور : ((هو ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ،سواء كان للشاعر عنه مندوحة (١) أم لا))(٢).

ومنهم من ذهب إلى أن الضرورة هي : ((ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره.... وبه قال ابن مالك ، فان الضرورة مشتقة من الضرر ،وهو النازل مما لا مدفع له))(٣).

وقد انتقد أبو حيان هذا المذهب بقوله : ((لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ،فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء إلى الشيء ، فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ،لأنه مامن ضرورة إلا و يمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ،وانما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثرى ، وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ،ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ،وإنما يعنون ما ذكرناه))(٤).

---

(١) المندوحة : السعة والفسحة ،اللسان ،مادة : ندح .
(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦.
(٣) المصدر السابق ص ٦ .
(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٣.

فقول أبي حيان : إن ابن مالك لم يفهم معنى الضرورة مردود من عدة وجوه : (١)

أحدها : أن ابن مالك لم يكن وحده القائل بهذا الرأى ، وإنما هو مأخوذ من كلام سيبويه وغيره .

والثاني : أنه لا يمكن لابن مالك أن يلتزم أو يتقيد بأى اصطلاح ، وهو الذى بلغ رتبة الاجتهاد ، كما أنه كان لغويا ، فمفهوم الضرورة عنده خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم .

والثالث : أن هذا المفهوم للضرورة عند ابن مالك هو تضييق لها ، وتوسع في الاختيار ، وهو المذهب الذى جرى عليه في كل اتجاهاته النحوية واللغوية .

وقد تتبعت كثيرا من الضرورات التي وردت في الألفية ، وحصرتها في الأقسام التالية :

أولا : القصر .

ثانيا : الحذف .

ثالثا : التقديم .

رابعا : ضرورات متفرقة .

---

(١) التسهيل ص ٤٨ .

أولا - القصر :

ويقصد به قصر الممدود ، والاسم الممدود : هو ما كان في آخره ألف بعدها همزة زائدة ، ويشترط فيه أن يكون من الأسماء المعربة .(١)

وكثيرا ما يضطر ابن مالك الى هذا القصر في ألفيته ، وهو نوعان :

الأول - قصر الأسماء الممدودة المعربة .

والثاني - قصر ألفاظ : باء ، وتاء ، وثاء ونحوها .

أما الأول ، فلا خلاف في أن قصره جائز للضرورة ((وهو كثير تغني شهرته عن الاستشهاد له)).(٢)

وأما الثاني ، فقد اختُلف فيه من حيث هل يُعد قصره ضرورة أو لا يعد ؟ فذكر السجاعي أن ((ما كان من حروف الهجاء مختوما بألف يجوز قصره ومده بالاجماع)).(٣) كما نص الخضرى في حاشيته على ابن عقيل على ذلك أيضا .(٤)

وعليه ، فيكون قصر ابن مالك هذه الألفاظ في نظمه ليس من الضرورة . وذهب الشاطبي إلى أن قصر ألفاظ حروف الهجاء ضرورة ، فقد قال في شرحه بيت ابن مالك :

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ
بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ :

---

(١) همع الهوامع ٦/ ٨٥ .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٢ .

(٣) حاشية السجاعي ص ١٣ .

(٤) حاشية الخضرى ١/ ٢٢ .

((وقصْرُ التاءِ ضرورة ... وهذه عادته في أمثال ذلك ،لا يتحاشى عنه ولا عن غيره من الضرورات الشعرية))(١).

أقول : والأرجح أنّ قصْر هذه الألفاظ يُعد من الضرورة حتى وإنْ كان يجوز مدها وقصرها ،وذلك أن ابن مالك لو قال في بيته السابق : " وماضِيَ الأفْعَالِ بالتَّاءِ مِزْ وسِمْ " بمد لفظ التاءُ لاختل البيت وانكسر الوزن ،لكنه - حفاظا على سلامة الوزن - اضطر فقصر لفظ التاء . وهذا كثير في نظمه كما سيتبين ذلك.

وأشرع الآن في بيان النوع الأول ،وهو قصر الأسماء الممدودة المعربة . فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِالجَرِّ والتَّنْوِينِ والنِّدا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ للاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

فقصر النداء .

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌ لِلْبِنَا ... وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وقوله : وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ... واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الاسْمَا أَصِفْ

قصر البناء ،والأسماء .

---

(١) شرح الشاطبي ٢٦/١.

٣ - وقوله في باب الابتداء :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِـــدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَــدَا

وقوله : وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِـــرَةْ مَا لَمْ تُفِدْ ،كَعِنْدَ زَيدٍ نَمِرَةْ

وقوله : أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِـدَا أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

وقوله : وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَـــرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَـــرَا

قصر الابتداء في الأبيات الثلاثة الأولى ،والشعراء في البيت الرابـــع .

٤ - وقوله في فصل المشبهات بليس :

إِعْمَالُ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِـــنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍ أَوْ ظَرْفٍ كَمَـا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ العُلَمَا

قصر "بقاء" في البيت الأول ،والعلماء في الثاني .

٥ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَـرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَـزُرَا

وقوله : والفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

قصر انتفاء ،وانتقاء .

٦ - وقوله في باب إِنَّ :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ولم يكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَـــا

قصر الدعاء .

٧ - وقوله في باب ظن :

إِنْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزأَيِ ابْتِدَا أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَـدَا

وقوله : وجُوِّزْ الإلغَاءَ لاَ فِي الابْتِدا وانْوِ ضَميرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

قصر الابتداء في قوله : ابتدا ،والابتدا ،وابتدا .

٨ - وقوله في باب الفاعل :

وجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدا لاِثْنَيْنِ أَوْجَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

وقوله : والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلا كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ

قصر الشهداء ،والعلاء .

٩ - وقوله في باب المفعول المطلق :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَلِي بُكاً بُكاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

قصر بكاء في قوله كلي بكا.

١٠- وقوله في باب الاستثناء :

وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الفَتَى إِلاَّ العَلاَ

قصر العلاء .

١١- وقوله في باب التمييز :

وَبَعْدَ ذِي وشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

قصر الغذاء في قوله : حنطة غذا.

١٢- وقوله في باب حروف الجر :

لِلاِنْتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى وَمِنْ وبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا

وقوله : عَلَى لِلاِسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

فقصر الانتهاء في البيت الأول ،والاستعلاء في الثاني .

-١٢ وقوله في باب الاضافة :

نُوناً تَلِي الأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا   مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

وقوله : وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا   وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

وقوله : فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا   بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

قصر سيناء ،وبناء ،ونداء .

-١٤ وقوله في باب أبنية المصادر :

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْلِصَوْتٍ وَشَمَلْ   سَيْراً وَصَوْتاً الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

قصر الداء .

-١٥ وقوله في باب التعجب :

وَصْفُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا   قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

قصر الانتفاء .

-١٦ وقوله في باب النعت :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا   لِمَا تَلَا ،كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

وقوله : وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى   وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

قصر : كرماء ،واستثناء .

-١٧ وقوله في باب عطف النسق :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا   حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

وقوله : وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ   كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

وقوله : وَبِلْ كِلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهِـا كُلِّمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

قصر : وفاء ، وخفاء ، وتيهاء .

١٨- وقوله في باب الترخيم :

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِـدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

قصر : نداء ، والنداء في الشطرين .

١٩- وقوله في باب أسماء الأفعال والأصوات :

كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَـقَبْ وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ

قصر البناء في قوله : " والزم بنا ".

٢٠- وقوله في باب نوني التوكيد :

وغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَـزَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْـرُزَا

قصر الجزاء .

٢١- وقوله في باب اعراب الفعل :

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

قصر الرجاء .

٢٢- وقوله في باب عوامل الجزم :

وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَـا كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَـا

وقوله : وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَـنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَـنْ

وقوله : وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالفَا أَوِالوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِـنْ

قصر الأسماء في البيت الأول ، والجزاء في الثاني والثالث .

٢٣- وقوله في باب العدد :

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يُبْقَ البِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

وقوله : وَشَاعَ الإِسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

قصر البناء ، والاستغناء .

٢٤- وقوله في باب المقصور والممدود :

وَالعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالحِجَا وَكَالحِذَا

وقوله : وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

قصر : الحذاء ، وحياء .

٢٥- وقوله في باب جمع التكسير :

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا ... وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

وقوله : وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَا ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

وقوله : وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

وقوله : وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا ... وَالهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

قصر : حمراء ، وفعلاء ، وبناء وبقاء ، والبقاء .

٢٦- وقوله في باب الامالة :

وَحَرْفُ الإِسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تُكَفُّ رَا

قصر الاستعلاء .

النوع الثاني : قصر ألفاظ حروف الهجاء ،نحو : باء ،وتاء ،وثاء :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

وقوله : وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

قصر التاء والياء في البيت الأول ،والتاء في الثاني .

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَتَخْلُفُ اليَا في جَمِيعِهَا الأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

وقوله : وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

وقوله : وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ في الجَرِّ وفي النصب معا

قصر الياء في البيتين الأولين ،والتاء في الثالث .

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

كَالْيَاءِ وَالكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ ... وَاليَاءِ وَالهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ

وقوله : وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

قصر الهاء في البيت الأول ،والياء في الثاني .

٤ - وقوله في باب اسم الاشارة :

بِالكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

قصر الهاء في قوله : " قدمت ها ".

٥ - وقوله في باب الموصول :

مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

قصر الياء .

٦ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

والثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

وقوله : وَاكْسِرْ أَوَاشْمِمْ فَاثُلاَثِيٍّ أُعِلّْ عَيْناً وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

وقوله : وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

قصر التاء في البيت الأول ، والفاء في البيت الثاني والثالث .

٧ - وقوله في باب تعدى الفعل ولزومه :

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

قصر الهاء .

٨ - وقوله في باب حروف الجر :

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

وقوله : وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

وقوله : وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

قصر التاء والباء في البيت الأول ، والباء في الثاني والثالث ، والفاء في البيت الرابع .

٩ - وقوله في فصل المضاف الى ياء المتكلم :

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً كَرَامٍ وَقَذَا
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي ... جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي
وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

قصر الياء في الأبيات الثلاثة.

١٠- وقوله في باب أبنية المصادر :

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ

وقوله : فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ ... وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

قصر التاء في البيتين .

١١- وقوله في باب التعجب :

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا ... أَوْجِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

وقوله : وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَايَجِبْ

قصر الباء في البيتين .

١٢- وقوله في باب عطف النسق :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا ... حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

قصر الفاء في قوله : بواو ثم فا .

١٣- وقوله في فصل المنادى المضاف الى ياء المتكلم:

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّْ ... فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ

وَفِي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَـرَضْ   وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّاعِوَضْ

قصر الياء في البيت الأول ،والياء والتاء في الثاني .

١٤- وقوله في فصل الندبة :

وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُـرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَا لاَ تَزِدْ

قصر الهاء .

١٥- وقوله في باب الترخيم :

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَـا   أُنِّثَ بِالْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَـا

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُـلاَ   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاقَدْ خَلاَ

قصر الهاء في البيتين .

١٦- وقوله في باب نوني التوكيد :

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَـا   وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَـا

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي   وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِـي

قصر الياء في البيتين .

١٧- وقوله في باب اعراب الفعل :

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ   كَلاَ تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ   إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

قصر الفاء في الأبيات الثلاثة .

١٨- وقوله في باب عوامل الجزم :

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْجُعِلْ ... شَرْطاً لِإِنْ أَوْغَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وقوله : وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاإِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

وَجَزْمٌ اوْنَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَفَا ... أَوْوَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

قصر الفاء في الأبيات الثلاثة .

١٩- وقوله في فصل أما ولولا ولو ما :

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍإِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

قصر الفاء في البيتين .

٢٠- وقوله في باب العدد :

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

وقوله : وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِتَا

قصر الياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني في الشطرين .

٢١- وقوله في باب الحكاية :

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ ... بِمَنْ بِإِثْرِذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

قصر التاء في البيتين .

٢٢- وقوله في باب التأنيث :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ وَأَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

وقوله : كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

قصر التاء في الأبيات الثلاثة .

٢٣- وقوله في باب المقصور والممدود :

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

وقوله : فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

قصر الياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني .

٢٤- وقوله في باب جمع التكسير :

فُعْلٌ وَفُعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

وقوله : أَوْ يَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا وَفِعْلٌ مَعْ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

وقوله : وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إِنْ بِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

قصر الياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني والثالث.

٢٥- وقوله في باب التصغير :

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

وقوله : لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انْحَتَمْ

وقوله : وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَسِنّْ

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثُرْ

قصر الياء في البيت الأول والثاني ، والتاء في الأبيات الباقية.

٢٦- وقوله في باب النسب:

يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ اوْمَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

وقوله : وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

وَالحَذْفُ فِي اليَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ

وقوله : وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

وقوله : وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُزِمْ

وقوله : وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

قصر الياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني ، والياء في الثالث والرابع ، والتاء في الخامس ، والفاء في السادس ، والياء في السابع.

٢٧- وقوله في باب الوقف :

وَحَذْفُ يَا المَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبِ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي

وقوله : وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّْ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

وقوله : وَمَا فِي الاِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إِنْ تَقِفْ

قصر الياء في البيت الأول والثاني ، والهاء في الثالث والرابع .

٢٨- وقوله في باب الامالة :

الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا في طَرَفْ | أَمِلْ كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ وَلِمَـا | تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

وقوله : كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ | بِحَرْفٍ او مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

وقوله : كَسْراً وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّْ | فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَـدّْ

وقوله : وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَـفُّ | بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لاَ أَجْفُـو

وقوله : كَذَا الَّذِى تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي | وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِـفِ

قصر الياء في البيت الأول ،والهاء في الثاني والثالث والرابع ،
والراء في الخامس ،والهاء في السادس .

٢٩- وقوله في باب التصريف :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِى | لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

وقوله : وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَـا | كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَـا

قصر التاء والياء .

٣٠- وقوله في باب الابدال :

أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَـا | فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَـا

وقوله : وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِـلّْ | لاَمًا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِـلْ

وقوله : إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِـفْ | وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُـرِفْ

وقوله : وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَـى | أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

قصر الياء في البيت الأول والثاني والثالث ،والياء والتاء في الرابع.

ثانيا ـ الحذف :

يتنوع الحذف للضرورة في نظم الألفية الى أنواع كثيرة ، من أبرزها الأنواع التالية :

الأول : حذف حرف العطف .

الثاني : حذف ياء المنقوص .

الثالث : حذف ياء النسب .

الرابع : حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط .

النوع الأول : حذف حرف العطف :(١)

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ ... كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

فحذف حرف العطف الواو ، والتقدير : كأين وأمس وحيث .

وقوله : أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ ... وَالنَّقْصُ في هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

التقدير : أب وأخ وحم .

وقوله : فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

التقدير : كيدعو ويرمي .

---

(١) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٤ .

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ   كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ

التقدير : كافعل وأوافق ونغتبط .

وقوله : وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ   وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

التقدير : أنا وهو .

٣ - وقوله في باب اسم الاشارة :

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ   بِذِي ، وَذِهْ ، تِي ، تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

التقدير : بذى ، وذه ، وتي ، وتا .

وقوله : وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ   وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

التقدير : وذان وتان ، وذين ، وتين .

٤ - وقوله في باب الموصول :

مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتي   وَالْيَا إِذَا مَاثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

التقدير : والانثى التي .

وقوله : جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا   وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

التقدير : الألى والذين .

٥ - وقوله في باب كان :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا   أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

التقدير : ظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ،
وزال ، وبرح .

وقوله : وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِـي   فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِـي

التقدير : فتىء ، وليس ، وزال .

٦ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ   غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

التقدير : اخلولق ، وأوشك .

٧ - وقوله في باب ان :

لِإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلّْ   كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

التقدير : لإن ، وأن ، وليت ، ولكن ، ولعل ، وكأن .

وقوله : بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْقَسَـمِ   لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ   فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

التقدير : ومع تلو فا الجزا . من باب عطف الجمل .

٨ - وقوله في باب ظن :

إِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا   أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

التقدير : رأى ، وخال ، وعلمت ، ووجد .

وقوله : ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَـدّْ   حَجَا دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

التقدير : وظن ، وحسبت ، وحجا ، ودرى .

وقوله : وَهَبْ تَعَلَّمْ ، وَالَّتِي كَصَيَّـرَا   أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

التقدير : وهب وتعلم .

٩ - وقوله في باب الاستثناء :

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

التقدير : ولسوى وسوى وسواء .

١٠- وقوله في باب الحال :

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِراً فِي هَجَرْ

التقدير : كتلك وليت.

١١- وقوله في باب حروف الجر :

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

التقدير : من ،والى ،وحتى ،وخلا ،وحاشا ،وعدا ،وفي ،وعن ،

وعلى .

وقوله : مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

التقدير : ومذ ،ومنذ ،ورب ،واللام ،وكي ،وواو وتا .

١٢- وقوله في باب الاضافة :

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

التقدير : كوحد ،ولبي ،ودوالي ،وسعدي .

وقوله : قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ

التقدير : بعد وحسب وأول .

١٣- وقوله في باب أبنية المصادر :

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلَا

التقدير : فعولة وفعالة .

١٤- وقوله في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين :

وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِـــرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

التقدير : وأفعل وفعلان.

١٥- وقوله في باب الصفة المشبهة :

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِـــرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

التقدير : وجميل الظاهر.

١٦- وقوله في باب التوكيد :

وَكُلًّا اذْكُرْهُ فِي الشُّمُولِ وَكِـــلَا ... كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَـــلَا

التقدير : وكلا وكلتا.

وقوله : وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَـــا ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَـــا

التقدير : بأجمع وجمعاء وأجمعين.

وقوله : وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَـــعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَـــعُ

التقدير : أجمع وجمعاء وأجمعون.

١٧- وقوله في باب العطف :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَـا ... حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

التقدير : وحتى ، وأم وأو.

وقوله : خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِـــمِ ... وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي

التقدير : خير ، وأبح ، وقسم.

١٨- وقوله في فصل المنادى المضاف الى ياء المتكلم :

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا : كَعَبْدِ ، عَبْدِي ، عَبْدَ ، عَبْدَا ، عَبْدِيَا .

التقدير : كعبد ، وعبدى ، وعبدا ، وعبديا .

النوع الثاني : حذف ياء المنقوص :

الاسم المنقوص : ((هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة))(١).

نحو : داعي ، وقاضي .

ولا خلاف في أن حذف الياء من آخره جائز عند الضرورة(٢)، وقد اضطر ابن مالك في الألفية الى هذا النوع من الضرورة في بعض الأبيات ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّ

حذف الياء من قوله : والثانِ ، والأصل : الثاني .

٢ - وقوله في باب الابتداء :

والثَّانِ مُبْتَدًا ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّ

حذف الياء من قوله : والثان .

٣ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِ اجْعَلَا

حذف الياء من قوله : والثان .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٨١ .
(٢) الكتاب ١/ ٢٦ .

٤ - وقوله في باب ظن :

كَذَا تَعَلَّمْ ،وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

حذف الياء من قوله : الماض ،والأصل : الماضي .

٥ - وقوله في فصل أعلم وأرى :

وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

حذف الياء من قوله : للثان.

٦ - وقوله في الفصل نفسه :

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

حذف الياء من قوله : والثان .

٧ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

حذف الياء من قوله : الثان.

٨ - وقوله في باب التنازع في العمل :

والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

حذف الياء من قوله : والثان.

٩ - وقوله في باب المفعول المطلق :

نَحْوُ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا

حذف الياء من قوله : والثان.

١٠- وقوله في باب الاضافة:

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

حذف الياء من قوله : بالثان.

١١- وقوله في باب أبنية المصادر :

فَأَوَّلٌ لِلذِى امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَّانِ لِلذِى اقْتَضَا تَقَلُّبَا

حذف الياء من قوله : والثان.

١٢- وقوله في الباب نفسه :

وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

حذف الياء من قوله : والثان.

١٣- وقوله في باب عطف النسق :

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

حذف الياء من قوله : للثان.

١٤- وقوله في باب النداء :

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْكَالنَّاءِ يَا وَأَيْ ،وَآ ، كَذَا أَيَا ،ثُمَّ هَيَا

حذف الياء من قوله : الناء ،وكالناء والأصل النائي .

النوع الثالث ـ حذف ياء النسب :

الاسم المنسوب هوما كان في آخره ياء مشددة مكسورا ماقبلها ، ومنقولا اعرابه اليها.(١) ويجوز حذف هذه الياء للضرورة.(٢) فمن ذلك :

١ ـ قوله في باب المقصور والممدود :

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِي اسْمًا أَنِلْ   إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

حذف ياء النسب من قوله : الثلاثي ،والأصل : الثلاثيّ بالتشديد .

٢ ـ وقوله في باب جمع التكسير :

وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فيه مُطَّرِدْ   مِنَ الثُّلاَثِيْ اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

حذف الياء من قوله : الثلاثي .

٣ ـ وقوله في الباب نفسه :

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي   جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

حذف الياء من قوله : خماسي .

٤ ـ وقوله في الباب نفسه :

وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِيْ احْذِفْهُ مَا   لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

حذف الياء من قوله : الرباعي .

---

(١) ينظر شرح المرادى ٥/ ١٢١.

(٢) شرح ابن عقيل (حاشية محمد محي الدين عبد الحميد) ٤/ ١٧٤، ١٩٦ ،اعراب الألفية ص ١٣٧ ، ١٤١.

٥ - وقوله في باب النسب :

وَمَا عِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلَا وَلَائِي

حذف الياء من قوله : لائي ،والأصل لائي بالتشديد .

٦ - وقوله في باب الوقف :

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا

حذف ياء النسب من قوله : وكوف ،والأصل كوفي .

٧ - وقوله في باب التصريف :

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّْ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ

حذف الياء من قوله : الثلاثي .

٨ - وقوله في الباب نفسه :

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ ،وَفِعْلَلٌ ،وفُعْلُلُ

حذف الياء من قوله : رباع ،والأصل : رباعيّ .

٩ - وقوله في فصل زيادة همزة الوصل :

وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

حذف ياء النسب من قوله : الثلاثي .

النوع الرابع : حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط : (١)

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ ، نَحْوُ: صَه وحيهل

قوله : " هو اسم " مبتدأ وخبر في موضع جواب الشرط ، فحذف الفاء الواقعة في جواب الشرط ضرورة ، والتقدير : فهو اسم ، لأن جواب الشرط اذا كان جملة اسمية يجب اقترانه بالفاء .

٢ - وقوله في باب العلم :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

قوله : " وَإِلَّا أَتْبِعْ " ، " الا " مكونة من إن الشرطية ولا النافية ، فأدغمت النون في اللام ، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، و " أتبع " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ، فكان يجب أن يقترن بالفاء ، لكنه حذفها ضرورة. (٢)

٣ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ: أَوْجِبْ ، وَفِي غَيْرِهِما قَدْ تَنْحَذِفْ

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤.

(٢) اعراب الألفية ص ١٧.

قوله : " أوجب " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ،فيجب اقترانه بالفاء لكنه حذفها ضرورة ،وتقدير البيت : ان تنساد مصحوب أل أوتضمنه فأوجب حذف أل.(١)

٤ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

مَرْفُوعاً اوْ مَنْصُوباً اوْ مُرَكَّبَا   وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

قوله : " لا تنصبا " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ، فيجب اقترانه بالفاء ،لكنه حذفها ضرورة.

٥ - وقوله في الباب نفسه :

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا   لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

قوله : " احكما " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط يجب اقترانها بالفاء ،لكنه حذفها للضرورة.

----

(١) اعراب الألفية ص ٢٤.

ثالثا - التقديـــم :

يعد تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ من أبرز ضرورات التقديم في نظم الألفية ، فكثيرا ما يضطر اليه ابن مالك ،وهناك نوع آخر من التقديم وهو تقديم الصفة على الموصوف لكن لم يضطر اليه ابـــن مالك كثيرا .

النوع الأول : تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِتَا فَعَلْتَ ،وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِـي

فقوله " بتا " : جار و مجرور متعلق ب" ينجلي ".
وقوله "فعل" : مبتدأ ،وينجلي خبره ،فتقدم معموله الذى هو " بتا " على المبتدأ ،وهذا لا يجوز الا في الضرورة ، والتقدير : فعل ينجلي بتاء فعلت ،وبتاء أتت[(١)]... الخ .

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ "نَا" صَلَحْ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

قوله "للرفع" : متعلق بقوله : " صلح " ،و" نا " مبتدأ ، وخبره " صلح " ،فتقدم معموله الذى هو" للرفع " على المبتدأ والتقدير : " نا" صلح للرفع والنصب والجر .

---

(١) ينظر اعراب الألفية ص ٧ ،وشرح ابن عقيل حاشية الشيخ /محمد محي الدين ١/٢٢ وحاشية الخضرى ١/ ٢٣ .

٣ - وقوله في باب الموصول :

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقَاً وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيَّاً غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

قوله " في ذا " : جار و مجرور متعلق بـ (يقتفي) ، والحذف : عطف بيان أو نعت ،أو بدل ، وأيا : مفعول ليقتفي ، وغير : مبتدأ ،وأى : مضاف اليه ، وجملة يقتفي : في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " في ذا " على المبتدأ ،والتقدير : وغير أى من الموصولات يقتفي أيا في ذا الحذف .(١)

٤ - وقوله في باب ظن :

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ ،وَالأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

قوله : والأمر : مفعول ثان ،مقدم على عامله وهو ألزم ،و" هب" : مبتدأ لأن المقصود لفظه ،و" قد ألزم" في محل رفع خبر المبتدأ ،فتقدم معمول الخبر الذى هو" الأمر" على المبتدأ ، والتقدير : وهب قد ألزم الأمر.(٢)

٥ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

----

(١) ينظر اعراب الألفية ص ٢١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢/ ٤٣ ،واعراب الألفية ص ٤٠.

قوله : " في باب " جار و مجرور متعلق بقوله : " اشتهر " ، و " المنع " مبتدأ ، واشتهر جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ. فتقدم معمول الخبر الذى هو " في باب " على المبتدأ ، والتقدير : المنع اشتهر في باب ظن وأرى .

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنى ، وزائداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

قوله : " بها " جار و مجرور متعلق بقوله : " يعني " ، والتعليل : مبتدأ ، وجملة قد يعنى في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم المعمول الذى هو " بها " على المبتدأ ، والتقدير : والتعليل بها قد يعنى .

٧ - وقوله في باب اعمال اسم الفاعل :

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

قوله " ففي المضي " : جار ومجرور متعلق بقوله : " قد ارتضى ، واعمال : مبتدأ ، وجملة قد ارتضى في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " في المضي " على المبتدأ.

٨ - وقوله في باب التعجب :

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

قوله :" بعد أفعل " متعلق بقوله : " يجب " وجره : مبتدأ وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة يجب : في محل رفع خبر ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " بعد أفعل " على المبتدأ.

٩ - وقوله في باب النداء :

وَاضْمُمْ أَوِانْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا   مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

قوله : " له " متعلق بقوله : "بيّن"، واستحقاق : مبتدأ ، وجملة بينا في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " له " على المبتدأ.

١٠- وقوله في فصل المنادى المضاف الى ياء المتكلم :

وَفِي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ   وَاكْسِرْ أَوِافْتَحْ وَمِنَ الْيَاالتَّاعِوَضْ

قوله : " في النداء " جار و مجرور متعلق بقوله : عرض ، وأبت : مبتدأ ، وجملة عرض : في محل رفع خبر للمبتدأ ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " في النداء " على المبتدأ.

١١- وقوله في باب التحذير والاغراء :

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذْ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

قوله : " عن سبيل " متعلق بقوله : " انتبذ " ، ومن : مبتدأ ، وجملة انتبذ في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " عن سبيل " على المبتدأ ، والتقدير : ومن قاس انتبذ عن سبيل القصد .

١٢- وقوله في باب نوني التوكيد :

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي   وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

قوله : "في واو" جار و مجرور متعلق بقوله : قُفِي ، وشكل : مبتدأ ، وجملة قفي : في محل رفع خبر ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " في واو " على المبتدأ.

١٣- وقوله في باب جمع التكسير :

وَفَعْلاً اسْماً ،وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ

قوله : وفَعْلا : مفعول به تقدم على عامله الذى هو: " شمل "، وفعلان : مبتدأ ،وجملة شمل : في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " فعلا" على المبتدأ ،وتقدير البيت : وزن فعلان شمل فَعْلا اسما وفَعِيلا وفَعَل .

١٤- وقوله في باب الوقف :

وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

قوله : " في نحو " : جار و مجرور متعلق بقوله : اقتفي ، ولزوم : مبتدأ ،وجملة اقتفي في محل رفع خبر ،فتقدم معمول الخبر الفعلى الذى هو " في نحو" على المبتدأ.

١٥- وقوله في فصل الاعلال بالحذف :

فَاأَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ إِحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

قوله : في كعدة : جار و مجرور متعلق بقوله : "اطرد " ، وذاك : مبتدأ ، وجملة اطرد : في محل رفغ خبر المبتدأ، فتقدم معمول الخبر الذى هو " في كعدة "على المبتدأ.

النوع الثاني : تقديم الصفة على الموصوف :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

فقوله : " سالم عامر ومذنب " التقدير : جمع عامر ومذنب السالم ، " فقدم الصفة على الموصوف ، وحذف " أل " ليتمكن من الاضافة ، ثم أضاف الصفة إلى موصوفها للضرورة ".(١)

٢ - وقوله في باب اسم الاشارة :

وَبِهُنَا أَوْ هَاهُنَا أَشِرْ إِلَى   دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

قوله : " داني المكان " تقديره : المكان الداني ، ((فقدم الصفة على الموصوف ، وحذف الألف واللام من الصفة ليتمكن من الاضافة ، ثم أضاف الصفة الى موصوفها)).(٢)

٣ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ   كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ

قوله : عارض الوصفية ، وعارض الاسمية ، تقديره : الوصفية العارضة ، والاسمية العارضة ، فقدم الصفة على الموصوف.(٣)

---

(١) اعراب الألفية ص ١٠.

(٢) المصدر السابق ص ١٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٦.

رابعا - ضرورات أخرى متفرقة :

أولا : صرف ما لا ينصرف : (١)

فمن ذلك :

١ - قوله في باب العلم :

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

قوله " ثعالة " بالتنوين ضرورة ,لأنه ممنوع من الصرف بسبب العلمية والتأنيث .

٢ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ أَوْغَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

فقوله : " كأحمد " بالتنوين ضرورة ، لأنه ممنوع من الصرف بسبب العلمية ووزن الفعل .

٣ - وقوله في باب جمع التكسير :

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

قوله : أحمر بالتنوين ضرورة ،وهو ممنوع من الصرف لأنه على وزن أفعل ،والوصف .

٤ - وقوله في باب النسب :

وَبِأَخٍ أُخْتًا ،وَبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا

قوله يونس بالتنوين ضرورة ،وهو ممنوع من الصرف بسبب العلمية والعجمة.

---

(١) الكتاب ٢٦/١ .

٥ - وقوله في فصل يتبع الابدال :

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِـــلاَ   ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْـوَلاَ

قوله : كأغيد بالتنوين ضرورة ، وهو ممنوع من الصرف لأنـه على وزن أفعل ، والوصف .

ثانيا : استعمال اللغات النادرة أو القليلة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الفاعل :

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْـلِ   وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

قوله : " يجي " بحذف الهمزة . والأصل جاء يجيء بالهمـز ضرورة . قال الشاطبي :((ويقال : جاء يجيء وهو الأصل ، وبعض العرب يقول : جايجي ، وسايسو من غير همز ، كأنه حذفه تخفيفا ، وذلك نادر ، فعليه جاء لفظ الناظم ، وله من هـذا كثير في نظمه للضرورة))(١).

٢ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَاثُلاَثِيِّ أُعِـلّْ   عَيْناً ، وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

قوله : " جا " للضرورة ، والأصل جاء .

---

(١) شرح الشاطبي ٢/٣٦٦، ٣٦٧.

٣ - وقوله في باب الاضافة :

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنَى كَإِذْ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

قوله : "جا" ضرورة .

٤ - وقوله في باب اعمال اسم الفاعل :

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

قوله "جا" ضرورة .

٥ - وقوله في باب التوكيد :

وَمَا مِنَ التَّوكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

قوله "يجي" ضرورة .

٦ - وقوله في باب النداء :

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

قوله : "جا" ضرورة .

٧ - وقوله في باب الحكاية :

وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

قوله "جا" ضرورة .

٨ - وقوله في باب الابدال :

فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَا وَأَوُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

قوله "جا" للضرورة .

ومن استعماله للغات النادرة والقليلة أيضا :

٩ - قوله في باب ظن :

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّْ ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

فقوله " اللذ " جاء به على غير اللغة المشهورة وهي " الذى " ، وذلك لضرورة الوزن.(١)

١٠- وقوله في باب المفعول المطلق :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلَا

قوله " اللذ " ضرورة.

١١- وقوله في باب أفعل التفضيل :

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

قوله " اللذ " ضرورة.

١٢- وقوله في باب جمع التكسير :

وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

قوله " اللذ " ضرورة .

---

(١) ينظر شرح الشاطبي ٣/ ٧٧.

ثالثا : الزيـــادة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب نعم وبئس :

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ   بِالْبَا ، وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَاكَثُر

الفاء في قوله : "أو فجر" زائدة[١] ، والتقدير : ارفع .. أو جر .

٢ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ   فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

زاد الناظم "آل" التعريف في قوله : "فالأدهم" ، لأن الذى يمنع من الصرف انما هو "أدهم" بدون أل ، وأما المقرون بأل فهو مصروف ، وقرنه الناظم هنا بأل ضرورة .[٢]

٣ - وقوله في باب جمع التكسير :

وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ   إِنْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

الكاف في قوله : كمستدع زائدة ضرورة .[٣]

٤ - وقوله في باب الابدال :

وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ   هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

الكاف في قوله : كالقلائد زائدة ضرورة .[٤]

---

(١) اعراب الألفية ص ٨٢ .

(٢) حاشية ابن حمدون ٢ / ٧٣ .

(٣) اعراب الألفية ص ١٢٩ .

(٤) المصدر السابق ص ١٤٥ .

رابعا - الفصل :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمّْ   وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

قوله : " كلمة " مبتدأ اول ،وكلام مبتدأ ثان . وجملة " قد يؤم " خبر المبتدأ الثاني .

والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، ففصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو قوله : " بها" للضرورة .(١)

٢ - وقوله في فصل الاعلال بالحذف :

ظِلْتُ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا

وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا

قوله : "قِرْنَ " مبتدأ ،وقوله : " في اقرِرْن " متعلق بقوله : " نقلا " ،وجملة " نقل " خبر المبتدأ ، ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمعمول الخبر ،والتقدير :

وقِرْنَ وقَرْنَ نُقِلاَ في اقْرِرْنَ .(٢)

---

(١) اعراب الألفية ص ٦ ،حاشية الخضرى ١/ ١٤.

(٢) اعراب الألفية ص ١٥٢.

الفصل الخامس

المبحث الأول : المآخذ على الألفية .

يهدف هذا الفصل من البحث الى بيان بعض المآخذ التي اعتُرض بها على ابن مالك في ألفيته ،ومن خلال هذه المآخذ يتبين لدارس الألفية مدى إحكام ابن مالك للقواعد النحوية ، ومدى دقته في التعبير عنها .

وقد قمت بعرض هذه المآخذ على النحو التالي :

أولا - لم أذكر منها إلا ما رأيته جديرا بالذكر ، فقد أغفلت كثيرا منها ، إما لعدم الفائدة من ذكرها ،وإما لوجود شيء من التحامل على ابن مالك في بعضها .

ثانيا - عند عرض هذه المآخذ وجدت في بعضها من يُجيب عنها أو يردها محاولا الاعتذار أو الدفاع عن ابن مالك ،فأوردت ذلك حسب ما يقتضيه العرض .

ثالثا - قمت بتصنيف هذه المآخذ كمايلي :

أولا : الإطلاق في العبارة .
ثانيا : القصور في العبارة .
ثالثا : الإيهام في العبارة .
رابعا : الاضطراب في العبارة.
خامسا : عدم الدقة في اختيار بعض الألفاظ .
سادسا : الحشو في بعض الأبيات .

أولا - إطلاق العبارة :

ومعنى ذلك أنه يأتي بالعبارة مطلقة دون قيد ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِالْجَرِّ ،وَالتَّنْوِينِ ،وَالنِّدا ،وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى العلامات التي يتميز بها الاسم من الفعل والحرف ،وهي : الجر ،والتنوين ،والنداء ،والألف واللام، والإسناد اليه ، لكن اعتُرض عليه في هذا البيت من ثلاثة أوجه :

أولا : قوله : "والتنوين" ،حيث أطلقه دون تقييده ،وهو على سبعة أقسام : تنوين التمكين ،والتنكير ،والمقابلة ،والعوض ، والترنم والاضطرار ،والغالي .(١)

فيقتضي أن هذه الأقسام كلها من علامات الاسم ، وليس كذلك ، ((بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ،والتنكير ،والمقابلة ، والعِوض ،وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف)).(٢)

ورُدّ هذا الاعتراض بأن إطلاق اسم التنوين على الترنم والغالي - وهما اللذان يلحقان القوافي المطلقة - مجاز ،((وإنما هو نون ، بدليل أنه يثبت وقفا ،ويُحذف وصلا بخلاف التنوين ،فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه)).(٣)

---

(١) شرح أبي حيان ص ٤٠

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٢١.

(٣) شرح المرادى ١/ ٣٣.

ثانيا : قوله : "وأل" ،أُخذ عليه أن "أل" بأقسامها تدخل على الاسم ،إلا الموصولة ((فإنها قد تدخل على الفعل ... فكان ينبغي الاحتراز عنها))(١).

قال أبوحيان : ((فقوله : أن الاسم يتميز بأل إطلاق في مكان التقييد))(٢).

وقد ردّ الشاطبي هذا الاعتراض بأن "أل" - وهي أداة التعريف المعبر عنها بالألف واللام ... مختصة أيضا بالأسماء على جميع وجوهها ، من كونها لتعريف العهد أو الجنس ،أو زائدة ، أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها ،وذلك أن المقصود بها التعريف ، والفعل لا يتعرف ،لأن مدلوله جنس ،فهو أبدا مبهم في جنسه ... وكذلك الموصولة لأنها للتعريف أيضا وإن جرى معها ذلك كونها موصولة ، إذ ليس المعنيان بمتنافيين ،ولا يعترض عليه بها ... وعلى الجملة ، فدخول الألف واللام على الاسم واختصاصها به هو الشهير ،والكثير ،فيكفي في كونها معرّفة .(٣)

ثالثا : قوله : " ومسند للاسم" ،قال أبوحيان : ((أطلق الإسناد وهو إسناد لفظي ،وإسناد معنوى ،فاللفظي يوجد في الاسم والفعل والحرف ،نحو : " زيد ثلاثي " ،و "ضرب فعل ماض" ... والمعنوى هو الإسناد إلى مدلول الكلمة ،نحو : قام زيد ،فالمتصف بالقيام ليس اللفظ ،إنما اتصف به مدلوله وهو الشخصي ،وهذا هو الذى

---

(١) شرح المرادى ١/ ٣٤ ، ٣٦ .

(٢) شرح أبي حيان ص ٤٠ .

(٣) شرح الشاطبي ١/ ٢٠ بتصرف .

يكون خاصة من خواص الاسم لا اللفظي))[١].

ورُدّ هذا الاعتراض بأن ابن مالك يقصد بالاسنادِ الاسنادَ الحقيقي لا اللفظي ، وذلك أنه لما جعله من خصائص الاسم كان دليلا على أنه يريد به الحقيقي ، لأن الإسناد إلى الاسم هو الإخبار عن مدلوله لا عن لفظه ، كقولنا : زيد فاضل ، فأخبرنا بالفضل عن مدلول زيد لا عن لفظه[٢].

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ في الجَرِّ ، وَفي النَّصْبِ مَعًا

يذكر ابن مالك في هذا البيت إعراب جمع المؤنث السالم ، وهو ما زِيد في آخره ألف وتاء ، فإنه في حالة الرفع تكون علامة إعرابه الضمة ، وفي حالة النصب والجر تكون علامة إعرابه الكسرة .

الا أنه اعتُرِض عليه بأنه لم يقيد الألف والتاء بأنهما زائدتان ، فَيَرِدُ عليه أبيات جمع بيت ، وقضاة جمع قاض ، لأنه يصدق عليهما أنهما جُمِعا بالألف والتاء[٣].

ورُدّ هذا الاعتراض من وجهين :

الأول : أن المراد بقوله : " وما بتا وألف قد جُمعا " ماكانت الألف والتاء سببا في دلالته على الجمع ، نحو : هندات ، أما قضاة ،

---

(١) شرح أبي حيان ص ٤٠.

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٢١.

(٣) شرح أبي حيان ص ١١.

وأبيات فإن ((دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وانما هو بالصيغة))(١).

أى أن التاء في "أبيات" أصلية ، والألف في "قضاة" منقلبة عن أصل فلا حاجة الى التقييد "بمزيدتين".

والثاني : أن الباء في قوله : "وما بتا وألف" معناها الاستعانة ، أي وما استُعين على جمعه بالألف والتاء(٢).

٣ - وقوله في باب العلم :

إِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ ، كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

عَرَّفَ العلم بأنه الاسم الذى يعين مسمّاه مطلقا ، ومثّل له بجعفر، وخرنق ، لكن أُخذ عليه في هذا التعريف أنه ((أطلق التعيين ، وهو على قسمين :

أحدهما - تعيين الأجناس بعضها من بعض ، كماء ، وزيت ، وذهب ، ونحو ذلك .

والثاني - تعيين غير الأجناس ، كزيد ، فكان ينبغي أن يقيد التعيين لغير الأجناس))(٣).

أقول : لا يرد عليه هذا المأخذ ، لأنه لما ذكر علم الجنس في آخر الباب ، عُلم من قوله : "اسم يعين المسمى مطلقا" أنه يقصد العلم الشخصي .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٧٤.
(٢) شرح المكودى (الحاشية) ص ١٤.
(٣) شرح أبي حيان ص ٢١.

٤ - وقوله في باب كان :

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

يشير في هذا البيت إلى أن بعض الأفعال الناسخة تعمل الرفع والنصب ،سواء أكانت ماضية أم مضارعة أم أمرا .

لكن ما معنى الاستعمال في قوله : " إن كان غير الماض منه استعملا " ؟ ظاهره أن معناه : لا يعمل غير الماضي من الأفعال الناسخة إلا إذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به ،وذلك ((يقتضي أنك لا تقول مثلا : يكون زيد قائما ،فتأتي بالمضارع حتى تعلم أن العرب تكلمت به ،وكذلك الأمر،والمصدر ،واسم الفاعل ، وهكذا في سائر الأفعال المذكورة ،وهذا المفهوم غير صحيح))(١).

وقد يُعتذر عنه بأن الاستعمال في كلامه يُراد به التنبيه على مثل ليس ،وما دام ،لأنّ المضارع والأمر لم يسمعا فيهما ،((وأما ماعدا ذلك فهو في حكم المسموع وان لم يُسمع))(٢).

٥ - وقوله في فصل المشبهات بليس :

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

يشير في هذا البيت إلى أن " لا النافية " تعمل عمل ليس ، فترفع وتنصب بشرط أن يكون اسمها نكرة ،وأنّ (لات وإنْ) يعملان

----

(١) شرح الشاطبي ١/ ٣٤٣.

(٢) حاشية ابن سعيد التونسي ١/ ١٩٢.

عمل ليس أيضا لكن على قلة .(١)

إلا أنه أُخذ عليه في هذا البيت أمران (٢):

الأول : أنه أطلق القول في إعمال " لا " ،ولم يقيده بقلة ، فَيُفهم من ذلك أن " لا " من كثرة الإعمال في درجة " ما " العاملة عمل ليس ، وليس كذلك.

والثاني : أنه أطلق القلة على " لات " ،وذلك ليس على حد القلة في إنْ مثلا ،بل هي مختصة بالحين ،فلا تعمل إلا فيه ،ودخولها عليه واستعمالها فيه كثير .

٦ - وقوله في باب ان :

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَـلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

يشير في هذا البيت إلى إنّ المكسورة الهمزة ، بأنها اذا خُففت قلّ عملها ،وإذا أُهملت لزمتها اللام ،وعلة لزومها الفرق بين إنّ المخففة، وإنْ النافية ،وتسمى اللام الفارقة.(٣)

وكان الأولى أن يقيد قوله : " فقل العمل " ((بأنها لا تعمل إذا كان بعدها مضمر ،وإنما تعمل عند من أجاز إعمالها في مظهر ... فلا يجوز إنْهُ قائم ،ولا إنْهما قائمان)).(٤)

---

(١) شرح المكودي ص ٤١.

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٣٨٢.

(٣) شرح المرادي ١/ ٣٥١.

(٤) شرح أبي حيان ص ٨٢.

٧ - وقوله في باب ظن :

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

يشير إلى أنه يجوز إجراء القول مجرى الظن ، فينصب مفعولين كما تنصبهما ظن ، لكن بشروط (١) .

لكنّ ابن مالك أطلق العبارة في اجراء القول مجرى الظن ، فاقتضى أنه يجرى مجراه في جميع ما يتعلق به من الأحكام كالإلغاء والتعليق ، وهو إطلاق غير صحيح (٢) .

٨ - وقوله في باب الاستثناء :

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

يشير في هذين البيتين إلى أنّ الذي استُثني بإلاّ ينتصب إنْ كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه ... وإنْ كان غيرَ موجب - وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي - انتخب ، أى : اختير اتباع ما اتصل ، ووجب نَصْب ما انقطع عند غير بني تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون اتباع المنقطع (٣) .

---

(١) وهي : أن يكون الفعل مضارعا ، وأن يكون للمخاطب ، وأن يكون مسبوقا باستفهام ، وأن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف أو جار و مجرور .

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٤٩١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٥ .

إلاّ أنّ هناك مسائل لا يُنتخب فيها الاتباع ، إحداهما - ما يجب فيها الاتباع ، والثانية - ما يستوى فيها الإتباع ، والثالثة - ما يترجح فيها الاستثناء على الإتباع . . . فما ذكره إطلاق في مكان التقييد .(١)

٩ - وقوله في باب أبنية المصادر :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ ... وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

يذكر أنه إذا جيء باسم المرة من مصدر الفعل الزائد على ثلاثة أحرف ، فانه يُزاد على المصدر تاء التأنيث في آخره ، نحو : أكرمته إكرامة . أما اسم الهيئة فلا يأتي منه الا شذوذا .

لكن قوله : " في غير ذى الثلاث بالتا المرة " يحتاج إلى قيدين :(٢)

أحدهما - أن لا يكون المصدر قد وُضِع على تاء التأنيث ، نحوقولهم : دحرج دحرجة ،فيقال : دحرجة دحرجة واحدة .

والثاني - أن التاء تلحق من المصادر الغالب في الاستعمال ،نحو : فَاعَلَ ،فله مصدران : فِعَال ،ومفاعلة ،لكن مفاعلة هو المصدر الشائع في الاستعمال ،فيُقال : ضارب مضاربة واحدة .

---

(١) شرح أبي حيان ص ١٦٢.

(٢) ينظر شرح أبي حيان ص ٣٤٩ ،وشرح الشاطبي ٢/ ٤٨٣.

١٠ - وقوله في باب الصفة المشبهة :

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

يشير إلى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل كما يعمل اسم الفاعل من رفع ونصب ، إذا توفرت لها شروط عمله ،كأنْ تقع بعد استفهام ، أو نداء ، أو نفي وغير ذلك ،وهذا معنى قوله :

" على الحد الذى قد حدا ".

لكن أُخذ عليه قوله : " المُعَدّى " حيث أطلق التعدية دون قيد ، ما جعل بعضهم يُصلح هذا البيت بقوله : (١)

وَعَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ المُعَدَّى لِواحِدٍ لَهَا بِمَا قَدْ حُدَّا

واعتُذر عنه بأنه لما كان الأصل في التعدية للواحد ،أطلق العبارة.(٢)

١١ - وقوله في باب النعت :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرا

يذكر أنه يكثر النعت بالمصدر ،وحينئذ يلزم الافراد والتذكير، لكنه ((أطلق في قوله : " بمصدر " ،وهو مقيد بألا يكون في أوله ميم زائدة ،كمزار ،ومسير ،فانه لا يُنعت به لا باطراد ولا بغيره)).(٣)

---

(١) شرح المكودى (الحاشية) ص ١٢١.

(٢) حاشية ابن حمدون ١/ ٢٢٦.

(٣) شرح المرادى ٣/ ١٤٥.

١٢- وقوله في باب النداء :

وَأَيُّهَا مُصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

يشير في هذا البيت الى نداء ما فيه "أل" ،نحو : الرجل ،فيُتوصل إلى ندائه بـ" أي" ،فيقال : ياأيها الرجل ، فـ" أي" : منادى ، والهاء : زائدة للتنبيه ،والرجل : صفة مرفوعة.

إلا أن قوله : " وأيها مصحوب أل" مُعْتَرَض عليه من وجهين:(١)

الأوّل - أنه لم يقيد " أل "بأنها تدل على الجنس ،احترازا من أل الغالبة على الاسم ،أو التي للمح الصفة ،فإنه لا يقال في الحارث مثلا : ياأيها الحارث.

والثاني - أن المُحلّى بأل إما أن يكون مذكرا أو موءنثا ،فالمذكر يُتوصل إلى ندائه بأي ،والموءنث يُتوصل إلى ندائه بأية ، وهو ما لم يشر إليه ،فيقتضي كلامه أن أي يتوصل بها لنداء المذكر والموءنث ،وليس كذلك.

وقد يُعتذر عن الوجه الأول : بأنه أطلق القول في" أل" اعتمادا على أصلها ،لأنها ليست للمح الصفة ،ولا للغلبة ،بل هي للتعريف.(٢)

وعن الثاني : بأنه لما كان التفريق بين المذكر والموءنث معلوما بداهة، لم يحتج إلى التنبيه عليه.

---

(١) شرح الشاطبي ٣/ ٢٥٣، ٢٥٤.
(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٥٤.

١٣ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يشير الى أنه يجوز حذف جواب الشرط ، والاكتفاء بفعل الشرط ، وذلك إذا دلّ عليه دليل ، وأيضا يجوز العكس ، وهو حذف فعل الشرط استغناء عنه بالجواب ، وفهم من قوله : " قد يأتي " أنه قليل .

لكن يُؤخذ عليه أنه لم يقيد حذف جواب الشرط بأن يكون فعل الشرط ماضيا ، فإطلاقه يقتضي أن الجواب يُحذف إذا عُلم مطلقا سواء كان فعل الشرط ماضيا أم مضارعا ، وهذا لا يجوز إلا في الشعر .(١)

١٤ - وقوله في باب النسب :

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجاً ، وَلِثَانٍ تَمَّمَا

يذكر في هذا البيت أن النسب الى الجملة ، والمركب تركيبا مزجيا يكون بالصدر وحذف العجز ، نحو : تأبط شرا ، فالنسب اليه : تأبطي ، وبعلبك : بعلي ، ولا ينسب إلا إلى الجملة المسمى بها ، وهو ما لم يشر اليه ، حيث أطلق الجملة ، فيقتضي صحة النسب الى الجملة سُمّي بها أم لا . فلو عبّر ((بمركب بدل جملة ، لكان أولى ، ليشمل الشبيه بالمركب الاسنادى ، نحو : حيثما مسمى بها ، فإنه يُنسب الى صدره ، فتقول : حيثي)).(٢)

---

(١) شرح الشاطبي ٤/ ٤٣

(٢) حاشية ابن حمدون ٢/ ١٥٣ .

١٥ - وقوله في باب الابدال (فصل النقل) :

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِــنْ
ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِــنّْ

يشير الى أنه اذا بُني اسم على " فُعُــول " ،فإنْ كان جمعــا ، وكانت لامه واوا جازفيه وجهان : التصحيح والإ علال ،والإعلال أجود ، نحو : عُصِيّ .(١)

وان كان مفردا جاز فيه أيضا الوجهــان ،لكن التصحيح أجود ، نحو : علـو .(٢)

إلا أن كلامه مُعترَض عليه من وجهين :

الأول - أن هناك من المصادر التي على وزن " فُعُــول " تلحقهــا تاء التأنيث ،نحو : أُخوّة ،وأُبوّة ،ولا يجوز فيها الا التصحيح ، فإطلاق الحكم بجواز الوجهين يحتاج إلى قيد.(٣)

---

(١) أصلـها : عُصُوو ،فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصا من ثقـــل اجتماع واوين في آخر الكلمة ،فصارت : عُصُوى ،فاجتمعت الواو والياء فقلبت الواو ياء ،فصارت : عصي ،فقلبت ضمة الصــاد كسرة لتناسب الياء . فصارت عُصي ،ويجوز أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب .

(٢) شرح ابن عقيل ٤/٠ ٢٤٠.

(٣) شرح الشاطبي ٥/٠٣٧٥.

والثاني - يبدو من ظاهر كلامه التسوية بين فُعُول المفرد ، وفُعُول الجمع في الوجهين من حيث الكثرة والقلة ، وليس كذلك ، لأنّ الإعلال في الجمع أكثر وأرجح ، والتصحيح في المفرد أرجح وأكثر.(١)

لذلك ، كان ((التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَدًا وَإِنْ يَعِنّ جَمْعاً فَهُوَ بِالْعَكْسِ يَعِنّْ))(٢).

---

(١) حاشية السجاعي ص ٣٨٩.

(٢) حاشية الصبان ٤/٢٤٦.

ثانيا - قصور العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

يشير الى أن الاسم قسمان : معرب ، ومبني ، وأن سبب البناء قربُ الشبه من الحرف ، لكن قوله : " منه معرب ومبني " يوحي أن هناك قسما آخر للاسم غير الاعراب والبناء .

((والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذى عليه الناظم ، وان كانت عبارته لا تفيد الحصر ، كما لا تفيد الواسطة خلافا لمن توهمه))(١).

وقد اعتُذر عن ابن مالك بما يلي :

أولا : إن كلامه ((على تقدير : " منه معرب ، ومنه مبني " ، فيحصل بهذا التقدير قسمان ، لكن حذف " منه " في الثاني لبيان المعنى مع الحذف))(٢).

ثانيا : أو أن قوله : ((ومبني ، ليس معطوفا على " معرب " ، حتى يكون مجموعهما بعض الاسم ، وهناك بعض آخر ، بل هو من عطف الجمل ، أى بعضه كذا ، وبعضه كذا))(٣).

---

(١) حاشية الخضرى ١/ ٢٦.

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٣٢.

(٣) حاشية الخضرى ١/ ٢٦.

ثالثا : قال ابن حمدون : ((وأحسن ما يجاب به عن الناظم: أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا : "لشبه من الحروف" مع قوله : " ومعرب الأسماء ما قد سلم من شبه الحرف " ، إذ يلزم من إعراب السالم من شبه الحرف بناء غير السالم ،فحينئذ لا واسطة بينهما))(١).

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

يشير في هذا البيت إلى أن الحروف كلها مبنية ،وأن الأصل في البناء السكون ، لكن لفظ "مستحق" لا يعطي هذا المعنى من جهة أنه إنما يعطي أن البناء من حق الحروف ولا يدل على حصولها له(٢) ، وذلك أن الشيء قد يكون مستحقا للشيء ويُمنع منه(٣).

لذا فقد أصلح ابن غازى(٤) الشطر الأول بقوله :(٥)

(والحرف مبني وأصله البنا)

أو : (والحرف لا يخرج عن حكم البنا)(٦).

---

(١) حاشية ابن حمدون ١/ ٢٥.

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٥٣.

(٣) شرح المكودى ص ٩ ، ١٠.

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازى العثماني المكناسي ، توفي سنة ٩١٩ هـ ،له مؤلفات كثيرة منها شرح ألفية ابن مالك، "الأعلام ٥/ ٣٣٦".

(٥) شرح المكودى (الحاشية) ص ١٠.

(٦) حاشية ابن حمدون ١/ ٢٩.

وقد أُجيبَ عن ابن مالك من أربعة أوجه :

الأول - أنّ لفظ الاستحقاق - وإن لم يدل بمنطوقه على حصول المستحق - مقتض بمعناه لحصوله، إذ لا يُطلق على المستحق أنه مستحق حتى يكون مقتضيا للمستحق .(١)

والثاني - أو أنّ الواضع حكيم يُعطي الأشياء ما تستحقه، فالمعنى : أن الحرف مستحق للبناء الذى قام به ووُجِدَ فيه، فكأنه قال : كل حرف مبني على سبيل الاستحقاق لا العبث .(٢)

والثالث - وإما أن حصول بناء الحرف يُعلم من قوله : ((ومبني لشبه من الحروف مدني)) ، والغرض هنا بيان استحقاقه له .(٣)

والرابع - أو أن تكون "آل" في قوله : "مستحق للبنا" للعهد الحضوري ، أى البناء الحاضر فيه والقائم به .(٤)

٣ - وقوله في باب الابتداء :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ   كَاللَّهُ بَرٌّ ،وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ

عرّف ابن مالك الخبر بأنه الجزء المتم للفائدة ، إلا أنه أُخذ عليه أنّ هذا التعريف يشترك فيه الخبر وغيره ، فهو ((يصدق على الفاعل ،

---

(١) شرح المكودى (الحاشية) ص ٠١٠

(٢) الأزهار الزينية ص ١١٠

(٣) حاشية الخضرى ١/ ٣٢٠

(٤) حاشية الصبان ١/ ٧٠ ، وحاشية الخضرى ١/ ٣٢٠

ويصدق على المبتدأ نفسه ،لأنّ كلا منهما الجزء المتم للفائدة ...وعلى الفعل أيضا ،وعلى الحرف أيضا ،وعلى كل ما يكون جزءا متما للفائدة))(١).

وقد رُدّ ذلك بأن المراد بالجزء في قوله : " والخبر الجزء المتم الفائدة " جزء الجملة الاسمية ،ويدل على ذلك أمران(٢) :

أحدهما - أن الباب موضوع لها ، والثاني - التمثيل بقوله : كالله برّ ... فلا يدخل فيه الفعل ،ولا الفاعل ،ولا الحرف .

٤ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَرُكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَـلَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ،وَالثَّانِ اجْعَلَا

يشير الى أنه اذا كان اسم لا النافية للجنس مفردا - أى ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف - فإنه يُبنى على ما يُنصب به ، وسبب بنائه تركيبه مع " لا " كخمسة عشر ،ويدخل في ذلك المثنى والمجموع(٣).

إلا أن في((عبارته هنا قصورا ،حيث قال : " فاتحا " ، بل الصواب على ما ينصب به ... ولو قال :" وَرَكِّبِ المفردَ كَالنَّصْبِ لأجاد(٤))).

٥ - وقوله في باب الحال :

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ ،كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

يذكر في هذا البيت أنه يكثر مجيء المصدر النكرة حالا ،إلا أنه

----

(١) شرح أبي حيان ص٣٨.

(٢) شرح المرادى ١/٢٧٣.

(٣) المصدر السابق ١/٣٦٥.

(٤) المصدر السابق ١/٣٦٥.

((لا يتضح من قوله : " بكثرة " أنه ينقاس أو لا ينقاس ،لكن الكثـرة دليل القياس .. فكان ينبغي للناظم أن يبين ذلك ،ولا يأتي بعبارة غير مخلّصة))[١].

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

وَزِيدَ ،وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي ،وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

قوله : والظرفية استبن ببا ... الخ يشير به إلى معنى " الباء " و " في " ، فهما يفيدان الظرفية والسببية ،إلا أن قوله : " وقد يبينان السببا " ((يقتضي أن هذا المعنى فيهما قليل ،وهذا مسلّم في " في " ... وأما الباء فالسببية فيها معنى شهير كثير لا يوصف بالقلة ، فإتيانه بـ " قد " المعطية لمعنى التقليل غير محرر))[٢].

وقد يُرَدّ ذلك بأن " قد " لا تفيد التقليل مع المضارع دائما ، إنْ قد تفيد التحقيق[٣] ،كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾[٤] ،فلعل هذا منه .

٧ - وقوله في باب الاضافة :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَـانٍ أَوَّلاَ تَأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَـلاَ

قال أبوحيان في شرح هذا البيت : ((الثاني هو المضاف اليه ،

---

(١) شرح أبي حيان ص١٨٨.

(٢) شرح الشاطبي ٣/ ٩٣.

(٣) مغني اللبيب ص٢٣٠ ، ٢٣١.

(٤) سورة النور آية ٦٤.

والأول هو المضاف ،يقول : يكتسب المضاف من المضاف اليه تأنيثا ، وشرط فيه المصنف أن يكون مؤهلا للحذف ،أى يجوز حذفه ،يعني حذف الأول ، ويستغنى بالمضاف اليه عنه فيقوم مقامه ،وفي كلامه قصور عن إفهامه هذا المعنى الذى ذكره النحاة))(١).

٨ - وقوله في باب عطف النسق :

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ :. عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

يشير في هذا البيت إلى أن الفاء اختصت بأنها تعطف مالا يصلح أن يقع صلة لخلوه من الضمير الرابط على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير .

إلا أنه اعترض عليه من وجهين :

الأول - أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ، ولم يتكلم على عكسه.(٢)

والثاني - أن كلامه قاصر على الموصول ،مع أنه كما يجرى فيه ، يجرى في كل ما يحتاج لرابط ،كالخبر ،والصلة ،والحال ...

فلو قال :

بِالْفَا اعْطِفَنْ جُمْلَةَ رَابِطٍ عَلَى خَالِيَةٍ مِنْهُ ،وَعَكْسَهُ اقْبَلَا

لَوَفَّى بالمراد .(٣)

---

(١) شرح أبي حيان ص ٢٧٣.

(٢) حاشية ابن حمدون ٢/ ٢٢.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٢.

٩ - وقوله في باب المقصور والممدود :

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ ، كَارْعَوَى ،وَكَارْتَأَى

يشير في هذين البيتين إلى أن الاسم الصحيح اذا استحق الألف قبل آخره ، فان نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسا ، نحو : ارعوى ارعواءً ،وارتأى ارتياءً ،لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفا ،نحو : إحمرّ احمرارا ،واقتدر اقتدارا .(١)

لكن ((تقييده الهمز المبدوء به بالوصل تقييد عائد بنقص في القانون ،لأن كل فعل مبدوء بهمزة زائدة سواء كانت همزة وصل أو همزة قطع ، فمصدره ممدود قياسا ،نحو : أعطى إعطاء ،أو أمضى إمضاء ،... فلو قال :

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِزَائِدِ الْهَمْزِ كَأَعْطَى وَارْتَأَى

لعَمَّ ،وكان أكثر فائدة).(٢)

---

(١) شرح المكودي ص ١٩٤.
(٢) شرح الشاطبي ٤/ ١٨٧.

ثالثا - الإيهام في العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ   جَرًّا ، وَنَصْباً ، بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

قوله : " في جميعها " ، الضمير يعود على المثنى ، وما ألحق به ، أي أن المثنى وما أُلحق به ينصب ويجر بالياء ، وأن هذه الياء خليفة الألف الذى هو علامة الرفع .

لكن اعتُرض عليه بأن قوله : " تخلف " ((يوهم أن اليـاء تكون في الرفع ، والألف تكون في الجر والنصب ، لأن الخلف يقع موقـع ما هو خلف عنه ، وذلك لا يكون فيهما))(١).

وأجيب عنه ((بأن المراد بـ(تخلف) ، أنها تكون في موضعها ، وقائمة مقامها من حيث إنها دالة على مقتضى العامل ، لا في الفرع الخاص الذى ثبت لها))(٢).

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَنُونَ مَجْمُوعٍ ، وَمَا بِهِ الْتَحَقْ   فَافْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ ، وَالْمُلْحَقِ بِـهْ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْتَبِهْ

قال ابن عقيل في شرح هذين البيتين : ((حق نون الجمع ،

---

(١) حاشية ابن سعيد التونسي ١/٩٠ .

(٢) المصدر السابق ١/٩٠ .

وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شذوذا ... ،وحق نون المثنى والملحق به الكسر ، وفتحها لغة ... وظاهر كلام المصنف -رحمه الله تعالى - أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ،بل كسرها في الجمع شاذ ،وفتحها في التثنية لغة))(١).

قال السجاعي : ((ولو قال :

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ ،وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَاكْسِرْ ،وَقَلَّ مَنْ بِفَتْحِهِ نَطَق

لسلم من ذلك))(٢).

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ كَأَنْتَ ،وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

يشير إلى أن الاسم إذا دل على غائب أوحاضر فهو ضمير ، لكن اعترض عليه بأن قوله : "أو حضور" ((فيه إيهام إدخال اسم الاشارة في المضمر ،لأن الحاضر ثلاثة : متكلم ،ومخاطب ،ولا متكلم ولا مخاطب ،وهو المشار اليه))(٣).

لكن قد يعتذر عنه بأنه أفرد بابا لاسم الاشارة ، فزال الايهام،(٤) وقد رد هذا الاعتذار بأن اسم الاشارة ((دخل هنا بحكم الشمول ، ثم أفرده بحكم يخصه))(٥).

أقول : وأحسن ما يجاب عنه بأن الإيهام قد زال بالتمثيل.(٦)

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٧٠.
(٢) حاشية السجاعي ص ٣١.
(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٦.
(٤) المصدر السابق ص ٥٦.
(٥) شرح الشاطبي ١/ ١١٤.
(٦) ينظر شرح الأشموني ١/ ٩٨.

٤ - وقوله في الباب نفسه :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

يشير في هذا البيت الى ضمائر الرفع المتصلة ،وذكر منها ألف الاثنين ،وواو الجماعة ،ونون النسوة ،لكن يؤخذ عليه أنه ((لمّا ذكر أن الألف والنون من ضمائر الاتصال لم يُبين أنها ضمائر رفع ، فأوهم أنها من جملة ضمائر النصب والجر ،وهو إيهام مخل))(١).

وقد يعتذر عنه بأنه لم يشر الى أنها ضمائر رفع اتكالا على فهم ذلك من قوله بعده : " ومن ضمير الرفع ما يستتر ".

قال الشاطبي : ((وهذا اعتذار ضعيف ،فلو قال مثلا :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى

لكان أولى من التمثيل لبيان الخطاب ،أو قال :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا خُوطِبَ أَوْ غَابَ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى

لَتَمَّ له المقصدان)(٢).

٥ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا ،إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

يشير إلى أن عسى تختص بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يُضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ،وجاز تجريدها عن الضمير .

---

(١) شرح الشاطبي ١/ ١٢٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢١.

وذلك نحو : زيد عسى أن يقوم ، فيجوز أن يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد ، وجملة أن يقوم : في موضع نصب بعسى ، ويجوز أن لا يكون في عسى ضمير ، وجملة أن يقوم في موضع رفع بعسى.(١)

إلا أن تخصيص عسى بهذا الحكم يوهم اقتصاره عليها دون اخلولق وأوشك ، وليس كذلك ، لأنهما يشتركان في الحكم معها ، فلو قال : " وَجَرِّدَنْهُنَّ وَارْفَعْ مُضْمَرَا " ليشمل الضمير عسى ، واخلولق ، وأوشك ، لاستقام كلامه ، وجرى على ما ينبغي له.(٢)

٦ - وقوله في باب التنازع في العمل :

وَلَاتَجِىءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ∴ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِـلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ∴ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

معنى البيتين : أنه اذا أهملت الفعل الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع ، فلا تقول : ضربته وضربني زيد ، ولا مررت به ومر بي زيد ، بل يلزم الحذف ، فتقول : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومر بي زيد ، إلا إذا كان المفعول خبرا في الأصل ، فانه لا يجوز حذفه ، بل يجب الاتيان به مؤخرا ، فتقول : ظنني وظننت زيدا قائما اياه.(٣)

الا أن ابن الناظم اعترض على البيت الثاني قائلا :((وقد يُتوهم من قول الشيخ رحمه الله : " بل حذفه الزم " . . . أن ضمير المتنازع فيه

----

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٢.

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٤٠١.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٦.

إذا كان مفعولا في باب ظن يجب حذفه إن كان المفعول الأول ، وتأخيره إن كان المفعول الثاني ، وليس الأمر كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير ، ولو قال بدله :

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم))(١).

ولم يرتض المرادي إصلاح ابن الناظم المبيتَ ، لِأَنَّ قوله : " مفعول حسب " يوهم أن غير مفعول " حسب " يجب حذفه ، وإن كان خبرا ، وليس كذلك لأنْ خبر كان لا يُحذف أيضا بل يؤخر كمفعول حسب ، نحو : زيد كان وكنت قائما إياه ، وهذا مندرج تحت قول المصنف : " غير خبر " ، ولو قال :

بَلْ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمْ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدِ الْتُزِمْ

لَأَجَادَ .(٢)

لكن ذكر الأشموني أن إصلاح المرادي يؤخذ عليه عدم اشتراطه أمن اللبس ـ وهو ما يشترط لحذف الفضلة من الفعل الأول المهمل فكان الأحسن أن يقول :(٣)

وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْيُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِيءْ بِهِ مُؤَخَّرَا

---

(١) شرح ابن الناظم ص٢٥٩.

(٢) شرح المراد ٢/٧٣.

(٣) حاشية الصبان ٢/١٠٦.

أقول : والحق في تقرير هذا الخلاف هو ما ذهب اليه المكودى من أن ابن مالك تجوّز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل ، إذْ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ ،لأنّ كل واحد منهما عمدة في الأصل ،وإذا حُمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله ابن الناظم والمرادى.(١)

٧ - وقوله في باب الاضافة :

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازاً ،نَحْوُ حِينَ جَانِبُذْ

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الْأَفْعَالِ ،كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

يشير في البيت الأول إلى أن ما كان مثل إذْ من الظروف غير المحدودة نحو : يوم ،وحين ،ووقت فإنه يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه إذْ من الجمل الاسمية أوالفعلية.

ويشير في الثاني إلى أنّ إذا لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية، لكنه لم يذكر في "إذا" ما ذكره في "إذ" من أنّ ما كان مثلها في المعنى فهو مثلها في الحكم ،لأنه إذا أريد بالظرف المبهم الاستقبال فإنه يجوز فيه ما لزم في إذا من الاضافة الى الجمل الفعلية، وهو ما لم يشر اليه هنا ،فكان فيه إيهام انفراد إذْ بهذا الحكم دون إذا.(٢)

---

(١) شرح الكودى ص ٧١.

(٢) شرح الشاطبي ٢/٣٧٧.

٨ - وقوله في باب النداء :

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ   أَلْزِمْهُ نَصْباً ،كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ

يذكر في هذا البيت أن الذى يتبع المنادى إذا كان مضافا وغير مقترن بأل ،فانه يجب نصبه ،لكن قوله : "ذى الضم" يوهم أن هـذا الحكم مقصور على تابع المنادى المضموم ،مع أنه في تابع كل منادى مبني على الضم أو نائبه ،نحو : يا زيدان صاحبي عمرو ،ويا زيدون أصحابَ عمرو ، فلو قال : " تابع ذى البناء " لشمل ذلك.(١)

٩ - وقوله في فصل زيادة همزة الوصل :

وَايْمُنُ ،هَمْزُ أَلْ كَذَا ،وَيُبْدَلُ   مَدًّا فِي الاِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

قوله : " همز أل " يشير الى أن همزة أل هي همزة وصل ، وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإن همزة الوصل تُبدل ألفا أوتسهّل ،لكن للاستفهام أدوات كثيرة من جملتها الهمزة وهي المرادة بلا شك ،إلا أنه لم يبين ذلك ،فيوهم أنه يريد الهمزة وسائر الأدوات ...
فكان من حقه أن يحرر العبارة ،فيقول مثلا :

وايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ   مَعْ هَمْزِ الاِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

أو نحو هذا ،فلا يبقى عليه اعتراض.(٢)

---

(١) حاشية ابن حمدون ٢/ ٣٨.

(٢) شرح الشاطبي ٥/ ٢١٨ ، ٢١٩.

رابعا - الاضطراب في العبارة :

فمن ذلـــك :

١ - قوله في باب الموصول :

أَيٌّ كَمَا ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَــفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَــذَفْ

يشير في هذا البيت إلى أن " أي " الموصولة مثل " ما " الموصولة في كونها بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، ويُفهم من قوله " وأعربت ما لم تضف " أن أي لها أربع صور :(١)

احداها - أن تُضاف ويُذكر صدر صِلتها ، نحو :

يعجبني أيهم هو قائـــم .

والثانية - ألاَّ تضاف ولا يُذكر صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أي قائـــــم .

والثالثة - ألاَّ تضاف ويُذكر صدر صلتها ، نحـــو :

يعجبني أي هو قائـــم .

والرابعة - أَنْ تضاف ويُحذف صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أيهـــم قائـــم .

ففي الصورة الرابعة " أَي " مبنية ، ومعربة في الصور الباقية .

لكنّ قوله : " وأُعربت ما لم تضف " يقتضي ظاهره أن أي مُعربة في الصورة الثانية وهي ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، ومبنية في الصور الثلاث الأخرى ، وهذا غير صحيح ، حتى قيل : إن هذا البيـــت أَشْكَلُ بيت في الألفية .(٢)

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٦١ .
(٢) حاشية ابن حمدون ١/ ٦٨ .

وَلِدَفْعِ هذا الاضطراب في عبارة ابن مالك قيل إنّ أحسن مايجاب به عنه أن "ما لم" في قوله : "وأعربت ما لم تضف" بمعنى "إلا"، فيصير المعنى : وأعربت في جميع الصور إلا اذا أُضيفت والحال أن صدر وصلها ضمير محذوف ،فيكون كلامه حينئذ موافقا لما في نفس الأمر.(١)

٢ - وقوله في باب الابتداء :

كَـذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينـًا يُخْبَـرُ

يتحدث في هذا البيت عن أحد المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر وجوبا ،وهو أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر ، نحو : في الدار ساكنها.

وفي هذا البيت اضطراب من حيث كثرة الضمائر ،قال السيوطي :

« وأنت ترى ما في عبارة المصنف هنا من القلاقة ،وكثرة الضمائر المقتضية للتعقيد ،وعسر الفهم ، وكان يمكنه أن يقول كما في الكافية :

وَإِنْ يَعُدْ لِخَبَرٍ ضَمِيرُ   مِنْ مُبْتَدًا يُوجَبْ لَهُ التَّأْخِيرُ »(٢)

أمّا ابن غازى فقد أصلحه بقوله : « وهذا البيت مع تعقيده ، وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِنْ مُبْتَدًا وَمَالَهُ التَّصَـدُّرُ »(٣).

---

(١) حاشية ابن حمدون ١/ ٦٨.

(٢) البهجة المرضية ص ٢٩.

(٣) حاشية الخضرى ١/ ١٠٣.

وقد اعتذر المرادى عن ابن مالك بأن هذا الاضطراب سببه ضيق النظم.(١)

٣ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

"ذا" في قوله : "وشرط كون ذا" إشارة الى اسم المكان المشتق من الفعل نحو : مجلس ، ومرمى ، فشرطُ نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه ، نحو : جلست مجلس زيد ،ولا يخلو هذا البيت من التعقيد .

قال أبو حيان : ((وهذا البيت تركيبه معقّد ،وعبارة النحويين في هذا سهلة ،وهي : أن الفعل يتعدى إلى الأمكنة المشتقة من لفظه)).(٢)

٤ - وقوله في باب الاضافة :

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

يشير في هذا البيت إلى أنه قد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف ، إلا أن في قوله : "وربّما جروا" بعضَ قلق ،والأَوْلى أَنْ لو قال : وربما أبقوا جر المضاف إليه ،لأنّ قوله : "جروا" يُعطي تجديد الجر بعد الحذف وليس كذلك ، بل هو الجر الأَوّل الموجود قبل الحذف .(٣)

----

(١) شرح المرادى ٢٨٦/١.

(٢) شرح أبي حيان ص ١٥١.

(٣) شرح الشاطبي ٤٠٢/٢.

خامسا - عدم الدقة في اختيار بعض الألفاظ :

فمن ذلـــك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ   وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِم

عرّف ابن مالك الكلام في الشطر الأول ،ثم ذكر أقسام الكلم في الشطر الثاني ،وهي : الاسم ، والفعل ،والحرف ، الا أنه أخذ عليه قوله : "ثم حرف" ،أنه ((ليس بجيّد ،لأنّ ثُم للتراخي ، وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء ، فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة بلا تراخ يُعقل في شيء من الأقسام ،فلا يحسن أن تقول : العدد فرد ثم زوج ،ولا:الانسان رجل ثم امرأة))(١).

وقد أجيب عن ذلك من وجهين :

الأول - أنه قد يكون استعمل "ثم" بمعنى الواو ،وعلى ذلك معظم الشراح (٢).

والثاني - أن يكون أتى بـ "ثم" للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل ،لكونه فضلة (٣).

والجواب الأوّل هو الأولى (٤) ،لأنّ "ثم" قد تأتي أحيانا بمعنى الواو ،

---

(١) شرح أبي حيان ص ٣.

(٢) ينظر شرح المرادى ١/ ٢١ ،والبهجة المرضية ص ٤ ،والاشموني ١/ ١٨ ، والمكودى ص ٦.

(٣) ينظر شرح المرادى ١/ ٢١ ،وشرح الشاطبي ١/ ١٧.

(٤) شرح المرادى ١/ ٢١.

ولأنه ((لا معنى للتراخي بين الأقسام ،ويكفي في الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ،ووقوعه طرفا))(١).

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا ،هُوْ وَأَنْتَ ،وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

يشير في هذا البيت الى ضمائر الرفع المنفصلة ،وهي : أنا ،ونحن ، وأنت ،وأنت ،وأنتما ، وأنتم ،وأنتن ، وهو ،وهي ،وهما ،وهم ،وهن. الا أن ((تسميته " ذو ارتفاع " ليس بجيد ،لأن الضمائر مبنية ،لكنه يحكم على موضعها بالاعراب))(٢).

٣ - وقوله في باب اسم الاشارة :

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ بِذِي ،وَذِهْ ،تِي ،تَا ،عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

يشير إلى أن المفرد المذكر يُشار اليه بالاسم ذا ،والمفردة المؤنثة بالأسماء : ذي ،وذِهْ ،وتي ،وتا . لكن ،كان ((الأَوْلى للناظم أن يعبّر بالمؤنث بدل الأنثى ... لأن التعبير بالأنثى يقتضي أنه لا يُشار بها إلا للمؤنث الحقيقي ،مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقي يشار بها للمجازى ... ولو عبر بالمؤنث لشمل المجازى))(٣).

----

(١) شرح الأشموني ١/١٨.

(٢) شرح أبي حيان ص١٧.

(٣) حاشية ابن حمدون ١/٥٩.

٤ - وقوله في باب إنَّ :

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنّْ   مِنْ دُونِ لَيْتَ ،وَلَعَلَّ ، وَكَأَنّ

يشير الى أن حكم أن المفتوحة الهمزة ولكن في العطف على اسمهما هو حكم إنّ المكسورة الهمزة ، نحو : علمت أنّ زيدا قائم وعمرو ، برفع عمرو ،و نصبه .(١)

أما ليت ،ولعل ،وكأنّ فلا تشترك مع إنّ في هذا الحكم.

إلاّ أنه ((لا وجه للتعبير بالإلحاق ،ولذا ... صوابه أن يقول :

وَمِثْلُهَا فِي ذَاكَ لَكِنَّ وَأَنّْ   وَامْنَعْهُ فِي لَيْتَ وَلَعَلّ وَكَأَنّْ))(٢).

٥ - وقوله في باب الفاعل :

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاّ فُضِّلاَ   كَمَا زَكَا إِلاّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَفَصْلٍ وَمَعْ   ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

يشير في البيت الأول إلى أنه إذا فُصل بين الفعل والفاعل المؤنث بإلا ،لم يجز إثبات تاء التأنيث عند الجمهور . نحو : ما قام إلا هند .

----

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٢٧ بتصرف.

(٢) حاشية ابن حمدون ١/١٠٨.

ويشير في البيت الثاني إلى أنّ التاء قد تُحذف من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصْل ،وهو قليل ،نحو : قال فلانة .

وفي البيت الثالث يشير إلى أنه يجوز في نعم وأخواتها - اذا كان فاعلها مؤنثا - إثبات تاء التأنيث وحذفها ،نحو : نعم أو نعمت المرأة هند.(١)

لكنّ ((تعبيره بالحذف ... غيرُ سديد ،لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حُذفت وليس كذلك ،والأولى أنْ يُعَبِّر بالترك ،كما عَبَّرَ به في قوله : وقد يُبيح الفصلُ تَرْكَ التّاءِ في ...)).(٢)

٦ - وقوله في الباب نفسه :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

يشير إلى أنّ الأصْل في الفاعل التقدم على المفعول ،والمفعول الأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل .

لكن ((ذِكره الاتصال في الفاعل ،والانفصال في المفعول ليس بعبارة معتادة للنحاة ،وإنما عبارتهم أن يقولوا : أصل الفاعل أن يتقدم على المفعول ،وأصل المفعول أن يتأخر عن الفاعل)).(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٨٩ بتصرف .

(٢) حاشية ابن حمدون ١/ ١٢٦.

(٣) شرح ابي حيان ص ١٠٥.

٧ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

يشير في هذين البيتين إلى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان .. أو مختصا ، وأمّا اسم المكان فلا يقبل النصبَ منه إلا نوعان : أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر.(١)

إلا أنه أُخذ عليه قوله : " صيغ من الفعل ". قال المرادى :

((فإنْ قلت : ما يعني بالفعل في قوله : " وما صِيغَ من الفعل " ؟ قلت : ظاهر كلامه أنّه الفعل الصناعي ، لِقَوله : "كمرمى من رمى" ، وليس ذلك بجيد ، لأنه لم يُصَغ من الفعل ، وإنما صِيغ من المصدر ، وإن حُمل على الفعل اللغوى وهو المصدر فهو صحيح ، لولا أنّ قوله : " من رمى " يُبعده)).(٢)

وقد أُجيب عنه من وجهين :

الأول - أن في الكلام حذفا ، ((والتقدير : مِن مادة الفعل ، ومن مادة رمى ... ويؤيده قوله فيما سبق(٣) : وكونه أصلا لهذين انتخب)).(٤)

----

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٤ بتصرف.

(٢) شرح المرادى ٢/ ٩٣.

(٣) في باب المفعول المطلق حيث قال :

اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ
بِمِثْلِهِ أَوْفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

(٤) حاشية السجاعي ص ١٦١.

والثاني - أن قوله : " مرمى من رمى " ((يُقرأ " مرمى " بالاضافة الى " مَنْ " بفتح الميم ،فيكون التقدير : كمرمى الشخص الذى رمى ، والفعل المصرح به على كل حال لغوى ،ومرمى اسم مكان من الرمى))(١).

لكن ذلك قد يُرَدُّ بأنه خلاف الرواية (٢) ،وعليه ،فان الجواب الأوّل هو الأولى.

٨ - وقوله في باب التعجب :

وَصَوْغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ ،تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

أشار ابن مالك في هذين البيتين إلى الشروط التي يجب توفرها في الفعل الذى يُصاغ منه فِعْلَا التعجب ،ومن هذه الشروط أن لا يكون الوصف من الفعل على وزن أفعل ،نحو : أشهل ، وهو قوله : " وغير ذي وصْف " .

لكن اعتُرِض على ذلك بأنه يَرِدُ عليه : عَمِيَ قلبُه فهو أعمى ، لأنّ " أعمى " تأتي صفة ،واسم تفضيل .

قال السجاعي : ((قال ابن هشام : مرادُه بالوصف وصْف لغير التفضيل ،ولو قال : وغير لون أو عيب خلص من كل إشكال ،

---

(١) حاشية ابن حمدون ١/ ١٥٥.
(٢) شرح المكودى ينظر الحاشية ص ٧٨.

وكان ضَبْطًا للحُكم بِمَحَلِّ العلة ، فانه يَرِدُ على عبارته : عَمِيَ قلبه فهو أعمى ، وفي التّنزيل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ (١) ، فإن الأُولى صفة كأحمر ، والثانية أفعل تفضيل)) (٢).

---

(١) سورة الاسراء آية ٧٢.

(٢) حاشية السجاعي ص ٢٢١.

سادسا - الحشو في بعض الأبيات :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ   وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمّْ   وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

الضمير في " واحده " يعود على الكلم في البيت الذى قبله ،أى أن واحد الكلم : كلمة ،والقول أعم من الكلمة والكلام والكلم ،والكلمة قد يُقصد بها الكلام في اللغة ،فيقال : هذه كلمة فلان أى خطبته أوقصيدته .

لكن اعتُرض عليه في قوله : " وكلمة بها كلام قد يؤم " بأن ذلك كالحشو بالنسبة إلى علم النحو ،وإنما هومن علم اللغة (١) ،حتى قيل : إنّ ذِكر هذه المسألة من عيوب الألفية التي لا دواء لها. (٢)

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

فالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ∴ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ∴ ثَلاَثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا

يشير في هذين البيتين إلى أن الرفع يُقدر في الألف ،والواو ، والياء ،وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها ،وأن النصب يظهر

---

(١) شرح أبي حيان ص ٣٠

(٢) الأزهار الزينية ص ٠٦

في الياء ،والواو ،ويقدر في الألف [(١)] ،فقوله : " تقض حكما لازما " حشو لا طائل من وراءه.[(٢)]

٣ - وقوله في باب كان :

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

يشير الى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ،ويدخل تحت هذا قسمان :[(٣)]

أحدهما - ما كان النفي شرطا في عمله ،نحو : ما زال وأخواتها ، فلا تقول : قائما ما زال زيد.

والثاني - ما لم يكن النفي شرطا في عمله ،نحو : ما كان زيد قائما ، فلا تقول : قائما ما كان زيد.

وقد اعتُرض عليه في قوله : " فجيء بها متلوة لا تالية " بأنه حشو وتكرار ،قال الشاطبي : ((ومن عادة الناظم -رحمه الله - أن لا يأتي في هذا النظم بحشو ولا تكرار ،كيف وهو مِن شُحِّه بالألفاظ يلتزم في أكثره الشذوذات ... فإنه كان يجزئه أن يقول : فجيء بها متلوة من غير زيادة)).[(٤)]

وقد يُعتذر عنه بأنه أتى بالزيادة تنبيها ،كأنه قال : لا تالية كما يزعمه من خالف.[(٥)]

---

(١) شرح ابن عقيل ٨٥/١.
(٢) شرح ابي حيان ص ١٤.
(٣) شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.
(٤) شرح الشاطبي ٣٤٩/١.
(٥) المصدر السابق ٣٤٩/١.

٤ - وقوله في باب ظن :

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ "تَقُولُ" إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

معنى البيتين : أن القول يجوز إجراؤه مجرى الظن ، فينصب مفعولين لكن بشروط ؛ الأول : أن يكون مضارعا ، والثاني : أن يكون للمخاطب ، والثالث : أن تدخل عليه أداة استفهام ، والرابع : أن لا يفصل بين الفعل ومعموله بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين .(١)

إلا أن ((قوله : "وإنْ ببعض ذى فصلت يحتمل" ، حشو لا يعطي زيادة فائدة على ما يُفهم له من الشطر الذى قبله ، لأنَّ قوله : "ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أوعمل" يبيّن أنّ الفصل بهما محتمل)).(٢)

٥ - وقوله في باب الاشتغال :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

يشير في هذا البيت إلى أن كل اسم لم يُوجد معه ما يوجِب نصبه ، ولا ما يوجِب رفعه ، ولا ما يرجّح نصبه ، ولا ما يُجوّز فيه الأمرين ، يجوز فيه الرفع والنصب ، والمختار الرفع ، نحو : زيد ضربته ، فيجوز رفع زيد ونصبه ، والمختار رفعه ، لأنّ عدم الاضمار أرجح من الإضمار .(٣)

---

(١) ينظر شرح المكودى ص ٥٥ .

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٤٩١ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٤٠ .

لكن قوله : " فما أبيح افعل ودع ما لم يبح " يُؤخذ عليه ((أنه زائد بغير فائدة ،لأنه قد تقدم له ما يُباح فأباحه ،وما لا يباح فمنعه ، فتقرر ذلك المعنى بعد تكرر يأباه نظمه المبني على عدم الحشو ، إنْ كان فيه يجتزئ بأدنى إشارة . . . حتى يرتكب كثيرا من الحذف الاضطراري . . . فكيف يأتي بشطر لا معنى له))[١].

والعذر عنه من وجهين :

الأوّل - ((أنّ ما أُجيز في هذا القسم وما قبله فجائز التكلم به والقياس فيه وإن كان قليلا ،فزيد ضربته: الوجه فيه الرفع ،والنصب مرجوح ،ولكنه مقيس))[٢].

والثاني - ((أن يكون قصده التنبيه على ما تقدم له في حيثما[٣] ،إذْ ما كان مثله لا يجوز في الكلام))[٤] أي الرفع بعد حيثما .

٦ - وقوله في باب التنازع في العمل :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ،وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

يشير في هذا البيت إلى أنه ((إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه ،فأعملْ المهمل في ضمير الظاهر ،والتزمْ الاضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه))[٥].

---

(١) شرح الشاطبي ٥٢/٢

(٢) المصدر السابق ٥٢/٢

(٣) وهو قوله : وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا
يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(٤) شرح الشاطبي ٥٣/٢

(٥) شرح ابن عقيل ١٦٠/٢.

لكن اعترض عليه أبو حيان بأن قوله : " والتزم ما التزما " حشو.(١)

وُرُدّ هذا الاعتراض من ثلاثة أوجه(٢) :

الأول - أن يكون المراد : والتَزمْ ما التُزِم من مطابقة الضمير للظاهر.

والثاني - أن يكون المراد : والتزم ما التزم مما سيذكره من وجوب حذفه من الأول في بعض الأحوال ، وتأخيره في بعضها.

والثالث - أن يكون المراد : والتزم ما التزم ، وهو العمدة فلا تحذف بخلاف الفضلة ، فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثاني ، وهو حسن.

٧ - وقوله في باب حروف الجر :

عَلَى لِلِاسْتِعْلاَ ، وَمَعْنَى فِي ، وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ ، وَعَلَى كَمَا " عَلَى " مَوْضِعَ " عَنْ " قَدْ جُعِلاَ

يشير في هذين البيتين إلى أنّ " على " لها ثلاثة معان :
الاستعلاء ، ومعنى في ، ومعنى عن ، وأنّ " عن " لها ثلاثة معان :
التجاوز ، ومعنى بَعْد ، ومعنى على .

فأُخذ عليه أنه ذكر أنّ " على " بمعنى " عن " ، و" عن " بمعنى " على " ، وهذا حشو ، قال أبو حيان : ((وقول الناظم : "كما على موضع عن قد جعلا" ، حشو لا حَاجَةَ إليه ، لأنه قد عُلم ذلك من قوله :

----

(١) شرح أبي حيان ص ١٣٢.

(٢) شرح المرادي ٢/ ٦٧ بتصرف.

" على الاستعلا ومعنى في وعن " ،وأرجوزته هذه مبنية على الاختصار)).(١)
واعتُذر عنه بأن " فيه إشارة للحمل والمعادلة ".(٢)

٨ - وقوله في باب أبنية المصادر :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالَا أَوْ فَعَلَانَاً فَادْرِ أَوْ فُعَالَا

يشير في هذا البيت الى إن مصدر فَعَل اللازم يأتي على وزن فُعُول قياسا ، نحو : قعد قُعُودا ،بشرط أن لا يكون مصدره على فِعَال أو فَعَلان ،أو فُعَال .(٣)

وقوله : " فَادْرِ " ،حشو(٤). لا فائدة فيه.

٩ - وقوله في باب التعجب :

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

يشير إلى أن فعلي التعجب لا يتصرفان ،وقوله : " قِدْما " حشو.(٥)

---

(١) شرح أبي حيان ص ٢٥٢.
(٢) شرح المكودى ص ٩٧.
(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ١٢٤.
(٤) شرح أبي حيان ص ٣٤٣.
(٥) المصدر السابق ص ٣٧٤.

١٠- وقوله في باب العطف :

وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الْجَلِي

يشير في البيت الأول إلى أن " بل إذا وقعت بعد مصحوبي لكنْ وهما النفي والنهي كانت بمنزلة لكنْ في تقرير حكم ما قبلها وجَعْل ضده لما بعدها ،نحو : ما قام زيد بل عمرو (١).

ويشير في البيت الثاني الى أن بل إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر ،فانقل بها حكم ما قبلها لمابعدها ،مثال الخبر : قام زيد بل عمرو ،... ومثال الأمر : إضرب زيدا بل عمرا (٢).

لكن أُخذ عليه قوله :" والأمر الجلي " ،حيث قيّد ((الأمر بكونه جليا ، وهذا حشو لا فائدة فيه ،وأيضا فهو حشو مُخل ،إنْ يقتضي أنّ الأمر إذا لم يكن جليا ظاهرا فلا يعطف بها فيه ،وليس كذلك ، لأنّ التحضيض يجوز العطف بها بعده ،فتقول : هلا أكرمت زيدا بل عمرا ،وكذلك العرض ،نحو: ألَا أكرمت زيدا بل عمرا ، على الغلط والنسيان وغيرهما ،كما قلت : أكرم زيدا بل عمرا))(٣).

لذا فإن ((الجلي ليس بقيد متحرز به ،وإنما أتى به حشوا ،وقد يندر من الناظم مثل هذا لضيق المجال في الشعر))(٤).

---

(١) شرح المكودى ص ١٤٤.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٥.

(٣) شرح الشاطبي ٣/١٨٧.

(٤) المصدر السابق ٣/١٨٧.

المبحث الثاني: ما فات ابن مالك في الألفية.

مدخـــل :

لا ريب في أن ألفية ابن مالك تعد من المنظومات النحوية الشاملة لأبواب النحو ومسائله ،فهي - وإن كانت اختصارا للكافية الشافية - قد جاءت وافية جامعة ،يستنير بها المبتدئ ،ويستعين بها المقتدى . لكنّ ذلك لا يعني أن ابن مالك استوفى فيها جميع الأبواب والمسائل النحوية ، إذ أنه محال عادة أن يكون كتاب جامعا لعلم من العلوم .(١)

على أن الذى فات ابن مالك في ألفيته أكثره من المسائل المتعلقة بالأبواب النحوية ،أما الأبواب العامة فلم ينقصه منها غير الشيء القليل ، فهو لم يخصص لبعضها بابا مستقلا ،وإنما ذكر بعض أحكامها في الأبواب الأخرى.

ولقائل أن يقول : إن ابن مالك قد احترز من هذا النقص بقوله في آخر الألفية :

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ　　　نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

فهو قد نص على أنه لم يدّع حصر جميع الأبواب والمسائل ،وأنه لم يذكر إلا المسائل المهمة الكثيرة الفائدة . وبذلك يسقط اعتراض من يعترض عليه بأنه قد فاته في الألفية بعض الأبواب والمسائل .

فالجواب عن ذلك من عدة وجوه :

أولا - إن ابن مالك ما نظم ألفيته إلا ليسهّل قواعد النحو وأحكامه ،

---

(١) حاشية ابن حمدون ١/ ١٤.

بحيث إذا قرأها طالب النحو لا يحتاج معها إلى غيرها ،فاذا تخلّلها النقص فإنه قد يزهد فيها ،ويحتاج إلى غيرها.

ثانيا - إن قوله : " نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَل " ،ليس معناه أنه جاء بكل المسائل المهمة ،بل قد فاته من هذا المهم أشياء كثيرة . كما سيتبين في هذا البحث .

ثالثا - إن ما يراه ابن مالك من المسائل غير مُهم ،فأغفل ذكره ، قد يراه غيره مهما جدا ،وينبغي ذكره ،خاصة أن المفهومات تختلف باختلاف أصحابها ،وتتبدل تبعا لتبدل الزمان والمكان.

رابعا - إن قوله في آخر الألفية : " نظما على جل المهمات اشتمل " يناقض قوله في أولها :

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

حيث نص على ((أن قصيدته هذه محتوية من النحو على جميع مقاصده ، لقوله : "مقاصد النحو" ،وهذه صيغة عموم تفيد الاحتواء من المقاصد على جميعها))(١).

مما جعل العلماء يلتمسون له العذر بالتوفيق بين هذين البيتين ، لدفع التناقض . فمما قالوه(٢) :

أولا - أن يكون قوله : " مقاصد النحو " عاما أريد به خاص قرينته

---

(١) شرح الشاطبي ١/٨٠.

(٢) حاشية ابن حمدون ١/١٤ ، ٢/٢٠٨ بتصرف.

ما يأتي من الأبواب والمسائل التي أوردها ،لوجود مانع صده عما قصده.

ثانيا - أو أن يكون قوله هذا محمولا على المبالغة والادعاء ،لأنه في مقام مدحها ،وما يأتي إخبارا بالواقع.

ثالثا - أو أن يكون قوله هذا على حذف مضاف ،والتقدير : جُلّ مقاصد النحو.

رابعا - قيل : إن أحسن ما يُعتذر به عن الناظم هو أنه أراد في بداية نظم الألفية أَنْ يأتي بجميع الأبواب والمسائل ،لكنه لمّا علم أنه لم يتيسر له ذلك -إذ لا يمكن الاحاطة بجميع المقاصد -أخبر في آخرها بالواقع.

وعليه ،فان الاعتراض على ابن مالك بأنه قد فاته في الألفية بعض الأبواب والمسائل ،لم يزل قائما ،وأن قوله : " نظما على جُلّ المهمات اشتمل " لا يبرر له هذا النقص.

على أنني لم أدّع في هذا البحث حصر كل ما فاته ،وانما أوردت ما تيسر لي جمعه . على النحو التالي :

<u>أولا - ما فاته من الأبواب والفصول :</u>

١ - لم يخصص بابا للمفعول به كباقي المفاعيل ،بل ذكر بعض أحكامه في باب الفاعل ،وبعضها الآخر في باب تعدى الفعل ولزومه .

٢ - لم يفرد بابا أو فصلا مستقلا لاسم المفعول كما فعل في اسم الفاعل ،وانما ذكر أحكامه مع اسم الفاعل .

٣ - لم يخصص فصلا لصيغ المبالغة ،فقد اكتفى بضمها الى اسم الفاعل .

٤ - لم يخصص فصلا للتنوين وأحكامه وأنواعه.

٥ - لم يخصص فصلا لالتقاء الساكنين .

٦ - لم يفرد لأدوات الاستفهام بابا مستقلا بها على الرغم من أهمية هذا الباب ، فقد ذكر بعض الأدوات في اسم الموصول ،وأفرد لـ " كم " فصلا خاصا بها ،مقترنة بـ " كأين وكذا ".

٧ - كذلك لم يخصص للقسم بابا مستقلا على الرغم من أهميته ،وانما ذكر أحكامه متفرقة في باب الابتداء ،وان وأخواتها، وحروف الجر ،وغيرها.

٨ - كذلك لم يفرد بابا مستقلا للجمل التي لها محل من الاعراب ، والجمل التي لا محل لها من الاعراب ،على الرغم - أيضا - من أهمية هذا الباب ،وانما جاء ذكرها عرضا في بعض الأبواب الأخرى كالنعت والحال.

ثانيا - ما فاته من المسائل المتعلقة ببعض الأبواب :

أولا : في باب المعرب والمبني :

١ - بناء الماضي والأمر ،وذلك عند قوله :

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَـا　　　وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَـا

حيث ذكر ((أن فعل الأمر والماضي مبنيان ،ولم يبين على ما يبنيان عليه))(١).

---

(١) شرح أبي حيان ص ٦٠

٢ - شروط اعراب الأسماء الستة ،وذلك عند قوله :

وَشَرْطُ ذَا الْأَعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا

لِلْيَا ،كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

فذكر أن الأسماء الستة ترفع بالواو ،وتنصب بالألف ،وتجر بالياء ، بشروط ذكر منها اثنين ،وهما : أن تكون مضافة ،وأن تكون مضافة الى غير ياء المتكلم. وترك شرطين آخرين ،وهما : أن تكون مكبرة ،وأن تكون مفردة.

لكن اعتُذر عنه بأنه ((قد علّق الحكم على ما لفظ به ،وقد لفظ بهما مفردة مكبرة ،فاكتفى بذلك))(١).

ورُدّ هذا الاعتذار بأنه قد ((نص على تلك الشروط في جميع كتبه المطولة والمختصرة ،فالأولى التنصيص عليها هنا))(٢).

ثانيا : في باب النكرة والمعرفة :

١ - لم يذكر ضمير المتكلم ،والمخاطب ،والمخاطبة عند قوله :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ ،وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

قال الشاطبي : ((فلو قال بعد ذكر الألف والواو والنون :

" ولِلْحُضُورِ التَّا كَقُمْتُ قُمْتَا قُمْتِ ،وَلِلْفُرُوعِ قَدْ نُبِّهْتَا "

أو غير ذلك . مما يُعطي فيها بيانا لتم مقصده))(٣).

---

(١) شرح المرادي ١/ ٨١.

(٢) حاشية ابن حمدون ١/ ٣٤.

(٣) شرح الشاطبي ١/ ١٢٠.

٢ - لم يذكر من ضمائر النصب والجر إلا ما دل على المفرد المذكر ، ((ولم يذكر من ضمائر المؤنث إلا الياء في " سليه " ، فترك اختلافها بحسب التثنية والجمع والتأنيث)).(١)

فلو قال مثلا ((بعد بيان أن لفظ ما جر كلفظ ما نصب :

فَالنَّصْبُ نَحْوُ : عَنِّي وَعَنْهُ عَنْكَ ،وَالْبَاقِي رُزِقْتَ فَهْمَــــهُ

لم يخل من بيان الفروع كما فعل في الضمائر المنفصلة ،ويحصـــل بذلك بيان ضمائر الجر ،لقوله : وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ)).(٢)

٣ - ذكر ابن مالك بعض المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوبا ،في قولـه :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ∴ كَافْعَلْ ،أُوَافِقْ ،نَغْتَبِطْ ،إِذْ تَشْكُــرُ

ولم يذكر مواضــع استتار الضمير جوازا ،وهي : في فعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا ،وفي الصفة ،واسم الفاعل ،واسم المفعول، وفي اسم الفعل للماضي.(٣)

----

(١) شرح الشاطبي ١/ ١٢٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢٠ ، ١٢١.

(٣) شرح المرادى ١/ ١٣٤.

ثالثا : في باب الموصول :

تحدث في هذا الباب عن الموصولات الاسمية ، ولم يذكر الموصولات الحرفية ، وهي : أَنْ ، وأَنّ ، وكي ، وما ، ولو [١] . حيث لم يتعرض لها ابن مالك في هذا الباب ولا في غيره من حيث هي موصولات ، بل من حيث لها أحكام أُخر ، ما عدا "لو" المصدرية ، فإنه أهمل ذكرها في هذا النظم لعدم شهرتها عند النحويين ، إذ الأكثر لم يتكلموا عليها ، وذَكَر سائر الموصولات الحرفية في أبوابها لكنه لم يُخْلها من التنبيه على الموصولية فيها . [٢]

ولعل سبب عدم ذكرها في هذا الباب هو أنها ليست من المعارف فأهمل ذكرها . [٣]

رابعا : في باب الابتداء :

قال المرادي : « لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وذكر في غير هذا الكتاب أربعة مواضع :

الأول - ما أُخبر عنه بنعت مقطوع .

والثاني - ما أُخبر عنه بمخصوص نعم .

والثالث - ما أُخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله ، نحو : سَمْعٌ ، وطاعة .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٣٨ .

(٢) شرح الشاطبي ١/١٨٢ بتصرف .

(٣) البهجة المرضية ص ٢٠ .

والرابع - ما أُخبر عنه بصريح في القسم ،كقولهم : في ذمتي لأفعلن ، وقد ذكر الأولين في هذا النظم في موضعهما)).(١)

وقد يعتذر عنه ((بأن الحذف في النعت المقطوع قد ذكره في باب النعت ... وفي باب نعم وبئس ذكر حذف المبتدأ المخبر عنه بالمخصوص ... وما عدا هذين فهو من القليل).(٢)

خامسا : في باب الفاعل :

بعض أحكام المفعول به.

تتبع الشاطبي الأحكام والمسائل التي لم يذكرها ابن مالك والتي تتعلق بالمفعول به ،ثم قال في ختام حديثه : ((فإن قيل : إنّ هذا المختصر لم يُبْن على الاستيفاء ،وإنما بُني على الاختصار ،وذكر مشاهير الأصول والمسائل ... ، قيل هذا ليس بعذر ... ومن شرطه في هذا النظم أن يأتي بالقواعد موفاة ،وبالمسائل محررة ،وليس من شرطه أن يذكر جميع مسائل النحو بإطلاق ... فالحاصل أن في هذا الفصل تقصيرا كثيرا)).(٣)

أقول : كان الأولى أن يخصص ابن مالك للمفعول به بابا أو فصلا مستقلا يستوفي فيه أحكامه ومسائله ،كما فعل في بقية المفاعيل.

---

(١) شرح المرادي ١/ ٢٩٣.

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٣٢٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٥٤٣.

سادسا : في باب المفعول فيه :

ذكر ابن مالك واحدا مما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وذلك في قوله : "وقد ينوب عن مكان مصدر " ، وهناك أشياء أخرى تنوب عنه لم يذكرها ، نحو : بعض ، وكل ، وصفة الظرف وغير ذلك.(١)

سابعا : في باب الاستثناء :

١ - لم يبيّن فيه مقدار المستثنى ، ولا شرطه ، ولا شروط المستثنى منه.(٢)

٢ - لم ينبه على أنّ " إلا " تأتي صفة بمعنى غير(٣) ، قال الشاطبي :

((لم يتعرض هنا للوصف بإلا ، ولا تكلم فيه ، وهو فصل يجب التنبيه عليه ، وليس من الأحكام الأقلية التي يباح لمثله إغفالها ، بل هي من الجلائل التي لا غِنى عن ذكرها))(٤).

ثامنا : في باب الصفة المشبهة :

قال أبوحيان : ((وقد أغفل الناظم كثيرا من أحكام هذه الصفة المشبهة في هذه الأرجوزة ، بالنسبة لها ، وبالنسبة الى معمولها ، وبالنسبة الى تابعها))(٥).

تاسعا : في باب التعجب :

وذلك في قوله :

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ "ما" تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

---

(١) شرح ابن عقيل (الحاشية) ٢/٢٠٠.
(٢) شرح أبي حيان ص١٥٩.
(٣) مغني اللبيب ص٩٩.
(٤) شرح الشاطبي ٢/ ١٧١.
(٥) شرح أبي حيان ص ٣٦١ ، فقد ذكر أبوحيان ما فات ابن مالك من هذه الأحكام ، ينظر ص ٣٦١ ومابعدها.

فلم يتعرض الناظم للكلام على ماهية " ما " ،ولا على إعرابها.(١)

عاشرا : ما فاته في باب عطف البيان :

قال المرادى : استدرك على المصنف أمور ينفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها(٢):

الاول - أن يفتقر الكلام الى رابط ،ولا رابط الا التابع ،نحو : هند ضربت الرجل أخاها .

الثاني - أن يضاف أفعل التفضيل الى عام ، ويتبع بقسميه نحو :زيد أفضل الناس الرجال والنساء ،أو النساء والرجال .

الثالث - أن يتبع الموصوف به أيضا بمضاف ،نحو : ياأيها الرجل غلام زيد .

الرابع - أن يتبع مجرور " أى " بمفضل ،نحو : بأى الرجلين زيد وعمرو مررت .

الخامس - أن يتبع مجرور " كلا " بمفضل ،نحو : كلا الرجلين زيد وعمرو قال ذلك .

الحادى عشر : في باب الاختصاص :

لم يستوف ابن مالك أحكام هذا الباب ،ولذا قال المكودى :

((فقد أجحف الناظم بهذا الباب ،إذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والاعراب))(٣).

---

(١) شرح أبي حيان ص ٢٧٠.

(٢) شرح المرادى ٣/١٨٩.

(٣) شرح المكودى ص ١٥٩.

الثاني عشر : في فصل " لو " :

وذلك عند قوله :

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِّفَا   إِلَى الْمُضِيِّ ،نَحْوُ : لَوْ يَفِي كَفَى

قال الشاطبي : ((ولم يتعرض هنا في " لو " إلى حكم جوابها ، وعلى أي وجه يكون . وليس في مثاله ما يُشعر بذلك ،لأنه لوقصد ذلك لأتى باللام ،لأن الفعل المثبت إذا وقع جوابا لها لحقته اللام غالبا ،وإن كان مضارعا فإنما يقع مقرونا بلم الجازمة ،أو ماض منفي بما ، وما عدا هذا فنادر ،وليس للناظم في هذا كلام ،وهو إخلال بالمسألة ،إذ لا يعرف من كلامه كيف جوابها ،فلو قال :

تُجَابُ بِالْمَاضِي بِلَامٍ أَوْ بِمَا   أَوْ بِمُضَارِعٍ بِلَمْ قَدْ جُزِمَا

لكفى في هذا الحكم ،لأن الغالب على جوابها هذا))(١).

الثالث عشر : في فصل " أما ،ولولا ،ولوما " :

لم يذكر جواب " لولا ،ولوما " ،لأن ((هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين : أحدهما - أن يكونا حرفي تحضيض... والآخر - أن يكونا حرفي امتناع لوجود ،وهو الذى ابتدأ به ،وبهذا المعنى يكونان حرفي شرط كلو ، فلا بد من جواب ،لكنه لم يذكر ذلك ،وهو مما يضطر إلى ذكره ،فكان حقه أن يذكر ذلك))(٢).

---

(١) شرح الشاطبي ٤/ ٢٢.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٢٣.

الفصل السادس

المسائل الخلافية ..
التي نصّ عليها ابن مالك في الألفية .

المدخـــل :

يهدف هذا الفصل من البحث الى بيان آراء ابن مالك واختياراته في الألفيــة ،ومدى موافقته و مخالفته للنحاة.

و قد اقتصرت على المسائل النحوية التي نص عليـها في ألفيتـــه ، وذلك إما بذكره البصريين والكوفيين تارة ،أو بذكر لفظ الخلاف فقـط ، بدون تعيين ،و سبب هذا الاقتصار يعود إلى كثرة هذه المسائل ، إذ لا تكاد تجد بابا واحدا من أبواب النحو تخلو مسائله من الخلاف .

وقد قمت بتصنيف هذه المسائل مرتبة على حسب أبواب النحـــو في الألفيـة .

وفي أثناء عرض المسألة قمت بمايلي :

أولا - اختصار المسألة ،وبيان الخلاف فيها .

ثانيا - التركيز على آراء ابن مالك واختياراته.

ثالثا - عدم ذكر الحجج والأدلة في كل مسألة.

المسألة الأولى

اتصال الضمير وانفصاله في باب :أعطى ،وكان ،وظن

في باب النكرة والمعرفة

قال ابن مالك :

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا
أَشْبَهَهُ ،فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ،وَاتِّصَالَا
أَخْتَارُ ،غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا

أشار الناظم بقوله : (سلنيه) إلى ما يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما ليس خبرا في الأصل ،وهما ضميران ،نحو : (الدرهم سَلْنِيه) ،فيجوز لك في هاء (سلنيه) الاتصال نحو : سلنيه ،والانفصال نحو : سَلْني إياه ،وكذلك كل فعل أشبهه ،نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إيّاه .(١)

وفي قوله : (في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى) أشار إلى أنه إذا كان خبر (كان) وأخواتها ضميرا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ،واختُلف في المختار منهما ،فاختار المصنف الاتصال ، نحو : كنته ،واختار سيبويه الانفصال ،نحو : كنت إياه ،تقول : الصديق كنته ،وكنت إياه .(٢)

أما قوله : (كذاك خلتنيه) فيعني به كل فعل تعدى الى مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل ،وهما ضميران ،والمختار عند الناظم الاتصال ،وسيبويه اختار الانفصال .(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٠٣.
(٢) المصدر السابق ١/ ١٠٤.
(٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٤.

والحق في تقرير هذا الخلاف هو ما ذكره الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد أن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك والرمّاني وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من مفعولي ظن وأخواتها، وذلك من قِبَل أنّ الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب، وقد ورد الاتصال في خبر كان في الحديث، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم ... ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذى استعمله القرآن الكريم باطراد.(١)

ثم إنه قد اعتُرض على ابن مالك في هذه المسألة من أربعة أوجه:

الأول - أن ما اقتضاه قوله: "وصل أو افصل" من التخيير مناقض لما جزم به أولا من أنه إذا تَأَتّى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله(٢)، وذلك في قوله:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ
إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

ورُدّ هذا الاعتراض بأنّ هذه المسألة مُستثناة من القاعدة السابقة فلا تعارض.(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل (حاشية محمد محي الدين عبد الحميد) ١/١٠٥.
(٢) حاشية ابن حمدون ١/٥٠.
(٣) المصدر السابق ١/٥٠.

والثاني - أنّ قوله : " هاء سلنيه " يوهم أنّ هذا الحكم خاص بما إذا كان الضمير " هاء " ، لكون ضمير " أشبهه " عائدا على " سلنيه ". (١)

وأُجيب عن ذلك بأمرين :

الأوّل : أنه لم يرد بقوله " هاء سلنيه " خصوص الهاء ، وإنما أراد المفعول الثاني لـ " سلنيه " كان هاء أوغيرها. (٢)

والثاني : أنّ ضمير " أشبهه " البارز عائد على هاء " سلنيه " لا على " سلنيه " ، فيرتفع الإشكال ، لكن كان المناسب أن يقول : " وما أشبهها ". (٣)

والوجه الثالث من أوجه الاعتراض- أنه ترك ذكر الخلاف في باب أعطى ، والخلاف فيه موجود. (٤)

ورُدّ بأن الخلاف به غير متيقن ، وذلك أن سيبويه لمّا ذكر الاتصال لم يحك غيره ولا نفاه بل سكت عنه ، والسكوت لا يقتضي نفي المسكوت عنه ، فلما كان كذلك ، وكان غير سيبويه قد أجاز الوجهين وليس ذلك إلا بناء على السماع ، وقد وجده الناظم في الحديث ... والحديث عنده عمدة في الاستشهاد به ، بنى على إطلاق إجازة الوجهين من غير إشارة إلى خلاف ، حيث لم يتحقق له خلاف. (٥)

---

(١) حاشية ابن حمدون ١/ ٥٠.

(٢) شرح الشاطبي ١/ ١٣١.

(٣) حاشية ابن حمدون ١/ ٥٠.

(٤) شرح الشاطبي ١/ ١٣٣.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٣٥.

والرابع - أن إطلاقه القول في باب " كنته " ظاهر في شمول ذلك الحكم لكان وأخواتها ،وهو صحيح فيما عدا " ليس " ، فقد حكى ابن هانيء(١) عن النحويين الاتفاق على أن الاتصال فيها ضعيف ، قال : فلو قلت : لستُه على حد كنته لم يكن صوابا .(٢)

وأُجيب عن ذلك بأن " ليس " لم تدخل في كلامه ،لأنه مثّل بكان ،وهي فعل متصرف ،فلا ينتظم المثال إلا ما كان متصرفا ،فخرجت ليس عن مراده ،فلا اعتراض عليه بما لم يتضمنه كلامه.(٣)

وهذا الجواب غير محرر ،لأن " الاجماع الذى ذكره ابن هانيء في ليس وحدها أن الاتصال فيها ضعيف ،وغير مقيس فيه نظر ، إن النحويين إذا ذكروا في هذا الباب " كان " ذكروا معها ليس على مساق واحد ،فإنْ كان في ليس إجماع فهو في "كان " وبالعكس ، وإن كان اختلافا ففيهما جميعا ".(٤)

---

(١) هو محمد بن علي بن هانيء اللّخمي السّبتي ،كان إماما في العربية حافظا للأقوال مستحضرا للحجج ،من مصنفاته شرح التسهيل ،توفي سنة ٧٣٣ هـ " بغية الوعاة ١/ ١٩٢ ".

(٢) شرح الشاطبي ١/ ١٣٤ بتصرف .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٦.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٣٦.

المسألة الثانيـــة

تقدم خبر ليس عليهـــــــا

في باب كــــــان

قال ابن مالك :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي
وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وقع الخلاف بين النحويين في هذه المسألة ،فمنهم من أجـــاز تقديم الخبر ، فتقول : قائما ليس زيد ،و منهم من منعه.

فالذين أجازوا التقديم هم : قدماء البصريين ،والفـــراء ، وتبعهم ابن برهان ،والزمخشري ،والشّلوبين ،وابن عصفور ، وهم مـــن المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبا .(١)

والذين منعوا التقديم هم : جمهور الكوفيين ،والمتأخرون من البصريين ،كالمبرّد ،والزجّاج ،وابن السرّاج ،وابن الأنباري ،وتبعهم ابن مالك.(٢)

واختلف النقل عن سيبويه ،فنسب قوم إليه الجواز ،وقـــوم المنع(٣) ،والصحيح أنه ليس له في ذلك نصّ كما صرّح به ابن الأنبـــاري في الإنصاف .(٤)

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ،ينظر الحاشية ١/ ١٦١.

(٢) الانصاف ١/ ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٧ بتصرف.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٨.

(٤) الانصاف ١/ ١٦٠.

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر المنع ، وبيان أنه المختار ،حيث عبّر بقوله : " اصطُفي " وهو يحتمل أمرين :(١)

أحدهما - أن يريد من اختار المنع من النحويين ، وهم الكوفيون.

والثاني - يحتمل أن يريد نفسه ،أى أني اخترت مذهب المانعين لِمَا قام على صحته من الدليل ،وإن كنت في ذلك مخالفا لجمهور البصريين .

وقيل : كان عليه أن يقول : " أَصْطَفِي " بفتح الهمزة مضارع اصْطَفَى بمعنى أختار ، ليستفاد منه أنه اختار ذلك ،لذا أصلحه ابن غازى بقوله :(٢)

" وَمَنْعَ سَبْقِهِ لِلَيْسَ أَصْطَفِي ".

---

(١) شرح الشاطبي ١/ ٣٥١.

(٢) حاشية ابن حمدون على المكودى ١/ ٩١.

ورُدّ ذلك بأن الصواب تعبيره بـ " اصطُفي " مبنيا للمفعول ، لأنه يقتضي أنّ غيره اختاره وهو صحيح ، ولو عبّر به مبنيا للفاعل كما صُوِّب يبقى العموم هل هو تابع في اختياره أو لا ، وهو بلا ريب تابع لغيره. (١)

أقول : قد نص ابن مالك على مذهبه في الكافية الشافية حيث قال : ((والمنع أحب إليّ ، لشبه " ليس " بـ " ما " في النفي وعدم التصرف)). (٢) كما صرح بذلك في التسهيل ، قال : ((ولا يتقدم خبر " دام " اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح)). (٣)

---

(١) حاشية ابن حمدون على المكودي ١/ ٩١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧.

(٣) التسهيل ص ٥٤.

المسألة الثالثة

١ - نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (ظن) .

٢ - ونيابة المفعول الثاني والثالث في باب (أرى) .

في باب نائب الفاعل

قال ابن مالك :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

. . . .

فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ (أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرْ

وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

وذلك أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل ،كظن وأخواتها ،أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها ، فالأشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الأول ،ويمتنع اقامة الثاني في باب (ظن) ،والثاني والثالث في باب : " أعلم " .(١)

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على أربعة أقوال :

الأول : المنع قطعا ،((سواء ألبس أم لم يُلبس ،وسواء أكان جملة أم لا ، وسواء كان نكرة والأول معرفة أم لا)).(٢)

وهذا مذهب أبي موسى الجزولي ،وابن هشام الخضراوي ،(٣) وأبي حيان .(٤)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٢٥ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٩٢ .

(٣) المصدر السابق ١/٢٩٢ .

(٤) شرح أبي حيان على الألفية ص١١٧ .

الثاني : الجواز ، إذا أُمِنَ اللّبس ،ولم يكن جملة أو شبهها ،والمنع إن ألبس.(١)

وهذا مذهب ابن طلحة ، والسيرافي ،وابن الأنباري ،وابن عصفور ،وابن مالك.(٢)

الثالث : المنع في باب (أعلم) ،وهو مذهب الخضراوي ، والأبّذي ، وابن عصفور .(٣)

الرابع : الاتفاق على منع نيابة المفعول الثالث من باب (أعلم)(٤) .

ونُقل ذلك عن ابن أبي الربيع(٥) ،وابن الناظم(٦) . وقد نُقل فيه خلاف.(٧)

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٦٣.

(٢) شرح التصريح ١/ ٢٩٣.

(٣) أوضح المسالك ٢/ ١٥٣.

(٤)،(٥) شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٦.

(٦) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٣٦.

(٧) شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٦.

رأي ابن مالك :

نص ابن مالك على رأيه هنا ، حيث قال : " ولا أرى منعا " ، وقيّد ذلك بظهور المعنى وعدم اللبس ، فقال : " إذا القصد ظهر " ، وهو بهذا يُوافق الفريق القائل بالجواز مع اشتراط عدم اللبس . كما أنه أشار إلى مذهبه هذا في التسهيل والكافية الشافية ، قال في التسهيل : ((ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن أُمن اللبس ، ولم يكن جملة أو شبهها ، خلافا لمن أطلق المنع في باب ظن وعلم)).(١)

كما نص على ذلك أيضا في الكافية الشافية لكنه لم يشترط فيها أن لا يكون جملة أو شبهها.(٢)

أقول : والراجح عندي هو ما ذهب اليه القائلون بالمنع ، وذلك لعدم ورود السماع به ، كما نص على ذلك الرضي وأبو حيان.(٣)

---

(١) التسهيل ص٧٧

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٠.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٤ ، وشرح أبي حيان على الألفية ص١١٧.

وقد ورد اعتراض على ابن مالك في هذه المسألة من حيث إنــه لم يذكر المفعول الثالث من باب أعلم ، فيقتضي سكوته « أن الثالث تمتنع نيابته اتفاقا ، وليس كذلك »(١).

وردّ ذلك من وجهين :

أحدهما - أن ابن مالك وإن لم يتعرض للثالث تصريحا ، فقد تعرض له التزاما ، وذلك لأن الثالث في باب أعلم هو الثاني في بـــاب علم ، وقد ذكر الثاني ، فلو ذكر الثالث لكان تصريحا بما عُلـــم التزاما ، ففيه شائبة تكرار .(٢)

والثاني أنه لمّا كانت هذه المسألة محل نظر ، حيث إن بعضهم أجـاز إقامة الثاني في باب ظن ، ومنع من إقامة الثالث في باب أعلم ، فترك الناظم محل النظر .(٣)

---

(١) حاشية ابن حمدون ١/ ١٣٤ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٩٣ .

(٣) شرح الشاطبي ٢/ ٢٩ .

المسألة الرابعة

تنازع عاملين في معمول واحد

في باب التنازع في العمل

قال ابن مالك :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ
قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ
وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

معنى ذلك أنك إذا قلت : قام وقعد زيد ، فإن (زيدا) يجوز رفعه بأحد الفعلين السابقين ،ولا خلاف في ذلك ، وإنما الخلاف في أيّهما أولى بالعمل ،الفعل الأول أم الثاني ؟

وقول الناظم : " اقتضيا في اسم عمل" ((يشتمل الرفع والنصب، فقد يطلبان رفعا نحو : قام وقعد زيد ،وقد يطلبان نصبا نحو : رأيت وأكرمت زيدا ،وقد يطلب الأول رفعا والثاني نصبا نحو : قام وأكرمت زيدا ،وقد يكون بالعكس نحو : أكرمت وأكرمني زيد ،فالصور أربع))(١).

فمذهب البصريين أن الفعل الثاني أَوْلى بالعمل ، ومذهب الكوفيين أن الأول هو الأَوْلى بالعمل ،ولكل فريق حجته من القياس والسماع .

---

(١) شرح المرادى ٢/ ٦٤ .

الاختلاف في الاختيار :

واختلف النحاة في ترجيح واختيار أحد المذهبين المذكورين ، فذهب بعض النحاة إلى القول بمذهب البصريين متمسكا بحجة الكثرة في السماع ، قال المرادى : ((والصحيح مذهب البصريين ، لأنّ إعمال الثاني هو الأكثر ، وإعمال الأول قليل)).(١)

وذهب أبو ذر الخُشني إلى التفصيل ، فقال : ((إن كان إعمال الثاني يؤدى إلى الإضمار في الأول فيُختار إعمال الأول ، وإلا فيُختار إعمال الثاني)).(٢) وقيل هما سيّان ، لأنّ لكل منهما مرجحا.(٣)

رأي ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف ، ولم يبين رأيه ، حيث قال :

" والثان أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم ".

إلا أنه قد يفهم مذهبه - وهو موافقة البصريين - من تصريحه بالمذهب البصرى .

قال الشاطبي : ((وكأن الناظم مائل مع البصريين لكثرة السماع في إعمال الثاني ، ولذلك - والله أعلم - قدّمه)).(٤)

---

(١) شرح المرادى ٢/٦٥.

(٢) المصدر السابق ٢/٦٥.

(٣) شرح التصريح ١/٣٢٠.

(٤) شرح الشاطبي ٢/٩٤، ٩٥.

ومما يؤكد هذا القول أنّ ابن مالك قد صرح برأيه في التسهيل وهواختيار مذهب البصريين الذين يرون أن الفعل الثاني أولى بالعمل من الأول .

قال ابن مالك : ((والأحق بالعمل الأقرب ،لا الأسبق ،خلافا للكوفيين))(١).

أقول : والراجح في هذه المسألة هوما ذهب إليه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد من أن الخلاف فيها لا طائل من ورائه ،فالشواهد التي استدل بها البصريون والكوفيون تدل على جواز إعمال الفعل الأوّل أوالثاني ، ولا يستطيع أحد أن يدّعي أنها تدل على أولوية كل منهما ،فليكن المقرر أن اعمال الأول جائز وإعمال الثاني جائز أيضا وليس اعمال أحدهما بأولى من اعمال الآخر .(٢)

---

(١) التسهيل ص ٨٦.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف (ينظر حاشية محمد محي الدين عبد الحميد) ١/ ٨٦ بتصرف .

المسألة الخامسة

خروج سوى عن الظرفية

في باب الاستثناء

قال ابن مالك :

وَلِسِوىً سُوىً سَوَاءٍ اجْعَلَا   عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

المشهور في سوى ((كسر السين والقصر ، ومن العرب من ..... يكسر سينها ويمد ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف))(١).

واختلف النحاة في سوى وأخواتها ، فذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين ، والفراء إلى أنها ملازمة الظرفية ، ولا تخرج عنها إلا للضرورة .(٢)

((فإذا قلت : قام القوم سوى زيد ، فـ (سوى) عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مشعرة بالاستثناء))(٣).

وذهب جمهور الكوفيين ومن تبعهم إلى أن سوى وأخواتها تكون اسما وتكون ظرفا ، فتجرى عليها علامات الإعراب من رفع ونصب وجرّ .(٤)

----

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٦.

(٢) الكتاب ١ / ٣١ ، ١ / ٤٠٧ ، وشرح أبي حيان على الألفية ص ١٧٢.

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٦.

(٤) الانصاف ١ / ٢٩٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٦.

آراء أخرى في المسألة :

ذهبت طائفة من النحاة منهم الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنها ظرف متمكن ،أي تستعمل ظرفا كثيرا ،وغير ظرف قليلا ،واختار ابن هشام هذا المذهب.(١)

وقال ابن عصفور : ((إن جميعها بمعنى سوى ،وسوى ، وسواء منتصب على الظرف ،ولم يُشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين ، فان استُثنيَ بما عداها فبالقياس عليها)).(٢)

وقال بعضهم : ((سِوَى وسُوى لا يُحكم على موضعهما إلا بالنصب، لأنهما ظرفان بمنزلة "بَدَلك" وموضعك ،ومتى مدت ظهر الاعراب ، إلا أنه لا يكون إلا نصبا ، نحو : قام القوم سواءك ،وما مررت بأحد سواءك، ولا تجر الا في الشعر)).(٣)

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة إلى القول بما يراه الكوفيون من أن (سوى) مثل غير تماما ،حيث تكون ظرفا وتكون اسما ، وأيّد مذهبه هذا بما احتج به من الحديث الشريف والشعر العربي ،(٤) فقد قال في شرح الكافية الشافية:(٥)

---

(١) همع الهوامع ٣/ ١٦٠ ،وأوضح المسالك لابن هشام ٢/ ٢٨٢.

(٢) شرح أبي حيان ص ١٧٣.

(٣) المصدر السابق ص ١٧٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٧.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٧١٦.

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرْ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفًا ،وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ

ثم قال بعد أن ذكر جملة من الشواهد :

((والى هذه الشواهد و أمثالها أشرت بقولي :

فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا))(١)

نقد رأى ابن مالك :

قال أبوحيان : ((ويلزم الناظم من حيث ساوى بين غير وسوى وأخواته أن نُجيز:قام القوم سوى زيد وعمرا بالنصب كما جاز ذلك في غيره، وكذلك في نحو : ما قام أحد سوى زيد وعمرو بالرفع كما جاز ذلك في غيره ، ويحتاج إجازة مثل هذا إلى سماع من العرب ،لأنّ القياس كان يقتضي ألا يجوز ذلك في غير . وإنما جوزناه للسماع))(٢).

وقال المرادى : ((وأمّا ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه ، لأنّ سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر ،وقد أنشد سيبويه بعضه ،ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جره بمن في الحديث ، وقول بعض العرب :أتاني سواك ... أما الجر بمن ... فلا يُعتدّ به في إخراج الظرف عن عدم التصرف ،وأما " أتاني سواك " فهو أقوى ما احتج به))(٣).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٠.

(٢) شرح أبي حيان ص ١٧٣.

(٣) شرح المرادى ٢/١١٨.

ثم إنه ورد على الناظم في قوله :

وَلِسَوَى سُوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الأَصَحِّ ،مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

اعتراض من وجهين :

الأول : في قوله : " على الأصح " حيث اختُلف في المراد منه ، قال المكودى : ((وفهم من قوله : " على الأصح " أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه))(١).

وقال ابن حمدون معقبا على قول المكودى : ((أُورِد عليه أن المذهبين متنافيان ،فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحا ،فإذا كان أحدهما صحيحا كان مقابله باطلا .

وأُجيب بأن المسألة ظنية ، لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة ،والناظم استدل بأدلة أصح منها ،وهذا الجواب مما لا معنى له ، لأن سيبويه نفى تصرفها في النثر ، فيقتضي عدم وجوده في كلامهم ، والناظم وجد له شواهد في كلامهم ،فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلا .

والحق في الكلام أن الناظم عبّر بالأصح تأدبا مع الامام ، وإن كان مذهب الإمام باطلا))(٢).

والوجه الثاني : في قوله : " ما لِغير " ،قال المرادى :

((فإن قلت : ظاهر قوله : "ما لغيرٍ" مساواتها في جميع الأحكام ، وليس كذلك ،بل افترقا في أمرين :

----

(١) شرح المكودى ص ٨٤.

(٢) حاشية ابن حمدون على المكودى ١/ ١٦٥.

الأول : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فُهم المعنى نحو : "ليس غيرُ" ،بالضم والفتح وبالتنوين ،بخلاف سوى .

الثاني : أن سوى يقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف غير .

قلت : إنما ساوى بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى وإعرابها بإعراب ما بعد إلا في جميع الأحكام))[1].

---

(١) شرح المرادى ١٢٠/٢ .

المسألة السادسة

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي

في باب الحال

قال ابن مالك :

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ
أَبَوْا ، وَلَا أَمْنَعُهُ ، فَقَدْ وَرَدْ

اختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع مطلقا ، سواء كان صاحب الحال ظاهرا أو ضميرا ، نحو : مررت ضاحكا بزيد ، ومررت ضاحكا بك . وهذا مذهب جمهور البصريين.(١)

والثاني : الجواز مطلقا ، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وابن كيسان،(٢) وابن برهان ، وابن ملكون ، وبعض الكوفيين ، واختاره ابن مالك.(٣)

والثالث : التفصيل . وهو أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي إلا في حالتين :

الأولى - أن يكون صاحب الحال ضميرا ، نحو : مررت جالسا به.

والثانية - أن يكون صاحب الحال اسما ظاهرا ، والحال جملة فعلية ، نحو : مررت تضحك بهند . وهذا مذهب جمهور الكوفيين.(٤)

---

(١) همع الهوامع ٤/ ٢٦.

(٢) ابن كيسان النحوي ص ١٥٨.

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٧٩.

(٤) الهمع ٤/ ٢٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢١.

رأى ابن مالك :

ذكر ابن مالك هنا المنع ، حيث قال : " قد أبوا " ،ثم قال : " ولا أمنعه " ، فبيّن اختياره وهو الجواز ،وعلّل ذلك بورود السماع فيه فقال : " فقد ورد " ،إلا أنه قيد اختياره هذا بالضعف ،حيث قال في التسهيل :((وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصحّ لا ممتنع))(١).

وتبع ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية أبا علي الفارسي الذى يقول بالجواز مطلقا .

قال ابن مالك : ((وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط، وبقوله في ذلك أقول ،وآخذ))(٢).

فيبدو أن الناظم له قولان في هذه المسألة :

الأول : اختيار الجواز مطلقا .

والثاني : اختيار الجواز مع ضعفه .

أقول : والراجح في هذه المسألة هو مذهب القائلين بالجواز مطلقا ،لورود السماع فيه.

---

(١) التسهيل ص ١١٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤ .

ثم انه قد ورد على الناظم اعتراض من أربعة أوجه :

الأول : إطلاق يحتاج إلى تقييد :

وهذا في قوله : " وسبق حال ما بحرف جر " ، ((وذلك أن حرف الجر إما أن يكون زائدا أو غير زائد ، إن كان زائدا فيجوز تقديم الحال على صاحبها ، فتقول في ما جاء من أحد عاقلا : ما جاء عاقلا من أحد . . . وان كان غير زائد فالحكم كما ذكرناه))(١).

ف ((ينبغي أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف))(٢).

الثاني : إبهام يحتاج إلى تعيين :

وهذا في قوله : " قد أبوا " ، فقد ((نسب إلى جملة النحويين المنع في المسألة . . . فظاهر هذا أنه متفق على المنع فيه ، وهذا غير صحيح))(٣).

((فهذا الضمير الذى في " أبوا " إما أن يكون عائدا على النحاة أجمعين أو على بعضهم ، لا جائز أن يعود إلى الجميع ، لأن الجميع لم يذهبوا إلى ذلك ، ولأنه لو ذهب الجميع الى ذلك لكان إجماعا ، وإذا كان إجماعا لم يمكن خلافه .

وإن كان عائدا على بعض النحويين ، فلم يتقدم ظاهر يعود هذا الضمير عليه ، فصار هذا الضمير مبهما ، لأنه لا يدرى على من يعود))(٤).

---

(١) شرح أبي حيان ص ١٩٢.

(٢) شرح المرادى ٢/١٤٨.

(٣) شرح الشاطبي ٢/٢٢٢.

(٤) شرح أبي حيان ص ١٩٢.

الثالث : إيهام يحتاج إلى زوال :

وهذا في قوله : " ولا أمنعه " ((فأوهم أنه منفرد بجواز مامنعه النحاة))(١) ،وإنما هوتابع لغيره .

الرابع : دعوى تحتاج إلى استدلال :

وهذا في قوله : " فقد ورد " ،فابن مالك ((أظهر حجة على ما ذهب إليه ليس فيها متعلق لقوله : " فقد ورد " ،وهذا لا يُنجيه ، لأنّ المخالفين مقرّون بأنه قد ورد ،فهم الذين أنشدوا أكثر الأبيات المتقدمة ،وأتوا بالآية الكريمة وتكلموا عليها ،وأولوا ظاهرها ،وحملوا الأبيات على الاضطرار الشعرى ،وأولوا منها ما أمكن .

وإذا كان كذلك ، فأى حجة في قوله : فقد ورد ؟
فإن الوارد في كلام العرب على قسمين : قسم يقاس عليه ،وقسم لا يقاس عليه ،فالذى لا يقاس عليه لا اعتبار به في القياس ،وإنما الاعتبار بالآخر، فهو الذى كان الحق أن يعيّنه فيقول : فقد ورد كثيرا في الكلام ،أو نحو ذلك مما يعطي أنه حجة))(٢).

وقد أجيب عن هذه الأوجه بمايلي :

أما الأوّل : فإن الحرف الزائد ((لا يُعتبد به ،فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه))(٣).

---

(١) شرح أبي حيان ص ١٩٢.
(٢) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣.
(٣) شرح المرادى ٢/١٤٨.

وأما الثاني : فإن الناظم ((لم يجهل أن المسألة مختلف فيها ، كيف وقد ذكر الخلاف في التسهيل وشرحه ،ولكنه أطلق لفظ الجميع على الأكثر ،وهذا سائغ في كلام العرب ، شهير في الاستعمال))(١).

وأجيب عن الثالث : بأن ((المراد ولا أمنعه وفاقا لمن أجاز ،لأنه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضع))(٢).

وأما الرابع : فإن ((مقصوده إنما هو ورود يُعتد بمثله في القياس ، لا مطلق الورود ،بدليل عدم اعتباره للشذوذات في هذا النظم كثيرا ،فَعُرْف الاستعمال يعيّن له ما أراد))(٣).

---

(١) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣.
(٢) شرح المرادي ٢/١٤٩.
(٣) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣.

المسألة السابعـــة

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أوالمجرور في باب التعجـب

قال ابن مالك :

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَاتَعَجُّبَا أَوْجِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِمَا

. . . .

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْبِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ ،وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

يُخبر ابن مالك أن الفصل بين فعل التعجب و معموله مستعمل في كلام العرب ،فتقول في " ما أثبت خالدا في الحرب " : ما أثبت في الحرب خالدا ،وفي :" أكرم بخالد عند نزول الضيف " : أكرم عند نزول الضيف بخالد .

ولكن النّحاة اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع ، وهو مذهب " الأخفش والمبرد ،وأكثر البصريين ".(١)

والثاني : الجواز ، وهو مذهب " الفراء ،وغيره من الكوفيين ... والجرميّ وأبي اسحاق والفارسي من البصريين ".(٢)

والثالث : الجواز على قُبح .(٣)

واختلف في مذهب سيبويه ،والصحيح أنه ليس له في ذلك نص كما صرح به أبوحيان .(٤)

---

(١) شرح المرادى ٣/ ٧٤.

(٢) شرح أبي حيان ص ٣٨٠.

(٣) شرح المرادى ٣/ ٧٣ ،الهمع ٥/ ٦٠.

(٤) شرح أبي حيان ص ٣٨٠.

رأى ابن مالك :

لم يذكر الناظم هنا رأيه صراحة في هذه المسألة ،وإنما الذى ذكره أن الفصل مستعمل مع وجود خلاف بين النحاة .

وقد يكون قوله : "مستعمل" يدل على اختيار الفصل ،قال المكودى : ((وفهم من قوله : "مستعمل" أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك))(١).

إلا أن ابن مالك أشار في التسهيل إلى رأيه ،وهو اختيار الفصل ، ولكن قيّده بالقلة ،حيث عبّر بـ (قد يلي) ، قال : ((ولا يَليهما(٢) غير المتعجَّب منه ،إن لم يتعلّق بهما ،وكذا إن تعلّق بهما ،وكان غير ظرف وحرف جر ،وإن كان أحدهما فقد يلي))(٣).

لكنه ذهب في شرح الكافية الشافية إلى الجزم بجواز الانفصال ، وعلّل ما ذهب إليه بثبوته عن العرب .

قال ابن مالك : ((وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب))(٤).

----

(١) شرح المكودى ١٢٨/١.

(٢) أى فعلا التعجب .

(٣) التسهيل ص ١٣١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢.

فيبدو أن له قولين :

الأول : الجواز مع قلته.

والثاني : الجواز مطلقا.

والأرجح ما ذهب اليه ابن مالك في قوله الثاني ، وهو الجواز مطلقا لورود السماع فيه.

وقد ورد على الناظم اعتراض في قوله : " وفصله بظرف أو بحرف جر" وهو أنه أطلق القول ((في الظرف والمجرور ، وينبغي أن يقيّد ذلك بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب ، وهو الذى وقع فيه الخلاف ، فإن كان أحدهما معمولا لغير الفعل نحو : ما أحسن آمرا بمعروف ، وما أقبح ضاحكا في الصلاة ، لا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ، ولا ما أقبح في الصلاة ضاحكا))(١).

وأجيب عنه بأنه ((لم يُرد من الفصل إلا ما كان من قبيل ما تقدم من الشواهد مما الفصل فيه متعلق بفعل التعجب لا بغيره ، ولكن إطلاقه غير مطابق لمراده ، فكان غير مستقيم ... فلو قال عوض ذلك :

وَفَصْلُ مَعْمُولٍ لَهُ ظَرْفًا وَمَا ضَاهَى أَجِزْ ، وَالْخُلْفُ فِيهِ عُلِمَا

أو ما أعطى هذا المعنى لصح))(٢).

---

(١) شرح أبي حيان ص ٣٨٠.

(٢) شرح الشاطبي ٣/٤٩.

المسألة الثامنة

الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس

في باب نعم وبئس

قال ابن مالك :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خلاف عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

وقع الخلاف بين النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نِعْم وأخواتها ،فقال قوم : لا يجوز ذلك ... فلا تقول : نعم الرجلُ رجلا زيدٌ .

وذهب قوم إلى الجواز ... ،وفصّل بعضهم ،فقال : إنْ أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو: نعم الرجل فارسا زيد ، وإلا فلا ،نحو : نعم الرجل رجلا زيد .(١)

وعليه ،فإنه يتضح أن في المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع ،وهو مذهب سيبويه ،والسيرافي ،وجماعة.(٢)

الثاني : الجواز ، وهو مذهب المبرد ،وابن السراج ، والفارسي .(٣)

الثالث : التفصيل ، أي أنه يجوز الجمع إن أفاد التمييز ما لم يُفِده الفاعل ،وإلا فهو ممتنع . وهذا مذهب ابن عصفور.(٤)

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ١٦٣.

(٢) همع الهوامع ٥/ ٣٥.

(٣) المصدر السابق ٥/ ٣٥.

(٤) المصدر السابق ٥/ ٣٥.

رأي ابن مالك :

لم ينص ابن مالك في ألفيته على مذهب أو اختيار له ، وإنما اكتفى بذكر الخلاف المشهور بين النحاة في هذه المسألة .

إلا أنه ذكر في كتابه شرح الكافية الشافية مخالفة سيبويه الذي يرى منع الجمع بينهما ، واختار رأي المبرد في جواز الجمع ، حيث قال : (١)

وَمَعْ ظُهُورِ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزَ دَعْ فِي رَأْيِ عَمْرٍو ، وَهْوَ فِي ذَا لَمْ يُطَعْ

ثم قال : « ومَنَع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل ، وأجاز المبرد ذلك ، وإجازته أولى ». (٢)

أقول : والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه المبرّد ومن تبعه من النحاة ، لورود السماع به .

وإذا كان التأويل سائغا في الشاهد الواحد أو الاثنين أو الثلاثة ، فليس مقبولا في عشرات الشواهد ، إذْ يصبح التأويل متكلفا .

----

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٤ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ١١٠٦ .

المسألة التاسعة

توكيد النكرة

في باب التوكيد

قال ابن مالك :

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

ذهب البصريون إلى « أنه لا يجوز توكيد النكرة ، سواء كانت محدودة ، كيوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، أو غير محدودة كوقت ، وزمن ، وحين .

ومذهب الكوفيين ... جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك ، نحو : صمت شهرا كله ».(١)

ومن الكوفيين من ذهب إلى القول بجواز توكيد النكرة مطلقا.(٢)

وهذا الخلاف في توكيد النكرة بالتوكيد المعنوى ، أما توكيدها بالتوكيد اللفظي ، فجائز عند النحويين.(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٢١١.

(٢) شرح المكودى ص ١٣٩.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٤.

رأى ابن مالك :

نص ابن مالك في ألفيته على أنه إن أفاد توكيد النكرة فإنه يجوز توكيدها ، مؤيدا بذلك مذهب الكوفيين . وقد أوضح رأيه هذا في شرح الكافية الشافية ، حيث قال :

((وأما النكرة المحدودة فاختُلف في توكيدها ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، وإجازته أولى بالصواب ، لصحّة السماع بذلك ، ولأنّ في ذلك فائدة ، فإن من قال : صُمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال . فاذا قال : صمت شهرا كله ، ارتفع الاحتمال ، وصار قوله نصا على مقصوده .

فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت)).(١)

وقال في التسهيل : ((وإن أفاد توكيد النكرة جاز ، وِفاقا للأخفش والكوفيين).(٢)

وقد اعترض الشاطبي على الناظم فيما ذهب إليه من جواز توكيد النكرة المحدودة ، واحتجاجه بما نقل عن العرب ، فقال : ((وما ذهب إليه الناظم حسن إن ساعد قياسَه سماع يُعتد به في القياس ، ويخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلف التأويل)).(٣)

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧.

(٢) التسهيل ص ١٦٥.

(٣) شرح الشاطبي ٣/١٣٥.

ثم قال : « وأما السماع فلم يأت منه ما يشفي غلة في اجـراء القياس ، ولهذا كله [أي لحجة البصريين] يشمل المنع ما أفـاد ، وما لم يُفد عند نحاة البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هي المانعـة فقط ، بل ثَمّ عندهم أمر آخر زائد عليها ، وهو الوضع العربي ، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره ، لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيـه ، كما لم يعتمدوا عليها في نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة : قف حيث وقفوا ثم فسّر ، أصل عظيم لا يفهمـه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علما ، وأحاط بمقاصده .

وكثيرا ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون علـى أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لا بسوا العرب ، وعرفـوا مقاصدهم اتكالا على قياس مجرد ، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك .

والصواب الاستناد الى السماع ، ثم النظر في قياسه إن كان ، لا العكس ».(١)

أقول : والأرجح ما ذهب اليه ابن مالك في موافقته للكوفيين الذين يجوّزون توكيد النكرة المحدودة وذلك لورود السماع ، كما أن هذه المسألة لا تؤدي إلى كسر القاعدة النحوية ، فماذا على البصريين لو أنهم أجازوها ؟ وبخاصة إذا كان المسموع كافيا في القياس عليه .

-------------------- ------

(١) شرح الشاطبي ٣/١٣٥.

المسألة العاشرة

العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

في باب العطف

قال ابن مالك :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَا زِماً قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

ذهب جمهور البصريين أنه في حالة العطف على الضمير المجرور يلزم اعادة الجار ،نحو : مررت بك وبزيد ،ولا يجوز مررت بك وزيد .(١)

« وكذلك إذا كان الخافض اسما ، نحو : جلست عندك وعند زيد ،وأعجبني خروجك وخروج زيد ».(٢)

أما الكوفيون فقد أجازوا العطف بدون إعادة الجار ،فتقول : مررت بك وزيد .(٣)

وقال بهذا يونس والأخفش من البصريين ،ونُقل عن الشلوبين في بعض المواضع اختيارُ هذا الرأى .(٤)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣.

(٢) شرح الشاطبي ١٩٠/٣.

(٣) شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣.

(٤) شرح الشاطبي ١٩٠/٣.

آراء أخــــرى :

أولا : ذهب الجرميّ والزيادىّ إلى أنه يجب عوْد الجار إنْ لم يؤكـد ، نحو : مررت بك وبزيد ،بخلاف ما إذا أُكِّد ،نحو : مـــررت بك أنت وزيد ،ومررت به نفسه وزيد ،ومررت بهم كلهم وزيد ، فلا يجب عَوْد الجار. (١)

ثانيا : قال الشاطبي -بعد أن ذكر عددا من الشواهد :« فهــــذه جملة أيضا من النظم المنقول عن الثقات ثابتا غير نادر ، فــلا بُدَّ من القول بجوازه ،وإن كان الأَولى إعادة الخافض ،فالسمــاع هو المتّبع ». (٢)

ثالثا : قال أبو حيان :« والذى نختاره أنه يجوز ذلك في الكـــلام مطلقا ، لأنَّ السماع يعضده ،والقياس يقوّيه ». (٣)

---

(١) همع الهوامع ٥/٢٦٩ بتصرف .

(٢) شرح الشاطبي ٣/ ١٩١.

(٣) البحر المحيط ٢/١٤٧.

ثم قال - بعد أن ذكر عددا من الشواهد - : ((فأنت ترى هذا السماع وكثرته ، وتصرّف العرب في حرف العطف ، فتارة عطفتْ بالواو ، وتارة بأو ، وتارة ببل ، وتارة بأم ، وتارة بلا ، وكل هذا التصرّف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يُعاد الجار))(١).

وقال في موضع آخر : ((وما ذهب اليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشري ، وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك ، غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك ، وأنه يجوز))(٢).

رأي ابن مالك :

أمّا ابن مالك فقد تبع في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، قال في التسهيل : ((وان عُطف على ضمير جُرّ ، اختير إعادة الجار ، ولم تلزم ، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين))(٣).

وقال في شرح الكافية الشافية : ((ولأجل القراءة المذكورة(٤) ، والشواهد ، لم أمنع العطف على ضمير الجر ، بل نبهتُ على أن عوْد حرف الجر مع المعطوف مفضّل على عدم عوْده))(٥).

----

(١) البحر المحيط ٢/١٤٨.

(٢) المصدر السابق ٣/١٥٨ ، ١٥٩.

(٣) التسهيل ص ١٧٧.

(٤) يشير الى قراءة حمزة * واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام * بجر الميم في الأرحام.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٤.

أقول : والأرجح هو ما ذهب إليه الكوفيون ، ومن تبعهم ، وذلك لورود السماع فيه.

ولأبي حيان عبارة حكيمة تفصل بين المذهبين ، وهي قوله :

((ولَسْنا متعبِّدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حُكمٍ ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حُكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون))(١).

---

(١) البحر المحيط ٣/١٥٩.

المسألة الحادية عشرة

ترخيم الاسم الذى قبل آخره واو أو ياء مفتوحا ما قبلهما في باب الترخيم

قال ابن مالك :

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا   إِنْ زِيدَ لَيِّناً سَاكِناً مُكَمِّلَا
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا ، وَالْخُلْفُ فِي   وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

معنى ذلك أنك تحذف عند الترخيم الحرف الآخر مع ما قبله ان كان زائدا ليّنا : أى حرف لين ، ساكنا ، رابعا فصاعدا ، وذلك نحو: عثمان ، ومنصور ، ومسكين ، فتقول : يا عثمُ ، ويا منصُ ، ويا مسكِ .

فإن كان غير زائد ، كمختار ، أوغير لين ، كقِمَطْر ، أوغير ساكن ، كقَنَوّر ، أو غير رابع كمجيد ، لم يجز حذفه ، فتقول : يا مختا ، ويا قِمَطْ ، ويا قَنَوّ ، ويا مجي .(١)

أمّا ما كان قبل واوه فتحة ، أو قبل يائه فتحة ، ففيه خلاف ، فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معاملة مسكين ، ومنصور .

وذلك مثل : فرعون ، وفردوس ، وغُرْنَيْق ، فتقول - على مذهبهما - يا فِرْع ، ويا فِرْد ، ويا غُرْن .

ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك ، فتقول : يا فِرْعَوْ ، ويا فِرْدَوْ ، ويا غُرْنَيْ .(٢)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٩٠/٣ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢٩١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣ ، وشرح المرادى ٤٨/٤ ، ٤٩ .

ووجه الحذف عند من أجازه أن الواو أو الياء زائد زِيد قبل الآخر ، وهو حرف لين ساكن ، فيحذف وإن كان حركة ما قبله ليست من جنسه .(١)

والوجه عند من منعه أن الواو والياء في مثل هذا ليسا مع ما بعدهما بمنزلة زيادتين زيدتا معا ، لأنهما إنما زِيدتا بعدما استقلت الكلمة بأصولها ، وأيضا ليستا للمد بل لتكثير الكلمة أو للالحاق.(٢)

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف في هذه المسألة ولم يشر إلى رأي له فيها ، وكذلك فَعَل في الكافية الشافية،(٣) إلا أنه أشار في التسهيل الى ما ظاهره اختيار عدم الحذف ، حيث قال :

((وإن كان مفردا فيحذف آخره مصحوبا - إن لم يكن هاء تأنيث - بما قبله من حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة أو مقدرة وبأكثر من حرفين ، وإلا فغير مصحوب ، خلافا للفراء في نحو : عماد ، وسعيد ، وثمود ، وله وللجرمي في نحو : فردوس وغرنيق))(٤)

أقول : لم تشر المصادر - التي عدت اليها - إلا إلى رأى الفراء والجرمي في هذه المسألة ، ولم تذكر غيرهما ، مما يدل على أن الجمهور متفق على عدم الحذف ، فالأولى هو ما ذهب إليه الجمهور .

---

(١) شرح الشاطبي ٣/٢٩٩.

(٢) المصدر السابق ٣/٢٩٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٦.

(٤) التسهيل ص ١٨٨.

المسألة الثانية عشـــــرة

مـــــدّ المقصـــــور

في باب المقصور والممدود

قال ابن مالك :

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ
عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَـــــعُ

اتفق النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة ،واختلفوا في جـــواز مدّ المقصـــور ، فذهب البصريون الى المنع ،وذهب الكوفيون الى الجواز.(١)

←

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/١٠٢.

آراء أخرى :

ذهب الأخفش - من البصريين - إلى القول بمذهب الكوفيين[(١)]، وتبعهم ابن ولّاد، وابن خروف، ((وزعما أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا منابير))[(٢)].

أما الفراء، فقد فصّل في هذه المسألة، فهو يرى أنه لا يجوز أن يُمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدوداً.

نحو : سكرى، وعطشى، فهذا لا يجوز أن يُمد، لأنّ مذكّره سكران وعطشان، وفعلى تأنيث فعلان لا تجيء إلا مقصورة.

وكذلك لا يجوز أن يُقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور، نحو : بيضاء وسوداء، فهذا لا يجوز أن يُقصر، لأنّ مذكره أبيض وأسود، وفَعْلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً.

فأمّا ما عدا ما يُوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود، فإنه يجوز أن يُمد منه المقصور، ويُقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود[(٣)].

وقال الشاطبي : ((وقد تأوّل البصريون هذه الأبيات، ورموها بجهالة القائلين، والانصاف أن ما نقلوه فهم ذوو عهدته، وهم محمولون على الصدق، والتأويل بعيد، إلا أن ذلك نادر شاذ، لا يبلغ مبلغ أن يكون جائزاً كقصر الممدود))[(٤)].

---

(١) الانصاف ٢/٧٤٥.

(٢) شرح المرادي ٥/١٨.

(٣) الانصاف ٢/٧٤٥، ٧٤٦ بتصرف.

(٤) شرح الشاطبي ٤/١٩١.

رأى ابن مالك :

لم يشر ابن مالك الى رأى له في هذه المسألة ،فقد اكتفى بذكر الخلاف في ألفيته ،وفي شرح الكافية الشافية (١) ،أما في كتابه التسهيل فلم يذكر هذه المسألة البتة .

أقول : والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب اليه الكوفيون ومن تبعهم ،من أنه يجوز مد المقصور كما جاز قصر الممدود ، وذلك لورود السماع فيه .

---

(١) شرح الكافية ١٧٦٨/٤ .

المسألة الثالثة عشرة

النسب الى أخت وبنت

في باب النسب

قال ابن مالك :

وَبِأَخٍ أُخْتًا ،وَبِابْنٍ بِنْتَا   أَلْحِقْ ،وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

ذهب الخليل وسيبويه إلى « إلحاق أخت ،وبنت في النسب بأخ وابن ،فتُحذف منهما تاء التأنيث ،ويُرد إليهما المحذوف ،فيقال : أخوي ،وبنوي ، كما يفعل بأخ وابن ».(١)

قال سيبويه : « واذا أضفت (٢) إلى أخت قلت : أخوي ، هكذا ينبغي له أن يكون ،وذا القياس قول الخليل ، من قِبل أنك لمّا جمعت بالتاء ،حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ،ورددت الى الأصل ،فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء ،وهي أردّ له إلى الأصل...

وأما يونس ،فيقول : أختي ،وليس بقياس ... وأما بنت فإنك تقول : بنويّ ،من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الاضافة ،كما لا تثبت في الجمع بالتاء ».(٣)

حجة يونس :

قال الشاطبي : « وقد احتُج له بأشياء منها : أن هذه التاء ليست للتأنيث ،بدليل سكون ما قبلها ،وتاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ،وأيضا قد جعلها سيبويه كتاء " سَنْبَتَه "(٤) ،وتاء " عفريت" ،

----

(١) شرح ابن عقيل ٤/١٦٥.

(٢) أضفت : أى نسبت ،لأنّ سيبويه يسمى النسب : الاظافة ، والنسبة.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٦٠ - ٣٦٢.

(٤) السنبته : البرهة ،اللسان مادة سبت ،والكتاب ٣/ ٢١٣ ,والتاء الأولى فيها زيادة للالحاق.

وذلك يدل على بناء الكلمة عليها ، وتاء التأنيث لا تبنى عليها الكلمة ، وأيضا قد اتفقوا على صرف " أخت وبنت " إذا سمّوا بهما رجلا ، ولو كانت للتأنيث لم تصرف ». (١)

آراء أخرى :

ذهب الأخفش إلى أنه تُحذف التاء ، ويقرّ ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، ويرد المحذوف ، فيقال بِنْوِيّ ، وأُخْوِيّ . (٢)

وقال ابن الحاجب : " ومذهب سيبويه أقيس ، لأنه لو جاز أن يقال : أُختيّ لجاز أن يقال في التصغير : أُخَيْت ، ولمّا لم يجز في التصغير لم يجز في النسب ». (٣)

أما ابن مالك فاختار مذهب الخليل وسيبويه ، وذلك يُفهم من قوله : " ألحق " ، وهذا إلزام منه بمذهبهما ، كما صرح برأيه هذا في كتابه التسهيل ، حيث قال : " والنسب إلى أخت ونظائرها كالنسب الى مذكراتها ، خلافا ليونس ". (٤)

---

(١) شرح الشاطبي ٤/ ٤٨٣.

(٢) همع الهوامع ٦/ ١٧٠.

(٣) الايضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠١.

(٤) التسهيل ص ٢٦٤.

المسألة الرابعة عشرة

نقل الفتحة في غير المهموز عند الوقف

في باب الوقف

قال ابن مالك :

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا

يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ،وَكُوفٍ نَقَلَا

ذهب البصريون في هذه المسألة إلى أن « النقل على وجهين : جائز وممنوع .

فالممنوع : النقل من غير المهموز الآخر ،فلا يجوز أن تقول في " سمعت النَّقْرَ " : سمعت النَّقَرْ ،ولا في " رفعت العِدْلَ : رفعت العِدَلْ . . .

وأما النقل الجائز : فالنقل من المهموز . . . فتقول في : رأيت الْخَبْءَ : رأيت الخَبَأْ ،وفي أحببت الدِّفْءَ : أحببت الدِّفَأْ »(١).

أما الكوفيون ،فذهبوا إلى « أنه يجوز الوقف بالنقل ،سواء كانت الحركة فتحة ،وضمة ،أوكسرة ،وسواء كان الأخير مهموزا ،أوغير مهموز ، فتقول عندهم : هذا الضَّرُبْ ،ورأيت الضَّرَبْ . . . وهذا الرِّدُءْ ، ورأيت الرِّدَءْ »(٢)

---

(١) شرح الشاطبي ٥/٢٥.

(٢) شرح ابن عقيل ٤/١٧٥.

آراء أخرى :

إختار ابن الأنباري مذهب الكوفيين ، قال في الانصاف : ((والذى أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب اليه الكوفيون)).(١)

كما أيّد ابن يعيش مذهبهم بقوله : ((والكوفيون يجيزون ذلك في المنصوب ، كما يجوز في المرفوع والمجرور ، قالوا : وذلك لأنّ الغرض من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين ، وذلك موجود في النصب ، كما هو موجود في الرفع والجر ، وهو قول سديد)).(٢)

وقال ابن عقيل : ((ومذهب الكوفيين أولى ، لأنهم نقلوه عن العرب)).(٣)

----

(١) الانصاف ٢/ ٧٣٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٧٢.

(٣) شرح ابن عقيل ٤/ ١٧٥.

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ولم ينص على اختيار أحد المذهبين . لكنه صرّح برأيه في كتابه التسهيل، وهو اختيار مذهب البصريين ، حيث قال :

((إن كان الموقوف عليه متحركا غير هاء التأنيث ، سُكّن - وهو الأصل - ، أو رِيمت حركته مطلقا . . . أو نقلت الحركة الى الساكن قبله ، ما لم يتعذر تحريكه أو يوجب عدم النظير ، أو تكن الحركة فتحة ، فلا تُنقل إلا من همزة ، خلافا للكوفيين))(١).

والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون ، ومن تبعهم ، وذلك لقول ابن عقيل: إنهم نقلوه عن العرب .(٢)

وأُخذ على الناظم في قوله : " لا يراه بصرى " إطلاق الحكم بأن جميع البصريين منعوا النقل في غير المهموز ، قال الشاطبي :((لكن هذا العموم ينكسر عليه بابن الأنبارى ، فإنه قد رآه مذهبا وهو بصريّ ، والجواب : أن كونه بصريا غير ثابت ، فقد كان مجتهدا لنفسه في المذهبين ، فليس ببصريٍ محقَّق))(٣).

---

(١) التسهيل ص ٣٢٩.

(٢) شرح ابن عقيل ٤/ ١٧٥.

(٣) شرح الشاطبي ٥/ ٢٧.

المسألة الخامسة عشرة

حكم الرباعي الذى فيه أحد المكررين صالح للسقوط في باب التصريف

قال ابن مالك :

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ ،وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلَمِ

المراد بـ (سِمْسِم) ،الرباعي الذى تكررت فاؤه وعينه ،ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط ، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول .

فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ،ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف ، وذلك نحو : لَمْلِمْ ،فعل أمر من لَمْلَمَ ،وكَفْكِفْ أَمْرٌ من كَفْكَفَ ،فاللام الثانية من (لملم) ،والكاف الثانية من (كفكف) صالحان للسقوط، بدليل صحة لمّ ،وكفّ .(١)

وفي ذلك وقع الخلاف بين النحاة ، حيث اختلفوا على ثلاثة مذاهب :(٢)

الأول : إن حروف لملم كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول ، فوزنه (فَعْلَل) ،ولا فرق بين ما يُفهم المعنى عند سقوط ثالثه ، وما لا يُفهم .

وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج .(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ٢٠١ بتصرف.

(٢) شرح المرادى ٥/ ٢٤١ ،والمساعد ٤/ ٠٦٠

(٣) شرح المرادى ٥/ ٢٤١ بتصرف .

والثاني : إن لعلم وما شابهه ثلاثي الأصول ، فأصله لَمَّ على وزن (فَعَلَ) ، فكررت فاؤه ، فصار على وزن (فَعْفَلَ) . وهذا رأي الزجاج وقطرب .(١)

والثالث : ذهب الكوفيون إلى أن الصالح للسقوط أُبدل من تضعيف العين ، فأصل لعلم : لَمَّمَ ، على وزن (فَعَّلَ) بتشديد العين ، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال ، فأُبدل من أحدها حرف يماثل الفاء .(٢)

وقد « ذهب إلى هذا البغداديون ، وتابعهم أبو بكر بن السراج ، وصححه الزُّبيدي ، وقال : قولهم عندي أولى بالصواب ، لإطّراد مقالتهم ، وصحة الاشتقاق لمذهبهم ، ألا ترى أن قولك : كفكفت في معنى كفّفْتُ ، وجلجلت في معنى جلّلْتُ) .(٣)

ورُدّ هذا المذهب بأن مصدر (لعلم) وما شابهه (فَعْلَلَة) ، ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التّفعيل .(٤)

وذكر ابن عقيل أن ما ذهب اليه الكوفيون « قد نُسب إلى ... سيبويه وأصحابه ، وبه قال أيضا جماعة من أهل اللغة من البصريين ».(٥)

---

(١) المساعد ٤/ ٦١ بتصرف .
(٢) شرح المرادي ٥/ ٢٤١ .
(٣) شرح الشاطبي ٥/ ١٤٤ .
(٤) شرح المرادي ٥/ ٢٤١ .
(٥) المساعد ٤/ ٦١ .

رأي ابن مالك :

لم يذكر ابن مالك رأيه هنا في هذه المسألة ،واكتفى بذكر الخلاف .

إلا أنه أوضح مذهبه في كتابه التسهيل ،وهو موافقة جمهور البصريين القائلين بأن جميع حروف لملم أصول . قال : ((فان تماثلت أربعة ،ولا أصل للكلمة غيرها عمّتها الأصالة مطلقا ، خلافا للزجاج في نحو كَبْكَبَة ، ممّا يُفهم المعنى بسقوط ثالثه ،وليس الثالث بدلا من مثل الثاني ،خلافا للكوفيين))(١).

والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب اليه البصريون من الحكم بأصول لملم ونحوه ،((لأنّ مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل إذا استثقلوا التضعيف ،أتوا بحرف العلة بدل المضاعف ، كقولهم في تظنّنْتُ : تظنّيْتُ ، دون تَظَنْظَنْتُ .

وأما وزن الكلمة (فَعْفَل) ، فضعيف ،لأنه بناء مفقود))(٢).

---

(١) التسهيل ص ٢٩٦.

(٢) المساعد ٤/ ٦١.

الخاتمة

الخاتمـــــة

الحمد لله رب العالمين ،والصلاة والسلام على سيدنا ونبينـــا محمد خاتم الانبياء والمرسلين ،وبعد :

فقد جرت العادة على أن تكون الخاتمة تبيانا لأهم النتائـــج التي يتوصل إليها الباحث في موضوعه ،فأقول :

أولا - سبق القول بأن مفهوم الضرورة عند ابن مالك هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة ،بمعنى أنه إذا كان الشاعر لا يستطيع أن يزيل الضرورة فذلك يطلق عليه ضرورة ،أما إذا كان يستطيع إزالتها فلا تسمى حينئذ ضرورة ،لأن الضرورة مشتقة من الضرر : وهوالنازل الذي لا مدفع له.

لكنّ ابن مالك ناقض هذا المفهوم بقوله في الألفية :

وَلِاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَـــرِ
كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

فهو يشير في الشطر الأول الى قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَـــرِ

فاضطر الشاعر هنا لأنه أدخل الألف واللام الزائدة علـــى "بنات أوبر" وهو علم لنوع من النبات .

ويشير في الشطـــر الثاني إلى قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فاضطر هنا لأنه أدخل الألف واللام الزائدة على " النفس" وهي تمييز ،والتقدير : وطبت نفسا .

لكن الشاعر في البيت الأول يستطيع أن يزيل الضرورة بقوله : "ولقد نهيتك عن بنات أوبر" ،بدون الألف واللام ،ولا ينكسر الوزن ، وانما فيه زحاف .

وكذلك في البيت الثاني يستطيع أن يزيلها بقوله :

* ونفسا طبت يا قيس عن عمرو * .

فقول ابن مالك : "ولاضطرار" مناقض لمذهبه في الضرورة ،وقد يقال : قد يكون هذا مذهبا آخر له ،أو عدل عن قوله الأول ، أقول : لم يظهر حتى الآن ما يؤيد هذا القول ،فيبقى التناقض قائما حتى يظهر ما يزيله .

ثانيا - لم يهتم ابن مالك بالشواهد كثيرا ،فهو لم ينص الا على شاهد واحد فقط ،الا أن هناك بعض الاشارات وردت في ثنايا الأبيات.

ثالثا - أكثر ابن مالك من الأمثلة التي تعين - ولا ريب -على فهم القاعدة النحوية ،وكانت الأمثلة -غالبا - شاملة واضحة ، كما كان يضمنها -أحيانا - آية قرآنية أو حديث شريف ،أو مثل عربي .

رابعا - هناك بعض الأبواب والمسائل النحوية لم يتعرض ابن مالك لذكرها في الألفية ،وان كان قد أشار الى بعضها في بعض الأبواب .

خامسا ـ لم يكثر ابن مالك من ذكر المسائل الخلافية ،وان كان يشير أحيانا الى موضع الخلاف في بعض الأبيات.

سادسا ـ يلاحظ أن ابن مالك لم ينتم الى أى مذهب نحوى ، وانما كان مجتهدا فحينا تراه بصريا ،وحينا آخر كوفيا ،فهو لا يفرض قانونا ،ولا يتعصب لمذهب ،وهذا يفسر لنا تعدد اجازاته وآرائه في المسألة الواحدة.

سابعا ـ تُعد طريقة ترتيب الأبواب في الألفية هي الطريقة المثلى التي ارتضاها الكثيرون ممن جاءوا بعد ابن مالك ،لأنها أكثر ملاءمة ،وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم.

هذا ما أنعم به سبحانه و تعالى عليّ من التوفيق في اتمام هذا البحث ،فأحمده سبحانه على ذلك ،وأسأله المزيد من فضله وكرمه ، اللهم اختم بالصالحات أعمالنا ،وأرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه ،وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه ،آمين.

وكان الفراغ منه في مغرب يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول لسنة تسع وأربعمائة وألف من الهجرة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المَصَادِرُ

مصادر ومراجع البحث

- ابن الطراوة النحوى .

د . عياد عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ،

مطبوعات نادى الطائف الأدبي .

- ابن كيسان النحوى : حياته ، آثاره ، آراؤه .

د . محمد ابراهيم البنا ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ،

دار الاعتصام .

- أبو العتاهية أشعاره وأخباره .

عني بتحقيقها شكرى فيصل ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

جامعة دمشق .

- اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجرى .

د . محمد مصطفى هدارة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ،

المكتب الاسلامي .

- الأدب العربي في الأندلس .

د . عبد العزيز عتيق ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ،

دار النهضة العربية بيروت .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .

راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحيني ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -

١٩٨٤م ، دار الكتاب العربي .

- الأصول في النحو لابن السراج .

تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -

١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة .

- اعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الاعراب .
للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، المكتبة الشعبية بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ،
الطبعة السادسة ١٩٨٤م ، دار العلم للملايين .
- انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م ، دار الكتب المصرية .
- الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري .
تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف للمحقق ، المكتبة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ،
تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب : عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب .
تحقيق وتقديم د . موسى بناى العليلي ، مطبعة العاني بغداد ، بدون تاريخ .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ،
الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، دار الفكر .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ،
لابن أبي الربيع الاشبيلي ، تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، دار الغرب الاسلامي .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ،

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ،

دار الفكر .

- تاريخ الأدب العربي / العصر الاسلامي ،

د . شوقي ضيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف بمصر ،

بدون تاريخ .

- تاريخ الأدب العربي / العصر العباسي الأول ،

د . شوقي ضيف ،الطبعة الرابعة ،دار المعارف بمصر ،

بدون تاريخ .

- تاريخ الأدب العربي / العصر العباسي الثاني ،

د . شوقي ضيف ،الطبعة الثانية ،دار المعارف بمصر ،

بدون تاريخ .

- تاريخ الأدب العربي ،

د . عمر فروخ ، الطبعة الخامسة ١٩٨٤م ،

دار العلم للملايين .

- التبصرة والتذكرة للصيمرى ،

تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين ،الطبعة الأولى ،

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ،دار الفكر بدمشق .

- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبرى ،

تحقيق ودراسة د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ،دار الغرب الاسلامي .

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ،
تحقيق د . عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة .

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ،
" مخطوطة " مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الجزء الخامس منه ، تحت رقم ٨١/ نحو .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ،
حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- التعريفات للجرجاني ،
حققه وقدم له ووضع فهارسه ابراهيم الأنبارى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، دار الكتاب العربي .

- الجامع الصحيح للامام ابن مسلم ،
دار الفكر ، بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

- جواهر الأدب في أدبيات وانشاء لغة العرب ،
للسيد أحمد الهاشمي ، طبعة جديدة محققة ومنقحة ، مؤسسة المعارف بيروت .

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودى ،
دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بدون تاريخ .

- حاشية ابن سعيد التونسي على شرح الأشموني الموسومة بزواهر الكواكب لبواهر المواكب ،
الطبعة الأولى ١٢٩٢هـ ، مطبعة الدولة التونسية .

- حاشية أحمد بن عبد الفتاح الملوى الأزهرى على شرح المكودى ،

مطبوعة بهامش شرح المكودى على الألفية ،

دار الفكر ،بدون تاريخ .

- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ،

دارالفكر ،بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ،

الطبعة الأولى ١٢٩٠هـ ،المطبعة المصرية ببولاق .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ،

رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ،دار الفكر ،بدون تاريخ .

- حاشية يس بن زين الدين العليمي الحمصي على شرح التصريح على التوضيح بهامش شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، دار الفكر ،بدون تاريخ .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم عبدالله الأصبهاني ،

الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م ،دارالكتاب العربي .

- خزانة الأدب للبغدادى ،

الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ،بولاق ،بدون تاريخ .

- دائرة المعارف ،قاموس عام لكل فن ومطلب ، فؤاد أفرم البستاني ،

بيروت ١٩٥٦م.

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ،

شرح وتعليق الدكتور م. محمد حسين ،بدون تاريخ ،مكتبة الآداب بالجماميز .

- ديوان أوس بن حجر ،

تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ،دار صادر - بيروت.

- ديوان جرير ،شرح محمد اسماعيل عبدالله الصاوى ، مضا فا اليه تفسيرات
العالم اللغوى أبي جعفر محمد بن حبيب ،
دار الأندلس بيروت . بدون تاريخ .
- ديوان ذى الرمة ،
الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م ،المكتب الاسلامي للطباعة
والنشر.
- ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب ،
تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، الطبعة الثانية
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م ، دار الآفاق الجديدة بيروت .
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمرى ،
تحقيق درية الخطيب ،ولطفي الصقال ،١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ،
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ديوان العباس بن مرداس ،
جمعه وحققه د . يحى الجبورى ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ،
المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ،بغداد .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ،
دار صادر ،دار بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م.
- ديوان الفرزدق ،
دار صادر - بيروت ،بدون تاريخ .
- ديوان المجنون ،جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ،
دار مصر للطباعة والنشر ،بدون تاريخ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،
بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ،١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ،
دار الفكر للطباعة والنشر .

- شرح ابن الناظم على الألفية ،حققه وضبطه : د . عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد ،دار الجيل ،بيروت ،بدون تاريخ .

- شرح أبي حيان على الألفية ،المسمى منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، نشره سدني جليزر في أمريكا سنة ١٩٤٦م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،ومعه كتاب شرح الشواهد للعيني ، الطبعة الأولى ،دار احياء الكتب العربية ،بدون تاريخ .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية . بدون تاريخ .

- شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعه الموصلي ، تحقيق ودراسة د . علي موسى الشوملي ،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ،مكتبة الخريجي .

- شرح التسهيل لابن مالك ،تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ ،مكتبة الانجلو المصرية .

- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري ، دار الفكر ،بدون تاريخ .

- شرح دحلان على الألفية ،المسمى : الأزهار الزينية في شرح متن الألفية ،لأحمد بن زيني بن أحمد دحلان ،الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

- شرح السيوطي على الألفية ،المسمى : البهجة المرضية ،لجلال الدين السيوطي ،دار احياء الكتب العربية ،عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بدون تاريخ .

- شرح الشاطبي على الألفية ،المسمى : المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، (مخطوطة) مصورة في خمسة أجزاء بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ،تحت رقم : ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ / نحو.

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ،الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار الكتب العلمية ،بيروت - لبنان .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، حققه وقدم له د . عبد المنعم أحمد هريدى ،الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ،دار المأمون للتراث .

- شرح المرادى على الألفية ،المسمى : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق د . عبد الرحمن على سليمان ، الطبعة الثانية بدون تاريخ ،مكتبة الكليات الأزهرية .

- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتاب ،بيروت ،مكتبة المتنبي - القاهرة ، بدون تاريخ .

- شرح المكودى على الألفية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،بدون تاريخ .

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ، مكتبة دار البيان - بغداد ،دار صعب - بيروت ، بدون تاريخ .

- العروض ، تهذيبه واعادة تدوينه ، للشيخ جلال الحنفي ، مطبعة العاني ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، د . محمود رزق سليم ،الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ، مكتبة الآداب بالجماميز .

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ،
عني بنشره ج . برجستراسر ،الطبعة الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م
مكتبة الخانجي بمصر.
- الفصول الخمسون لابن معطي ،
تحقيق ودراسة د . محمود محمد الطناحي ،
عيسى البابي الحلبي وشركاه ،بدون تاريخ .
- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزى ،
تحقيق الحساني حسن عبد الله ،دار الكتاب العربي بالقاهرة ،
بدون تاريخ .
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ،
تحقيق د . شوقي ضيف ،الطبعة الثانية بدون تاريخ ،دار المعارف
بالقاهرة .
- كتاب سيبويه ،تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ،
عالم الكتب - بيروت ،بدون تاريخ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ،
ومعه كتاب ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لاسماعيل
باشا ، دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- لسان العرب لابن منظور ،
دار الفكر - دار صادر ،بيروت بدون تاريخ .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القزويني ،
حققه وقدم له د . رمضان عبد التواب ، د . صلاح الدين الهادى ،
دار العروبة بالكويت - دار الفصحى بالقاهرة .

- مجمع الأمثال للميداني ،حققه محمد محي الدين عبد الحميد ،
الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢م ، دار الفكر .

- مجموع مهمات المتون ،
الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩م ، دار الفكر .

- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية ،
د . علي عبود الساهي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ،
جامعة بغداد .

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ،
تحقيق وتعليق : د . محمد كامل بركات ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ،
دار الفكر بدمشق .

- معجم الأدباء لياقوت الحموى ،راجعته وزارة المعارف العمومية ،
الطبعة الأخيرة ،منقحة ومضبوطة ،مكتبة عيسى البابي الحلبي ،
بدون تاريخ .

- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ،
الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ،مكتبة الخانجي بمصر .

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د . محمد سمير نجيب اللبدى ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م ،مؤسسة الرسالة .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام الأنصارى ،
حققه علق عليه : د . مازن المبارك ،محمد علي حمد الله .
راجعه : سعيد الأفغاني ،الطبعة الخامسة ١٩٧٩م ،
دار الفكر بيروت .

- المقتضب للمبرد ،
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ،بدون تاريخ .

- المنطق ومناهج البحث العلمي في العلوم الرياضية والطبيعية ،
د . علي عبد المعطي محمد ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٧م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ،د . خديجة الحديثي ،
دار الرشيد للنشر ،منشورات وزارة الثقافة والاعلام ،الجمهورية العراقية ١٩٨١م .
- النحو الوافي ،تأليف عباس حسن ،
الطبعة الخامسة ،دار المعارف بمصر ،بدون تاريخ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ،
تحقيق وشرح د . عبد العالم سالم مكرم ،دار البحوث العلمية ،
الكويت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

المجـــلات :

- مجلة الدارة ،العدد الثاني ،السنة التاسعة ،محرم ١٤٠٤هـ - اكتوبر ١٩٨٣م ،الرياض .
- المجلة العربية ،العدد السابع ،السنة الخامسة ،ذو الحجة ١٤٠١هـ - اكتوبر ١٩٨١م ،الرياض .
- المجلة العربية ،العدد الثامن ،السنة الخامسة محرم ١٤٠٢هـ - نوفمبر ١٩٨١م. الرياض .
- مجلة اللسان العربي ،المجلد السابع عشر الجزء الأول عام ١٣٩٩هـ ، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط .

الفَهَارِس

أولا - الآيات الكريمة :

ثانيا - الأحاديث والأمثال :

ثالثا - الأشعار :

البيت	القائل	الصفحة
رأيتُك لمّا أنْ عرفتَ وجوهَنا صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو	راشد بن شهاب اليشكرى	١٠١
وفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذُ لك من تعجيلِ تهلكة والخلدِ في سقر	بجير بن أبي سلمى	١٠٧
" السين "		
عددتُ قومي كعديدِ الطّيْس إذْ ذهب القومُ الكرامُ ليسي	رؤبة بن العجاج	٩٩
" الطاء "		
حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطْ جاءوا بمذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ	ينسب للعجاج	١٠٨
" العين "		
أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُه وقوعا	المرار الأسدى	١٠٩
" الفاء "		
أيا سعدُ سعدَ الأوسِ كن أنتَ مانِعاً ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارفِ	لا يعرف	١١٢

رابعا - الفهرس الاجمالي للموضوعات :

خامسا - الفهرس التفصيلي للموضوعات :

*

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

*

الموضـوع	الصفحة

*

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس ـ المسائل الخلافية التي نص عليها ابن مالك في الألفية	٢٤٢-٢٩١

*